الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تدابير تيسير التجارة على تنافسية الاقتصاديات النامية

دراسة حالة الجزائر وتونس ومصر والمغرب وموريتانيا للفترة 2005-2018م

إشراف:

د. روضة جديدي

المشرف المساعد الدكتور:

أ.د. عقبة عبداللاوي

إعداد الطالبين:

شكيمة محمد الطاهر

عدائكة صلاح الدين

لجنة المناقشة:

– هشام غربي	**أستاذ محاضر أ**	**مقيما**
– روضة جديدي	**أستاذ محاضر أ**	**مقيما**
– *عبد اللاوي عقبة*	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**

السنة الجامعية: 2021/2020

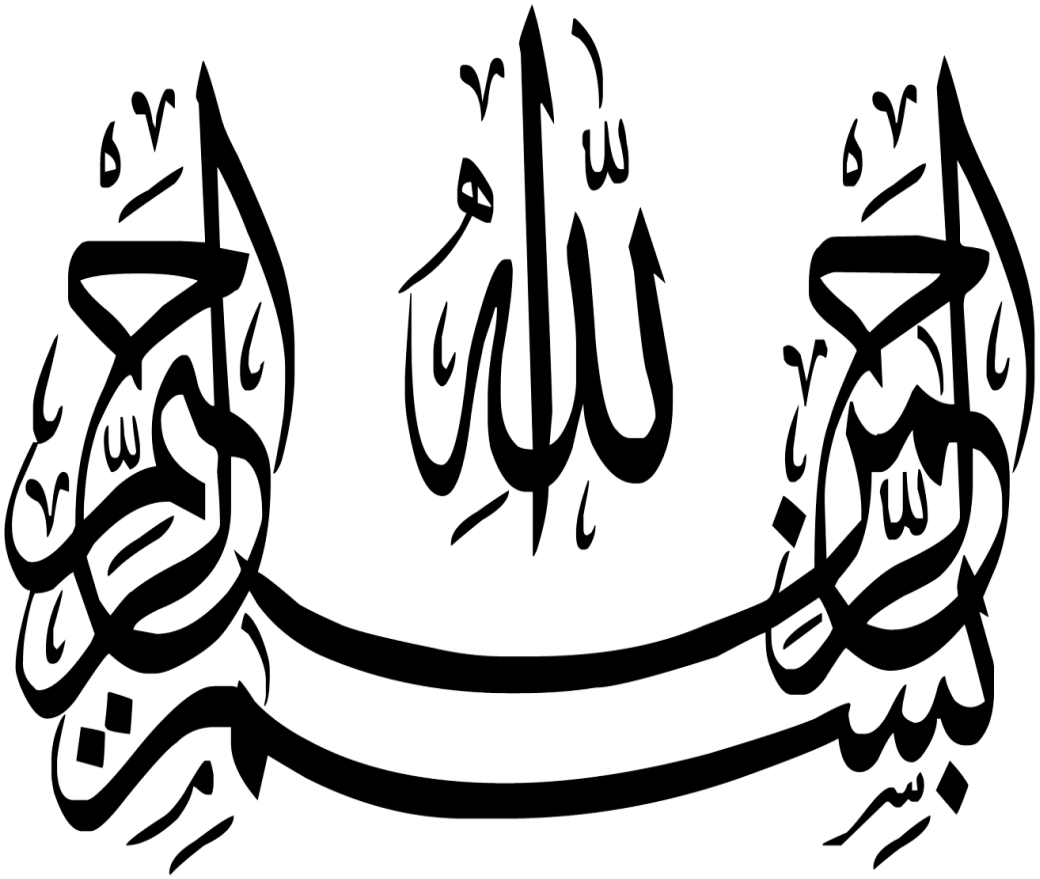
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدينا الأعزاء...: تتويجا وتكريما وتقديرا

حبا وعطفا وإحسانا

إلى شقائق القلب :الإخوة والأخوات..فخرا واعتزازا وعرفانا

إلى روح أبي .. عدايكة عادل

إلى أساتذتنا ومشايخنا ومعلمينا ..العلماء العاملين المخلصين

إلى أرواح الشهداء الطاهرة في كل ربوع الجزائر الحبيبة

إلى رموز العزة في زمن الذل المجاهدين المرابطين في ثغور غزة الصامدة وأبواب القدس

الشريف

إلى كل ....: الزملاء..الأقارب والأحباب.

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل

الشكر

فل نشكركم ما حيينا وإن متنا فل نشكركم في قبورنا

الحمد لله على الدوام والحمد لله على التمام والحمد لله في البدء والختام

اللهم صل وسلم على خير من صلى وصام سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الكرام

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه ولا حبة في ظلمات الأرض

ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور

عبد اللاوي عقبة لقبوله الإشراف على هذا العمل وحرصه على إتمامه وتصويبه فكان نعم المشرف ونعم

الناصح والموجه كما نقدم خالص شكرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل الذين

خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة هذه المذكرة التي لا يلمع بريقها إلا بتوجيهاتهم السديدة ونصائحهم القيمة

ولا ننسى أن نكتب هذه التشكّرات وأن نقدم باقة منها إلى الزميل نسيب البشير على دعمه

وتوجيهه لإتمام هذا العمل فالحر من لم ينس وداد لحظة

نقدم إليكم جميعا ..جزيل شكرنا وعظيم امتناننا

ملخص

يعد التخفيض من تكاليف التجارة عاملا اساسيا في تمكين اقتصاديات الدول من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن أجل تطوير دور التجارة كمحرك أساسي للنمو. وقد أدى إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية على معظم المبادلات التجارية العالمية منذ العقد الماضي إلى تخفيض تكاليف التجارة والتي سرعان ما تم تعويضها بالتدابير الغير تعريفية. ومن شأن التقليص من القيود غير التعريفية ، مثل البنية التحتية والخدمات اللوجيستية ،فضلا عن الاجراءات التنظيمية المتعبة في التخليص الجمركي والوثائق التي تتطلبها،أن تساهم بشكل أكبر في تخفيض تكاليف التجارة. وفي الواقع ، اكتسب تيسير التجارة ، بما في ذلك التجارة غير الورقية ، أهمية متزايدة من خلال دخول اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في شباط/فبراير عام 2017 والعديد من المبادرات الإقليمية الأخرى.

وبشكل عام ، شهد العالم تقدما ملحوظا في تسهيل التجارة منذ دخول اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ عام 2017. وبالنظر إلى استمرار الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الشكلية على المستوى الوطني ، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون عبر الحدود وقضايا التشغيل البيني بين أنظمة التجارة غير الورقية ، وذلك لتمكين التدفق الآمن والسلس للبيانات والوثائق الإلكترونية على طول سلاسل التوريد الدولية.

وتعرف بيئة الاعمال في الوقت الحاضر شدة منافسة و كثرة منافسين ، في ظل اقتصاد السوق الذي من بين خصائصه إزالة القيود الجمركية و رفع حماية الدولة للمؤسسات ، و بالتالي فإن المؤسسة الاقتصادية ستجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المنافسة.

مما يحتم على المؤسسة العمل في البقاء على الأقل في السوق ، و لعل ما يساعدها على ذلك حصولها على ميزة تنافسية بمثابة صمام أمان لمواجهة المنافسين.

الكلمات المفتاحية : تيسير التجارة ، التنافسية الاقتصادية ، الانفتاح التجاري.

Abstract

Reducing trade costs is a key factor in enabling countries' economies to participate effectively in regional and global value chains and to develop the role of trade as a driver essential for growth. The abolition or reduction of tariffs on most global trade exchanges since the past decade has lowered trade costs, which are quickly offsetting. by non-discriminatory measures. Reducing non-tariff barriers, such as infrastructure and logistics, as well as the burdensome regulatory procedures of customs clearance, would And the documents it requires, to further contribute to reducing trade costs. Indeed, trade facilitation, including paperless trade, has gained increasing importance through the entry of The World Trade Organization's Trade Facilitation Agreement came into effect in February 2017, and many other regional initiatives.

In general, the world has witnessed remarkable progress in trade facilitation since the entry into force of the WTO Trade Facilitation Agreement in 2017. In view of the continued efforts While efforts to enhance transparency and simplify formalities at the national level, more attention should be paid to cross-border cooperation and interoperability issues between non-trading regimes. paper-based, so as to enable the safe and seamless flow of electronic data and documents along international supply chains.

The business environment at the present time is characterized by intense competition and many competitors, in light of the market economy, which among its characteristics is the removal of customs restrictions and raising the state's protection for institutions. Thus, the economic institution will find itself compelled to face this competition.

This makes it imperative for the organization to work at least to stay in the market, and perhaps what helps it to obtain a competitive advantage as a safety valve to face competitors.

Keywords: trade facilitation, economic competitiveness, trade openness.

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر

الملخص .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

فهرس الاشكال .....

المقدمة..... ..أ

الفصل الأول الانفتاح التجاري وتيسير التجارة والتنافسية الاقتصادية

المبحث الأول : الانفتاح التجاري والعولمة .....

المطلب الأول : التحرير والانفتاح التجاري .....

أولا : مفاهيم التحرير والانفتاح التجاري .....

ثانيا : مؤشرات الانفتاح التجاري .....

المطلب الثاني : الحمائية التجارية .....

أولا : مفاهيم الحمائية التجارية .....

ثانيا : أدوات الحمائية التجارية .....

ثالثا : دوافع وأسباب الحمائية الجديدة .....

المطلب الثالث : العولمة الاقتصادية .....

أولا : مفهوم العولمة الاقتصادية .....

ثانيا : المؤسسات العولمة الاقتصادية .....

المبحث الثاني : تدابير تيسير التجارة

المطلب الأول:مفهوم تيسير التجارة واتفاقيتها .....

أولا : مفهوم تيسير التجارة .....

ثانيا : اتفاقيات تيسير التجارة .....

المطلب الثاني : مؤشرات تيسير التجارة .....

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية لتنفيذ تدابير تيسر التجارة .....

المبحث الثالث : التنافسية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنافسية الاقتصادية .....

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية .....

المطلب الثالث : العلاقة بين التنافسية الاقتصادية وتيسير التجارة.....

الفصل الثاني تحليل أثر تدابير تيسير التجارة على التنافسية الاقتصادية

المبحث الأول : تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة لمجموعة من الدول العربية

المطلب الأول : تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة للبنية الناعمة .....

المطلب الثاني : تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة للبنية الصلبة .....

المبحث الثاني : تحليل أثر تيسير التجارة على التنافسية لمجموعة من الدول العربية

المطلب الأول : التنافسية العالمية.....

المطلب الثاني : القدرة التنافسية التصديرية.....

المطلب الثالث : اختراق أسواق التصدير.....

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول 01 - 01	أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية	17
جدول 01 - 02	جولات اتفاقية GATT	25
جدول 01 - 03	بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5،8،10 (الجات1994)	29-28
جدول 01 - 04	تقدير الآثار في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة	40
جدول 01 - 05	تقييم اللوائح الجمركية والتجارية كعقبات أمام التجارة حسب حجم الشركة المصدرة	41
جدول 02 - 01	عبء الإجراءات الجمركية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017	60
جدول 02 - 02	الوقت اللازم لبدء عمل تجاري للدول محل الدراسة للفترة 2007-2019	62
جدول 02 - 03	مستويات السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018	64
جدول 02 - 04	حكم القانون للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018	66
جدول 02 - 05	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	68
جدول 02 - 06	كفاءة عملية التخليص الجمركي للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	70
جدول 02 - 07	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بشكل عام للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	72
جدول 02 - 08	التجارة عبر الحدود : عدد مستندات للتصدير للدول محل الدراسة للفترة 2006-2020	74
جدول 02 - 09	التجارة عبر الحدود : عدد مستندات الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2006-2020	75
جدول 02 – 10	الامتثال عبر الحدود : وقت التصدير للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	76
جدول 02 – 11	الامتثال عبر الحدود : وقت الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	78
جدول 02 – 12	التجارة عبر الحدود ، تكلفة التصدير (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	80
جدول 02 – 13	التجارة عبر الحدود : تكلفة الاستيراد (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	81
جدول 02 – 14	جودة البنية التحتية للميناء للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017	83
جدول 02 – 15	مؤشر ربط الشحن البحري للدول محل الدراسة للفترة 2004-2019	84
جدول 02 – 16	الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل شخص في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018	85
جدول 02 – 17	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018	86
جدول 02 – 18	حركة ميناء الحاويات في الدول محل الدراسة للفترة 2008-2018	87
جدول 02 – 19	التنافسية العالمية للجزائر للفترة 2005-2018	88
جدول 02 – 20	التنافسية العالمية لمصر للفترة 2005-2017	90
جدول 02 - 21	التنافسية العالمية للمغرب للفترة 2005-2018	91
جدول 02 – 22	التنافسية العالمية لتونس للفترة 2005-2018	92
جدول 02 - 23	التنافسية العالمية لموريتانيا للفترة 2005-2018	93
جدول 02 – 24	التوسع في المنتجات للجزائر للفترة 2006-2018	95
جدول 02 – 25	التوسع في المنتجات لمصر للفترة 2006-2018	96
جدول 02 – 26	التوسع في المنتجات للمغرب للفترة 2006-2018	98
جدول 02 – 27	التوسع في المنتجات لتونس للفترة 2006-2018	100
جدول 02 – 28	التوسع في المنتجات لموريتانيا للفترة 2006-2018	101
جدول 02 - 29	اختراق أسواق التصدير للجزائر للفترة 2005-2018	103
جدول 02 - 30	اختراق أسواق التصدير لمصر للفترة 2005-2018	104

جدول 02 – 31	اختراق أسواق التصدير للمغرب للفترة 2005-2018	105
جدول 02 – 32	اختراق أسواق التصدير لتونس للفترة 2005-2018	108
جدول 02 – 33	اختراق أسواق التصدير لموريتانيا للفترة 2005-2018	109

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل 01 - 01	إخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام	30
الشكل 01 – 02	المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة	34
الشكل 01 – 03	إجمالي التخفيضات المحتملة تكاليف التجارة حسب مجموعات الدخل لسيناريوهات تنفيذ الاتفاقية	39
الشكل 01 - 04	العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجودة إدارة الحدود	43
الشكل 02-01	عبء الإجراءات الجمركية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017	61
الشكل 02-02	الوقت اللازم لبدء عمل تجاري للدول محل الدراسة للفترة 2007-2019	63
الشكل 02-03	مستويات السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018	65
الشكل 02-04	حكم القانون للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018	67
الشكل 02-05	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	69
الشكل 02-06	كفاءة عملية التخليص الجمركي للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	71
الشكل 02-07	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بشكل عام للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018	73
الشكل 02-08	التجارة عبر الحدود : عدد مستندات للتصدير للدول محل الدراسة للفترة 2006-2020	74
الشكل 02-09	التجارة عبر الحدود : عدد مستندات الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2006-2020	76
الشكل 02-10	الامتثال عبر الحدود : وقت التصدير للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	77
الشكل 02-11	الامتثال عبر الحدود : وقت الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	79
الشكل 02-12	التجارة عبر الحدود ، تكلفة التصدير (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	81
الشكل 02-13	التجارة عبر الحدود : تكلفة الاستيراد (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020	82
الشكل 02-14	جودة البنية التحتية للميناء للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017	83
الشكل 02-15	مؤشر ربط الشحن البحري للدول محل الدراسة للفترة 2004-2019	84
الشكل 02-16	الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل شخص في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018	85
الشكل 02-17	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018	86
الشكل 02-18	حركة ميناء الحاويات في الدول محل الدراسة للفترة 2008-2018	87
الشكل 02-19	التنافسية العالمية وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017	89
الشكل 02-20	التنافسية العالمية وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017	89
الشكل 02-21	التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2017	91
الشكل 02-22	التنافسية العالمية تدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2017	91
الشكل 02-23	التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2017	92
الشكل 02-24	التنافسية العالمية تدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2017	92
الشكل 02-25	التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2017	93
الشكل 02-26	التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2017	94
الشكل 02-27	التنافسية العالمية تدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2017	94
الشكل 02-28	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018	95
الشكل 02-29	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018	96
الشكل 02-30	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2006-2018	97
الشكل 02-31	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2006-2018	98

الشكل 02-32	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018	99
الشكل 02-33	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018	99
الشكل 02-34	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2006-2018	101
الشكل 02-35	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2006-2018	101
الشكل 02-36	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2006-2018	102
الشكل 02-37	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2006-2018	102
الشكل 02-38	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2018	103
الشكل 02-39	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2018	104
الشكل 02-40	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2018	105
الشكل 02 – 41	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2018	105
الشكل 02 – 42	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2018	106
الشكل 02 – 43	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2018	107
الشكل 02 – 44	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2018	108
الشكل 02 – 45	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2018	109
الشكل 02 – 46	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2018	109
الشكل 02 – 47	اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2018	110

مقدمة

إن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي- بشكل عام – عاملاً هاماً لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاج ، وفي أدبيات التنمية الاقتصادية فإن الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج ؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقة للإنتاج.

وفي ظل السياق الحالي للعولمة فإنه من الطبيعي أن يثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الانفتاح و النمو ، فإذا ما وجد أثر ايجابي للانفتاح على النمو فإن ذلك سيشجع البلدان النامية الراغبة في تحسين مركزها الاقتصادي إلى الاعتماد على سياسات التحرير التجاري ، و علاوة على ذلك فإن النجاح الاقتصادي الكبير المحقق في دول شرق أسيا يعزز الفكرة القائلة بأن سياسات التحرير التجاري إستراتيجية إنمائية فعالة و مرغوب فيها .

وأصبحت التجارة الخارجية تلعب دور هاما في اقتصاد أي دولة خاصة أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ، فهي تمثل مصدر رفاه وتنمية ، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال الدولية ، تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية ، إما بتقييدها أو قرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ، توازن ميزان مدفوعاتها ، ووفقا لما يمر به النمو الاقتصادي العالمي وانفتاحها على الأسواق الخارجية ، وهذا فرض عليها أن تحمي اقتصادها من الانعكاسات التي تنجم من المنافسة الغير مشروعة التي تمارس في بعض الدول وكذا عمليات الغش التي يتعاطاها بعض معاملي التجارة الدولة ، وبذلك كان من الإمكان تصور اقتصاد بدون اقترانه بجهاز هام ونشط يعمل على حمايته ، ألا وهو قطاع الجمارك ، نظرا للدور الذي يلعبه باعتباره الممر الحتمي والوحيد للمبادلات التجارية الدولية ، وينقسم هذا الدور إلى جانبين جانب اقتصادي وجانب جبائي.

في ما يخص الجانب الاقتصادي فإن إدارة الجمارك تعمل على حماية الاقتصاد الوطني وتنشيط التجارة الخارجية إما جبائيا فيتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية الواجبة على المبادلات الخارجية سواء كانت تصدير أو إستراد فهي بالتالي تعتبر مصدر ماليا.

ففي جانب التصدير تعمل إدارة الجمارك على تسهيل الاجراءات المتعلقة بعملية التصدير وذلك من خلال تبسيط في الوثائق وتسريع في الاجراءات على مستوى الميناء وتقديم بعض الامتيازات كالإعفاء الجمركي وهذا من شأنه يعمل على الزيادة في حجم الصادرات.

ولقد حققت الدول ، خلال العقود القليلة المنصرمة ، تقدماً ملحوظاً في خفض الرسوم الجمركية ، وتفكيك نظم المحاصصة ، وقد ازدادت التجارة وأصبحت أكثر عالمية ، بينما أصبح في مقدور الاقتصاديات النامية ، وتلك

التي تمر بمرحلة انتقال ، الوصول إلى سلاسل الإمداد. كما أن الفصل بين دورات الانتاج على نطاق العالم ، مع آخر ما تُوصّل إليه من الأساليب اللوجستية ، ونشوء الأعمال الالكترونية ، جعل الشركات تعتمد أكثر فأكثر على حركة السلع بكفاءة ، وسرعة ، و موثوقية.

وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية. بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح ، وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد ، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة ، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة كلفة المعاملات التجارية وأمدها. ويُنظر اليوم إلى هذه الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة مما تفعل الرسوم الجمركية ونظم الحصص. فهي تجعل الحدود بين الدول "سميكة " (ويسلون، نوبرت 2007). ولذا أضحى من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق تيسير التجارة عن طريق الفاعلية والكفاءة الإدارية ، وخفض التكاليف ، وتقصير وقت وصول السلع إلى الأسواق ، وزيادة القدرة على التنبؤ بما سيحدث في التجارة العالمية.

إشكالية البحث:

ما أثر تدابير تيسير التجارة على الاقتصاديات الدول النامية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بالتحرير التجاري وما هي مؤشراته ؟

2- ماهية تدابير تيسير التجارة و أثارها على الاقتصاديات النامية؟

3- ما مفهوم التنافسية الاقتصادية وعلاقاتها بتيسير التجارة؟

فرضيات الدراسة:

1- الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية و ميزان المعاملات الرأسمالية.

2- أن اتفاقية تيسير التجارة التي تعتبر أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف في تاريخ منظمة العالمية التجارة أنقذت سمعة هذه المنظمة ، وقد تشكل فرصة سانحة لضخ دماء جديدة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

3- تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي مما يساهم في تيسير التجارة.

مبررات اختيار الموضوع:

- تعود اسباب اختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الاولى الى كونه يقع في دائرة الاقتصاد الدولي محور اختصاصنا.
- الاهتمام والرغبة الشخصية بالموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع تيسير التجارة والذي يمثل احد المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر وكذا يعد موضوع تيسير التجارة من أهم تحديات التي تواجه المجتمعات العربية في الوقت الحاضر

والمستقبل ، لأنها عملية شاملة تبحث على حلول وللمشاكل والمعضلات التي تواجه المبادلات التجارية ،انطلاقا من إمكانياتها ومواردها (البنية التحتية ، تكنولوجية المعلومات)، لاسيما في ظل التنامي واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية واقتصاديات الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تدابير تيسير التجارة على الاقتصاديات النامية، وقياسات مدى الاثر الذي يساهم فيه تيسير التجارة في تحقيق المبادلات التجارية بين الدول العربية.

الدراسات السابقة:

– ياسين فوحمة ، يحي عبد اللاوي ، الطيب عبد اللاوي ، أثر تدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2005 – 2014

تضمنت هذه الدراسة إلى قياس أثر تيسير التجارة في ترقية التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية.

– عقبة عبد اللاوي ، خليفة خالدي ، الحاج العربي منصوري ، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على إمكانية وجود مقاربة جديدة ومختلفة تحملها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في طريقة تعاملها مع الدول النامية والأقل نموا الأعضاء في المنظمة.

حدود الدراسة:

زمنيا تتركز الدراسة خلال الفترة الممتدة من العام 2003 إلى 2019 ،اما الاطار المكاني فقد شمل الدول العربية التالية : الجزائر ، مصر ، موريتانيا ، المغرب ، تونس.

المنهج والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها ، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أو ما يصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية ، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

باستخدام أدوات التحليل الاحصائي و العددي والبياني ، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الاهداف العامة لدراسة ، وربط الاطار النظري لدراسة بالواقع التطبيقي لها.

صعوبات البحث:

أن أي بحث لا يخلو من صعوبات وعراقيل وأهم ما وجهنا في هذه الدراسة:

تتلخص اهم الصعوبات التي واجهتنا عند انجاز هذا البحث في النقاط التالية:

1- عدم توفر المعلومات و المراجع في المكتبة الجامعية.

2- صعوبة الوصول الى بعض المراجع المتخصصة و ذات الصلة بالموضوع ، مع ندرتها باللغة العربية.

3- طبيعة الموضوع بحد ذاته ، حيث يتسم بتشبعه ، اذ يضم عدد كبير من المفاهيم المختلفة و المتداخلة في بعض الاحيان من جهة ، و من جهة اخرى حداثة الموضوع.

محتوى البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول مفاهيم أساسية حول الانفتاح التجاري و تيسير التجارة و التنافسية الاقتصادية ، والذي قسمت فيه الدراسة إلى :

- ✓ المبحث الاول : الانفتاح التجاري و العولمة
- ✓ المبحث الثاني : تدابير تيسير التجارة
- ✓ المبحث الثالث : التنافسية الاقتصادية

و في الفصل الثاني تطرقنا الى دراسة تحليل أثر تدابير تيسير التجارة على التنافسية الاقتصادية و قسم الى مبحثين :

- ✓ المبحث الاول : تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة لمجموعة من الدول العربية
- ✓ المبحث الثاني : تحليل أثر تدابير تيسير التجارة في التنافسية لمجموعة من الدول العربية

الفصل الأول

الانفتاح التجاري وتيسير التجارة والتنافسية الاقتصادية

تمهيد:

في مطلع القرن السابع عشر تبنى رواد المدرسة التجارية في أرويا السياسة التجارية الحمائية ، من أجل الحفاظ على رصيد البلد من المعادن النفيسة ، و بعد ما ظهرت المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر ، اهتمت بالتوسع في الإنتاج ، و انتهاج الحرية الاقتصادية وحرية التبادل كأساس لزيادة الثروة و توسيع حجم السوق

ومن هنا بدأ الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية يتطور وظهرت سياسات التجارة الخارجية ، و التي تنقسم إلى اتجاهين . اتجاه يطالب بتقييد التجارة الخارجية أما الاتجاه الأخر فيدعو إلى تحريرها من كافة القيود وهدف الدولة من وراء هذه السياسات هو تحقيق المزيد من الاستقرار و النمو الاقتصادي و دعم برامج التنمية و تحقيق التشغيل الكامل و استقرار الأسعار.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كمنظمة تعمل على تحرير التجارة الدولية و الحد من استخدام الحواجز التعريفية و غير التعريفية التي تعيق حركة التبادل التجاري الدولي و مطلع التسعينات تم استبدالها بمنظمة التجارة العالمية ، و التي تعتبر أكثر شمولية و أكثر صرامة في إدارة و تنفيذ مختلف الاتفاقيات التجارية

المبحث الأول: الانفتاح التجاري والعولمة

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، و تضاربت الآراء بين مؤيد و معارض لفكرة الانفتاح التجاري، و بين مؤيد و معارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ، ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة من خلال اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة ايجابية بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية، و فيما يلي أشهر التعاريف لسياسة الانفتاح التجاري .

المطلب الأول: التحرير والانفتاح التجاري

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، و كثيرا ما نجد أن أشخاص يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري و سياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف او سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال[1]، و إليك بعض التعاريف الأكثر انتشارا:

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب** Bhagawati- Krueger[2]هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.
- **تعريف الانفتاح التجاري حسب** Kahkonen (**صندوق النقد الدولي**)[3]: الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية و ميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية، و هذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي.

[1] - أحمد فاروق غنيم ، حول تحرير التجارة ، مركز المشروعات الدولية ، وشنطن ،2006 ، ص: 01

[2] - Sébastian Edwards, openness, Tradf, libération and growth Developing contries, journalof economic litrératore London, 1993, P:1367

[3] -عزة فؤاد نصر اسماعيل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي ،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ،2004-2005،ص:09

ثانيا : مؤشرات الانفتاح التجاري

تظهر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصاد بلد من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية، فكلما زادت التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل القومي كلما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية ، فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي، يقال أنه أكبر تبعية من البلد الذي يصدر نسبة أقل، و منه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية ، كما أنه يعتبر بلد أكثر تبعية للخارج كلما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه.

قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري ، ونعني بالمؤشرات هي مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما ، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

يمكن أن نقسم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاثة مجموعات ، الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية[1]، والمجموعة الثانية تركز على قايس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية وعدم وضعها لأي حواجز على التجارة ، وهناك مجموعة ثالثة تركز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها ووارداتها ، وهناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري ، حيث يعتمد على مجموعتين[2]:

الأولى ترتكز على قياس التجارة الخارجية من حيث الحجوم (les volumes) ، وجل الدراسات أثبتت إن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، والثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية(les restrictions commerciales)، فظهرت دراسات تثبت أن الانفتاح التجاري لبلد ما يتأثر بمستوى إجراءات الحماية التجارية ، والتي تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول :قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخدام واستعمالا منذ القديم ، حيث تهدف إلى تقييم مباشرة درجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية ، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم مباشرة القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية ، ونجد في هذه الفئة من المؤشرات ما يلي:

1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة والتي

[1]- Jean, Merc Siroen,l'ouverture commerciale est-elle mesurable ,colloque internationale ouverture économiqueet développement ,TUNES ,22-24 juin 2000,p 03

[2]- Halit Yanikkaya, Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation, TurkeyReceived 1 May 2002; accepted 1 October 2002, Journal of Development Economic,2003,p 02

تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة ، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية بعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية ، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية(مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام) ، و يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية الاقتصاد الوطني (e)[1]، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به ، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

حيث أن:

M: الواردات

X:الصادرات

PIB:الخام الداخلي الناتج

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول ، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة.

وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي ، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي ، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية ، و التبعية للخارج[2] ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد من قليل من السلع ، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية[3] ، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة ، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلع معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة ، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على

[1]- Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, paris, Armand colin, 1996, p 84

[2] - Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003,p 19

[3] - خالد محمد السواعي ،التجارة والتنمية ،دار المناهج، عمان ،2006،ص:59

المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي ، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة ، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما ، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني–هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$cc=[\sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2]$$

cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : صادرات الدولة خلال السنة

x_t :مجموعة الصادرات الوطنية خلال السنة

3– مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول ،وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة[1] ، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر المواد الأولية إلى الدول المتقدمة ، ولهذا فان التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول النامية قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية ، كما يحدث أغلبها في (الجزائر ، العراق ، الأردن، المغرب ....)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة ،حيث من المفروض أن لا يزيد على نسبة % 60 ، و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.

يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني– هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة مكان، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$cc=[\sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2]$$

حيث ان:

cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : صادرات الوطنية للدولة (i)خلال السنة (i)

[1] - خالد محمد السواعي، مرجع سابق ، ص:61

X_t : مجموعة الصادرات الوطنية خلال السنة

4- الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد[1].

أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة علي العالم الخارجي والعكس صحيح.

5- مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما ، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين و الإحصائيين وصناع السياسة ، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري ، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة[2] ، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات الوحدة ، فارتفاعه عن المائة يعني أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات ، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات ، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية ، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية الجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي ، بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار... الخ.

رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لوحدة سعر صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي :

مؤشر التبادل التجاري= الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي لسعر الوحدة الواردات *100

الفرع الثاني :قياس الانفتاح التجاري حسب مؤش رات الانفتاح النسبي

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس ، ويقاس الانفتاح عن الفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

[1] - محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار لنشر، 1984،ص:114

[2] - خالد محمد السواعي،مرجع سابق،ص:51

1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري ، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية ""Les distorsions commerciales" المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاست يراد أو حصص التصدير أو الإعانات...الخ[1]، وتعتبر مسألة التعاريف الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري.

لقد وجدت عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية ، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات[2] ، وكان أهمها أنه يظهر من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل ، عدم تسوية سعر الصرف ، فوارق المرونة السعرية و السلوكات الإستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

لكن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يكمن في طريقة تكميم هذا المتغير ، وحتى وان استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكن الاستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى بلد ، فان مستوى هذا الحاجز يمكن أن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز[3].

إذن، من خلال هذا الاستعراض البسيط لهذه الطريقة ، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفة الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد ؟

2- معدل التعريفة غير الموزون[4]

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية

مثال : يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدلات التعريفة الجمركية، السلعة (A)تفرض عليها 15 %، السلعة(B) تفرض عليها 20% ، السلعة(C) تفرض عليها % 25.

فيصبح معدل التعريفة غير المتوازن= (15%+20%+25%)/3=20%

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي ، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ،ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

3- معدل التعريفة الموزون[5]

---

[1] - Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique , Thèse Doctorat En Sciences Economiques , Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2007,p32.

[2] - Jean, Merc Siroen, op cit , p06

[3] - Jean, Merc Siroen, op cit , p06

[4] - علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي: نضريات وسياسات ، دار المسيرة، الاردن، 2007،ص:283

[5] - علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق،ص:284

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية ، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة(A)بلغت 700 وحدة نقدية ، والسلعة(B) بلغت 400 وحدة نقدية ، والسلعة (C) بلغت 200 وحدة نقدية:

معدل التعريفة المتوازن= (0.15*700)+(0.2*400)+(0.25*200)/700+400+200*100

معدل التعريفة المتوازن= 18.1%

في الحقيقة هناك عدة أنواع من الطرق التي يتم بها قياس التعريفة الجمركية من أجل مقارنة درجة الانفتاح لمختلف البلدان باستعمال التعريفات الجمركية للتجارة الدولية.

الفرع الثالث : قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق ، حيث أنها لم تستطيع التعبير عند درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية ، ولهذا فقد اقترح كل من Guillaumont، (1989) Syruin et Chenery[1] (1984) طريقة مراقبة وقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة من السياسة التجارية ، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح ، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل ، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح ، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم و متغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها[2] ، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخا رجية من التصدير والاستيراد ،إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية – كما سماها – حيث أنها لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات ، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات ، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري ، وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.

[1] - Jean, Merc Siroen, op cit , p08

[2] - Jean, Merc Siroen, op cit , p09

الفرع الرابع :قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج

1- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs – Warner[1]:

يعتبر هذا النموذج من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين ، بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا ، وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة.

مؤشر Sachs – Warner يقوم بتصنيف الدول إلى مجوعتين:

البلدان المنفتحة و المنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية[2]:

- ✓ معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق % 40 من قيمة المنتج.
- ✓ معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب إن تفوق% 20 (خلال السبعينات والثمانينات)
- ✓ معيار النظام السياسي، إذ لا يجب إن يكون نظام اشتراكي.
- ✓ معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب إن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلدان تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع أن توفير هذه الشروط المعايير كما هي، فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.

2- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب (1998) Edwards:

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري ، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edward أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية ، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ، ولهذا اقترح Edwards مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل[3] .

استخدم Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر

مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية ، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح ، بينما الستة الأخيرة تقيسى مستوى التفا وتات التجارية ، وهي موزعة كالتالي:

1- مؤشرSachs – Warner
2- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987)
3- مؤشر البواقي ل(1988) Leamer

[1] - Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , op cit ,p 06
[2] - Gilbert Niyongabo,op cit ,p 19
[3] - Gilbert Niyongabo,op cit ,p 28

4- مؤشر علاوة الصرف (la prime de change) للسوق السوداء

5- التعريفة المتوسطة على الواردات

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية

7- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف (1993) Wolf

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية ، والمؤشر المركب ل Edwards[1] :

المؤشر المركب = دالة (Sachs – Warner ، علاوة الصرف ، التعريفة المتوسطة، الحصص، مؤشر Wolf)

Indice de distorsion composite= fonction[Sachs&Warner, prime dechange, tarif moyen, quota, Indice de Wolf]

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20 % ، وهو نفس مذهب Sachs– Warner إلا أن النسبة أكبر من ذلك (40%)، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، و بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

المطلب الثاني : الحمائية التجارية

في ظل التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه التجارة العالمي أكبر وأصعب خطر هو ما يعرف اليوم ب"الحمائية الجديدة "هذه الأخيرة التي قد لا تتعارض في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظم العالمية

للتجارة لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إى عرقل أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي لا يمكن الوصول إى الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظم وهو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

أولا: مفهوم الحمائية التجارية

- الحمائية الجديدة: **neo- protectionism** مصطلح جديد في أدبيات الاقتصاد الدولي يقصد به تلك المجموع من الوسائل المستعمل بغية حماية اقتصادية بلد ما بطريق خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجي

[1] -Gilbert Niyongabo,op cit ,p 28

وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الانتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة[1].

- كما تعرف أيضا بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادف إى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلي والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية والمتمثل في التكتلات الاقتصادية المعايير البيئية التخفيض التنافسي كقيمة العلمية وكل الممارسات التسييرية بمختلف أشكالها[2]

ثانيا– أدوات الحمائية التجارية

شهد الربع الأخير من القرن الماضي استخدام أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية من اجل تقليل الاستيراد، وظهرت أنواع جديدة من القيود أخذت تعترض سبيل التجارة الدولية، وسميت هذه الأساليب بالأساليب الرمادية نذكر منها:

- **اتفاقات تقييد الصادرات اختياريا:** تهدف هذه الاتفاقات إلى تقليل الكميات المصدرة من السلع، إذ تقبل الدولة المصدرة بإرادتها بأن لا تزيد الكميات التي تصدرها من سلع معينة عن مقدار معين يتم الاتفاق عليه مع الدولة المستوردة خلال مدة محددة .وفي ظل غياب هذا الاتفاق فإن الصادرات من السلع كانت تتجاوز الحد المتفق عليه .ومن أمثلة هذه الاتفاقات تلك التي تمت بين اليابان والدول الأوروبية ، والتي كان الغرض منها الحد من صادرات اليابان من السيارات وبعض المنتجات الالكترونية الى أسواق الدول الأوروبية[3].
- **التوسع الاختياري في الاستيرادات:** تلتزم الدولة بأن تستورد كمية أو قيمة معينة من سلعة تزيد عما كان يستورد طبقاً للتفاعل الحر بين قوى السوق .ومن أمثلة تلك الاتفاقات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا الإجراء على اليابان لإجبارها على استيراد بعض السلع الزراعية الأمريكية مثل الرز واللحوم بأكثر مما تستورد سابقاً.
- **معايير الصحة والبيئة والسلامة:** هذا المعيار يمتلك بعض الجوانب الشرعية ويكون مقبولا، اذ أنّ الهدف المعلن هو توفير البيئة المناسبة للمواطن، والحفاظ على مصالح المستهلك، إلا أن هذه المعايير لا تخلو من قيود ضمنية على الاستيرادات تكون غير معلنة .ومن أمثلتها لجوء بعض الدول إلى فرض شروط ومعايير على المنتجات المحلية في الدول التي تستورد منها تتضمن الالتزام بمواصفات نوعية معينة، وأيضاً مواصفات معينة للسلامة في صناعة السيارات، يكون من السهل على الصناعة المحلية في الدولة التي تفرض الشروط الاستجابة لهذه المعايير، ومن ثم تقلل من استيراداتها بحجة عدم توفر معايير الصحة والبيئة والسلامة.

[1] – عبد السلام مخلوفي، وسفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية، ورق مقدم للمشارك في الملتقى الدولي الثاني ةول واقع التكتلات الاقتصادي زمن الأزمات، يومي 21 و 22 فيفوي 2012 ، بالموكز الجامعي بالوادي.

[2] - peret .G. Dowson nenor old protectionism … wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012,p09

[3] – محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في اطار العولمة المالية :ماذا بعد الأزمة العالمية، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، بدون تاريخ، ص21

❖ **ترتيبات السوق المنظم**: تجد هذه الترتيبات أساسها في استخدام المادة 19 من الجات 47 والمتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الطارئة لتقييد الواردات، إذ تجيز هذه المادة للطرف المتعاقد أن يوقف التزاماته وفقاً للاتفاقية بالنسبة للمنتج الأجنبي إن تم استيراده بكميات متزايدة في ظروف يكون من شأنها الحاق الضرر .وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من اهم الدول التي لجأت إلى استخدام هذا الأسلوب، إذ عمدت إلى تقييد الواردات من منتجات معينة لبعض السلع اليابانية.

ويوضح الجدول (01) الآتي أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية

((أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية))

المنتج	الدول	انواع الاتفاق
المنسوجات والملابس	اكثر من 40 دولة	اتفاق لمدة خمس سنوات حددت فيه حصص الاستيراد والتصدير
الفولاذ المتخصص	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان دول السوق الأوروبية المشتركة السويد، كندا	عقدت اليابان اتفاقية الحصص النسبية مع الولايات المتحدة الأمريكية الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حصص نسبية على الدول الأخرى
فولاذ الكربون	السوق المشتركة، اليابان، جنوب إفريقيا، إسبانيا	اليابان فرضت المعوقات الاختيارية للتصدير للسوق المشتركة السوق المشتركة طلبت من الجميع اتباع السياسة نفسها
التلفزيونات	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان الصين، كوريا	تفاوضت الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان على الترتيبات المنظمة محددة الاستيرادات لعام 1977
اللحوم	الولايات المتحدة الأمريكية، 12 دولة أخرى مصدرة	فرضت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة لتحديد معدل تصدير اللحوم
الملابس والمنسوجات	الولايات المتحدة الأمريكية، الصين	اتفاقية لمدة ثلاث سنوات بداية عام 1980تحدد كمية التصدير من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع السماح بزيادة سنوية
السيارات	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان	اتفاقية لتحديد كمية التصدير من السيارات اليابانية لأمريكا مدتها 3 سنوات بداية عام 1981.

المصدر:

جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة :طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987 ، ص444 – 445

❖ **سياسة المنافسة والممارسات التقييدية للشركات الدولية:** وهي عبارة عن إجراءات تتخذها الشركات الدولية للحد من المنافسة واستبعاد الغرباء والوافدين الجدد مما يؤدي إلى تعزيز مكانة تلك الشركات، أما بصورة منفردة أو تدعيم النفوذ السوقي لها مع الشركات الأخرى، هذه الإجراءات تفرضها الشركات المهيمنة على المتعهدين الأصغر في التوريد والتوزيع مثل اتفاقات الإبقاء على سعر إعادة البيع أو حظر منح الخصم وحظر التصدير ورفض التعامل والتسعير الافتراضي .ويمكن ادراج اجراءات الحمائية الجديدة في إطار التدابير غير التعريفية والتي تتضمن طائفة متنوعة من السياسات والاجراءات التي تطبقها الدول على السلع المستوردة والمصدرة، الى جانب نظام التراخيص والحصص وتدابير الحظر التقليدية .وتعد الاونكتاد هذه التدابير ((تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الكمركية العادية ويمكن ان يكون لها تأثيرات اقتصادية على تجارة السلع على الصعيد الدولي من حيث تغير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو تغير الكميات والأسعار معاً))[1]

ثالثا: دوافع وأسباب الحمائية الجديدة

شهد الاقتصاد العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي مصاعب وتحديات جمة على اثر انهيار نظام بريتن وودز وبروز ظاهرة الكساد التضخمي Stagflation وارتفاع أسعار النفط العالمية وتوسع مديات التضخم، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية والاختلالات التجارية التي شهدها الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب بروز ظاهرة العولمة وانتشارها بشكل كبير، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تعاظم ظاهرة الحمائية الجديدة والتي تستهدف ، بشكل أساس ، الحد من دخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة . ويمكن أن نذكر بعض الدوافع والأسباب التي أدت الى اتباع سياسات حمائية جديدة:

☒ **الكساد التضخمي:** ظهرت هذه المشكلة في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي تعني إن هناك تزامناً ما بين حالة البطالة والتضخم، وهو على عكس ما كانت تشير إليه الأدبيات الاقتصادية قبل تلك المدة، والتي كانت ترى أن هناك علاقة عكسية ما بين التضخم والبطالة وهذا ما شار إليه منحنى فيلبس في التفسير الذي قدمه عن العلاقة ما بين البطالة والتضخم .ومع بداية السبعينات أصبح التضخم والبطالة حالة متلازمة، وعانت الدول الصناعية من زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بتلك الدول بضرورة إيجاد الحلول لمواجهة تلك من زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بتلك الدول بضرورة إيجاد الحلول لمواجهة تلك المشكلة.

☒ **تقلبات أسعار الصرف:** إن التقلبات في أسعار الصرف وعدم التناسق فيها منذ التخلي عن نظام بريتن وودز أدى إلى انتشار الحمائية من خلال سعي الحكومات إلى تنظيم التدفقات التجارية. إن الاضطرابات في أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة انعدام اليقين الاقتصادي، ومن ثم عندما ترتفع أسعار

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جنيف، أيلول / سبتمبر 2012 ، ص 15

الصرف لدولة ما يؤدي ذلك إلى التراجع في الصادرات المصنعة في هذه الدول، فعلى سبيل المثال عندما ارتفعت قيمة الريال البرازيلي والرند الجنوب أفريقي خلال المدة 2011 - 2009 إلى نحو % 30 وارتفعت قيمة الروبية الإندونيسية بنحو % 20 أدى ذلك إلى تراجع الصادرات المصنعة والذي بدوره أدى إلى مضاعفة القلق بإزاء استخدام أسعار الصرف لدعم الصادرات وتأثير ذلك على التحول عن التصنيع، مما اثر نقاشات حادة حول تضاربات أسعار الصرف وحروب العملة[1].

☒ **احتواء التوسع الصناعي للدول الناشئة:** إن اغلب الدول النامية تصدر سلعا لا تحتاج إلى مهارة، وقد حاولت الدول الصناعية استخدام التعريفة الجمركية على المنسوجات والملابس والأحذية وبعض البتروكيماويات، كذلك وضعت قيودا على استيراداتها لمواجهة بعض السلع الغذائية وصناعة الجلود المنتجة في الدول النامية ، عندما شعرت بتحول الميزة النسبية عنها لصالح نمو الواردات من هذه الدول النامية بين عامي 1973 و 1981 وبمعدل نمو سنوي بلغ % 22 في المتوسط ، الاّ أن معدل نمو هذه الواردات عاد ليهبط الى نحو % 4 فيما بين عامي 1981و 1986 نتيجة لفرض هذه القيود[2].

وإذا كانت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي القوة المركزية التي تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي، فإنها لم تصل بعد إلى تسوية يعيد الاستقرار إلى التجارة الدولية، وإن نظام التجارة الحرة الذي كرسته الكات وأسسته على النموذج الريكاردي بدأ يتهاوى باضطراد أمام نظام الحماية الذي يتوسع في كل مكان .

☒ **الاختلالات التجارية:** تؤدي الاختلالات التجارية إلى زيادة التوتر في العلاقات الثنائية، وقد وصل عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 إلى155 مليار دولار وبنسبة % 3.5 من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من انخفاض قيمة الدولار عام 1985 ، كما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ديون خارجية صافية بلغت 400 مليار دولار لغاية 1987 ، في حين وصل عجز الميزان التجاري إلى نحو 165.9 مليار دولار عام 1994 بالمقارنة مع 138.5 مليار دولار عام 1993 ، بينما وصل عجز الحساب الجاري إلى 142.5 مليار دولار عام 1994 مقارنة مع 127 مليار دولار في عام 1993[3]هذه الاضطرابات التي عاشها الاقتصاد الأمريكي دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي.

☒ **الثورة العلمية والتكنولوجية:** أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى التأثير على التجارة الخارجية والضوابط التي تحكمها، فقد أدت إلى خفض تكاليف عوامل الإنتاج واستخدام طرق تنظيمية جديدة، ومن ثم ظهور أنماط وأشكال مختلفة وجديدة للتجارة متمثلة بقيام التكتلات والاتفاقيات الدولية التي تسهم في زيادة الحمائية.

---

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، المصدر السابق، ص:15

[2] -فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والداب، الكويت،1990،ص:333-334

[3] - توفيق عباس عبد عون المسعودي، الحمائية الجديدة واثرها على الصادرات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، 1997، ص:96-97

لقد أثبتت الدول الصناعية المتقدمة قدرة كبيرة على التكيف مع تطور قوى الإنتاج وأدخلت تغيرات جوهرية على الإنتاج المادي، وأخرجت أدوات عمل جديدة ومصادر طاقة جديدة وسلع استهلاكية وحققت تخفيض في نفقة الإنتاج لبعض المنتجات وصل إلى نحو % 5 لكل خمس سنوات وأُجرت تغييرا جذريا في تنظيم وطبيعة العمل البشري.

☒ **تواتر الأزمات المالية العالمية**:أصبحت الأزمات المالية والتقلبات الدورية السمة المميزة للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، أذ شهد هذا النظام عدة انهيارات مالية، حتى تسارعت وتيرة الأزمات مع تزايد حركة رأس المال والتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد خطى العولمة.

ومع نهاية عام 2007 حدث انهيار كبير في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى إصابة الاقتصاد العالمي بخلل كبير تسبب في نشوء أسوأ أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير مسببة بحدوث تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي .وقد جاءت هذه الأزمة بالتزامن مع انهيار المفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة في الدوحة.

وقد أدت هذه الأزمات إلى إعادة إحياء التفكير وبشكل جدي بضرورة العودة إلى السياسات الحمائية ، لا سيما وإن اغلب هذه الأزمات انطلقت من قلب النظام الرأسمالي والذي ما فتأ ينادي بالحرية الاقتصادية والانفتاح ورفع الحواجز وإزالة القيود عن حركة التجارة الدولية.

ومن ثمً، فإن تواتر الأزمات المالية لعب دوراُ بارزاً ومؤثراً في تقوية موقف السياسات الحمائية الجديدة والعمل على تطوير أساليبها وأدواتها بشكل مستمر بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية التي تفرضها هذه الأزمات ، كذلك بما يساعد الدول الصناعية المتقدمة على التعامل مع المستجدات الحاصلة في تنامي القدرات التنافسية لبعض السلع والخدمات التي تظهرها دول معينة والتي يكون لها تأثيرات واضحة على عمليات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحلية وحالة موازين المدفوعات ، وفي ظل الأهداف الاقتصادية التي تسعى اليها هذه الدول في الحد من تداعيات الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مضطردة والحد من معدلات البطالة والضغوط التضخمية ، ومن ثم فقد كان هناك تفوق للإجراءات الحمائية مقارنة بإجراءات الحرية الاقتصادية.

المطلب الثالث : العولمة الاقتصادية

أدى التعاون الاقتصادي العالمي في العقود الأخيرة إلى زيادة التطور بالنظر إليه من زوايا متعددة باعتباره استئناف لعملية التكامل التي كانت قد بدأت في منتصف القرن التاسع عر، و بذلك اختلف الاقتصاديون في إيجاد تسمية لما يحدث اليوم من تغيرات سواء في زيادة الحجم أو تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

- العولمة الاقتصادية تعرف على أنها تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم، و الذي يُحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و لانتشار المتسارع للتقنية في العالم[1].
- العولمة الاقتصادية هي الاقتصاد الحر، و حرية التجارة، و هيمنة الشركات، و انحصار دور القطاع العام، و تنامي دور القطاع الخاص من خلال خصخصة وسائل الإنتاج[2].
- تحرر العلاقات القائمة بين الدول من السياسات و المؤسسات القومية و الاتفاقيات المنظمة بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية و الاقتصادية تعيد تشكيلها و تنظيمها و تنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم[3].

ثانيا : مؤسسات العولمة الاقتصادية

برزت الحاجة لتعاون اقتصادي دولي باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية فانعقد مؤتمر بروتن وودز لولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، و اتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي و بنك عالمي، و في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي، فانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

❖ **البنك الدولي للإنشاء و التعمير:**

من خلال مؤتمر بروتن وودز، تعتبر بمثابة اتفاقية إنشاء بنك دولي بمثابة الوثيقة الثانية على الصعيد التنظيمات النقدية الدولية، و هو ما جاء به الانجليزي كينز في مخططه الذي اقترح أصلا سنة 1943 حيث قدمه كورقة عمل يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن إقامة نظام نقدي دولي، فلقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين إتحاد مقاصة دولي، و أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية تقاس بالذهب و لا تخضع لسيادة أي بلد، فأطلق على هذه مصطلح بانكور[4] BANCOR و بعبارة أخرى تمثل الفكرة دعوة صريحة لإنشاء بنك مركزي دولي، تنص الاتفاقية تأسيسه على أن الدول الأعضاء في ص –A– يصبحون أعضاء بالتبعية في البنك المركزي الدولي، و يشاركون في تكوين رأسماله البالغ في ذلك الوقت عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية على حسب حصة الدولة العضو في الصندوق[5] فعرف هذا البنك باسم البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

[1] – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001، ص: 08

[2] – عمرو عبد الكريم، "إشكاليات قرن قادم" سام للنشر، القاهرة، 1999، ص: 21

[3] – عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 06.

[4] – عبد الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر 1996، ص 38.

[5] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار الجامعية المصرية اللبنانية، حلوان، الطبعة الثانية 1994، ص 181.

و يعرف على أنه مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية بروتن وودز بدأت تمارس نشاطها في 25 جويلية 1946[1]، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة و توجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، كما اعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية، خاصة بعد أن خلقت الحرب مجموعة من الدول قد أصبحت بدمار شديد و مجموعة أخرى من أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي هذا كله في الوقت الذي غابت فيه مراكز التمويل العالمي التي كانت تسيطر الأسواق العالمية بتقديم القروض و التسهيلات الائتمانية للدول المختلفة.

لقد اعتبر الهدف الأساسي للبنك مساعدة البلدان النامية في رفع معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة و كذا تلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء و تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية كما أعطى حق فتح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضها، و طبقا لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات سياسية و لكن حدث في الثمانينات أن صاغ البنك توجيهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط البنية تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي و تنص هذه التوجيهات على تشجيع و دفع التغيرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة و تقليل الدعم و الخصخصة و تخليص دور الحكومات، و يمارس البنك العديد من الوظائف أهمها:

1- تشجيع الاستثمار الخاص الذي يضمن نمو و توسع القطاع الخاص.

2- العمل على حل المنازعات المالية بين دول الأعضاء.

3 - تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة لتحديد أسبقية المروعات و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات و وسائل تمويل نفقاتها المحلية، أما بالنسبة لهيكل البنك فهو معقد نوعا ما، حيث يتكون من منظمتين:

البنك العالمي لإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية و هناك مؤسسات مرتبطة مع البنك الدولي و لكنها منفصلة عنه قانونيا و ماليا، و هي (مؤسسة التمويل الدولي، و مركز تسوية المنازعات الاستثمار، الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار) و يبلغ موظف مجموعة البنك الدولي أكثر من 7000 موظف، و لديه حوالي 40 مكتب منتشر عبر مختلف أنحاء العالم، كما يوظف البنك أفراد في تخصصات مختلفة فهناك الاقتصاديون و المهندسون و الاحصائيون[2].

[1] - عاطف السيد، مرجع سابق، ص 21.

[2] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبابق، ص 181

❖ **صندوق النقد الدولي:**

في الواقع يرجع الفضل إلى الانجليزي كينز الذي لم تكتنف فقط بحل مشاكل المدفوعات الدولية فحسب كما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية بل وضع توقعات بخصوص الصعوبات التي تفرزها الحرب بعد انتهاءها و في هذا المجال بين أن دعوة الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب إنما يؤكد على مدى التأثير الذي يمارسه الذهب و كذا دوره الكبير في نظام المدفوعات الذهبية و بالتالي فإنه يؤدي إلى المفاضلة بين الاستقرار الاقتصادي و استقرار المبادلات.

و من أجل ذلك في عام 1944 اجتمع مندوبو 44 دولة في بروتن وودز بالو.م.أ بهدف وضع الأسس العامة لإقامة هذا النظام النقدي الدولي الجديد و قبل انعقاد المؤتمر كان قد طرح أمام المؤتمرين مروعين أدهما تقدمت به بريطانيا على لسان مبعوثها الاقتصادي اللورد كينز و الثاني تقدمت به الو.م.أ على لسان ممثلها هاري وايت.

و بعد عرض أهم المخططين و اللذان يترجمان في الواقع الاقتراحات الدولية المتضمنة إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كان ذلك في 15 جوان 1944 و تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر 1945 من قبل 28 دولة و بذلك اكتسبت الاتفاقية قوتها القانونية و شرع الصندوق في نشاطه 1946.

أوكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف كان الاعتقاد سائد بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقد الدولي و يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاق من عمليات ضبط و مراقبة أسعار الصرف.

2- تقديم المساعدة الائتمانية و توفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من اجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

3- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

4- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية و الاقتصادية العاملة بصندوق النقد الدولي و تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فغنه يقوم بالوظائف و المهام التالية[1]:

1- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

2- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول نمو و تنشيط التجارة الدولية.

[1]- رمزي زكي، "العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، ص 50.

3- تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلالات موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.

4- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

5- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

6- التعاون مع البنك الدولي يتعلق بعلاج إختلالات الهيكلية.

7- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية.

8- ركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.

و لكي يقوم صندوق النقد الدولي بهذه الوظائف و المهام فإنه يحتاج إلى رأس المال هذا الأخير يتألف من الحصص التي تدفعها دول الأعضاء عند انضمامها للصندوق بالإضافة للقروض و التي تعتبر من المصادر المكملة و سيشرف على هذه المهام هيكل تنظيمي يتمثل:

أ) مجلس المحافظين: و هو أعلى سلطة في الصندوق و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة و يعتبر الجهاز التشريعي للصندوق.

ب) المجلس التنفيذي: وظائفه تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية و بعضها استشاريه رقابية و يعتبر المحرك الحقيقي و الفعلي لصندوق النقد الدولي بالإضافة للمدير العام و اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

❖ المنظمة العالمية للتجارة:

إن فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات بروتن وودز الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و قد وقعت الو.م.أ ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية و بلدان هذه الفكرة قامت الو.م.أ باتخاذ التدابير اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جونيف 1947 للمداولة حول التجارة الدولية و في

هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT حيث اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد، فشارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة بدأت في مزاولة عملها بدءا من جانفي 1948[1].

كما عرفت هذه الاتفاقية عدة جولات منها ما يتم التعرض إليه في الجدول التالي:

[1] - عبد الواحد الغوري ، العولمة و الجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص: 42

جدول رقم (02): جولات اتفاقية GATT

اسم الجولة	مكان انعقادها و مدتها	مجال الدراسة	عدد الدول المشاركة
الجولة الأولى	جنيف – سويسرا 1947	الرسوم الجمركية	23
الجولة الثانية	أنيسي – فرنسا 1949	الرسوم الجمركية	13
الجولة الثالثة	توركيا – انجلترا 1951	الرسوم الجمركية	38
الجولة الرابعة	جنيف – سويسرا 1956	الرسوم الجمركية	26
الجولة الخامسة	جنيف – سويسرا 1960	الرسوم الجمركية	26
الجولة السادسة	جنيف – سويسرا 1964	الرسوم الجمركية	62
الجولة السابعة	طوكيو – اليابان 73-79	مكافحة الإرهاب	102
الجولة الثامنة	بونتادل – إسته أورغواي 86-94	الرسوم الجمركية عبر تعريفه	108

و اعتبرت جولة الأورغواي أكبر الجولات من حيث عدد الدول المشاركة فيها و التي بلغت 108 دولة و هي من أهم الجولات انحلت فيها المنظمة العالمية للتجارة OMC محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و أصبحت أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة الاقتصادية باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد و أخطر مؤسساتها التي تمارس دور رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة و مندمجة فعليا في الاقتصاد العالمي.

كما تقوم المنظمة بتنفيذ العولمة الاقتصادية على المستوى التجاري و الاقتصادي فكانت تضم 137 عضو في عام 200 لتصل إلى 144 عضو عام 2002 و تشارك بنحو 95 % من حجم التجارة الدولية فيمكن تعريفها[1]:

المنظمة العالمية للتجارة OMC على أنها مؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجاث، و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول و الأعضاء كما تهدف OMC إلى تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صياغة و تأكيد المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية و عدم وجود أي شكل من أشكال التميز في المعاملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة.

كما أن للمؤسسة عدة وظائف تقوم بها منها[2]:

1- الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة العمل و الأسلوب لتشكيل الجاث التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول.

[1] - كبور نعيمة، الاتحاد النقدي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص: 83.

[2] - عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص: 64.

2- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة بهدف معرفة أية تغيرات في هذا السياق، و مدى توافقها مع أحكام الجاث و تعميم المعلومات لهذا الشأن على جميع دول الأعضاء ضمانات لتحقيق مبدأ اتفاقية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسات التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

3- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا لجوانبه المالية و النقدية و التجارية فتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

و بالنسبة لهيكل المنظمة، فهو يشتمل على رئاسته تتكون من المجلس الوزاري و المجلس العام و مجالس متخصصة و لجان، و سكرتارية، فالمجلس الوزاري يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل[1] و هو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تنص.

و تعمل تحت إشراف المجلس العام، مجالس متخصصة و هي مجلس الشؤون تجارة السلع و مجلس شؤون التجارة الخدمات، مجلس الشؤون حماية الملكية الفكرية، و تعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها بحيث تضطلع بالمهام التي تعهد بها إليها الاتفاقات الخاصة بكل منها كما توجد الجاث فرعية و هي لجنة التجارة و التنمية و لجنة قيود ميزان المدفوعات و لجنة الميزانية و المالية و الغدارة و تنشأ لجان أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، و تقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف.

كما يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها مدير عام يعينه المركز الوزاري و يحدد سلطاته و واجباته و شروط خدمته و فترة شغل منظمة فيعين المدير العام أعضاء موظفي السكرتارية و يحدد لهم واجباتهم و شروط خدمتهم لمنظمة التجارة العالمية[2].

[1]- شريفة بوعمرة سونة و آخرون، العولمة الاقتصادية و آثارها على الدول النامية (حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية 2003، ص 54.

[2] - GATT- "Faocus" GATT newsietter – N° 107, may 1994

المبحث الثاني : تدابير تيسير التجارة

تتجه العديد من الدول في ظل الاقتصاد العالمي اليوم إلى تعزيز التجارة التي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي للدول وذلك من خلال اتخاذ استراتيجيات وأساليب وآليات لتيسَير التجارة التي ترفع من مستوى تنافسية الدول ، كما أن هذه الايات تمس كل من القواعد التنظيمية ، البُنى التحتية ، الاجراءات الجمركية ، النقل ،.....إلخ .

ومع ظهور التنمية المستدامة والتي تهدف إلى رفع المستوى العام والمحافظة عليها من خلال رفع مستوي الدخل القومي ، الحفاظ على صحة الافراد والسلامة البيئية وغَيرها والتي تتأثر بجميع المتغَيرات الاقتصادية.

المطلب الاول: مفهوم تيسير التجارة و اتفاقياتها

أولا:مفهوم تيسير التجارة

- عرفتها منظمة التجارة العالمية على انها تبسيط و مواءمة اجراءات التجارة الدولية التي تغطي الانشطة و الممارسات و الاجراءات الشكلية المرتبطة بجمع و عرض و توصيل و معالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية[1] .
- أما منظمة التجارة العالمية ، فتعرفه بأنه: تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية ، ويُقصد بالإجراءات التجارية ؛ الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها[2].

ثانيا: اتفاقيات تيسير التجارة

تشمل اتفاقية تيسير التجارة مجموعة من الأحكام الهادفة إلى تذليل الصعوبات الإدارية التي تعوق حركة المبادلات التجارية الدولية، من خلال تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، وتتألف بشكل عام من 24 مادة مصنفة في ثلاث مجموعات .يتكون القسم الأول من حوالي 40 تدبيرا منصوصا عليه في المواد من 1 إلى 12 المتضمنة للالتزامات التي سيتعين على الحكومات تنفيذها والساعية بصورة واضحة لضبط وتقنين الإجراءات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عملية الاستيراد والتصدير؛ أما القسم الثاني فيشرح التدابير المرنة التي ستختص الدول النامية والأقل نموا بتنفيذها والآجال الزمنية المحددة لها، بالإضافة إلى أحكام تربط هذه الالتزامات بالمساعدة الفنية لهذه الدول، وهو ما يطلق عليه ب" المعاملة الخاصة والتفضيلية"؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم متضمن في المواد من 13 إلى 24 ، يختص القسم الثالث بالجانب المؤسسي، حيث يلزم الدول الأعضاء بإنشاء لجنة تيسير التجارة على مستوى منظمة التجارة العالمية تسند إليها متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية،

[1] - Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, "**The Global Enabling Trade Report 2014**",World Economic Forum, p05

[2] - مركز التجارة الدولية ، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية :دليل أعمال للدول النامية، جنيف، سويسرا، 2013 ، ص1 .

بالإضافة إلى إنشاء لجان وطنية مكونة من الجهات والقطاعات المعنية بتيسير التجارة يعهد إليها التنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، كما يحتوي هذا القسم أيضا على أحكام تتعلق بالتنفيذ الشامل للاتفاقية.

جدير بالذكر أن المواد10 ،8، 5 من (الجات 1994) هي الأساس الذي بنيت عليه تدابير اتفاقية تيسير التجارة من خلال تحسين وتوضيح هذه المواد كان من الأسهل والأنسب أن تركز جهود تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية على توضيح أحكام قائمة بالفعل بدلا من محاولة تصميم اتفاقية جديدة من الصفر (ITC،2013)[1].

الجدول (03): بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5،8،10 (الجات1994)

المادة 10 من الجات: نشر وإدارة اللوائح التجارية	
المادة 1 من اتفاقية تيسير التجارة	نشر وإتاحة المعلومات
المادة 2 من اتفاقية تيسير التجارة	المشاورات المسبقة لتطبيق القوانين واللوائح
المادة 3 من اتفاقية تيسير التجارة	الأحكام المسبقة
المادة 4 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات الطعن و المراجعة
المادة 5 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات أخرى لتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية
المادة 8 من الجات: الرسوم والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير	
المادة 6 من اتفاقية تيسير التجارة	تدابير متعلقة بالإتاوات والرسوم المحصلة عند الاستيراد والتصدير
المادة 7 من اتفاقية تيسير التجارة	الافراج عن البضائع وتخليصها
المادة 8 من اتفاقية تيسير التجارة	التنسيق بين الوكالات الحدودية
المادة 9 من اتفاقية تيسير التجارة	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية
المادة 10 من اتفاقية تيسير التجارة	الإجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور
المادة 5 من الجات: حرية العبور	
المادة 11 من اتفاقية تيسير التجار	حرية العبور
التزام جديد	
المادة 12 من اتفاقية تيسير التجارة	التعاون

Source: McDougall, Robert. 2017. Evaluating the Implementation Obligations of the Trade Facilitation Agreement in the Context of Existing Multilateral Trade Rules. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), P 4.

وبالرجوع إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في المنظمة الذي يشير عادة لفئة من النصوص القانونية في اتفاقيات المنظمة الحالية التي تعطي الدول النامية، من جانب واحد، مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، ومن جانب آخر، تُعطي الدول المتقدمة الحق في معاملة الدول النامية بصورة تفضيلية؛ وعادة ما تُدمج نصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية في أربعة فئات:

- ✓ فترات طويلة لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات.

[1]- International Trade Centre (ITC), WTO Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries, Geneva: ITC, 2013, P 6..

- ✓ التدابير الساعية لزيادة فرص التجارة لهذه الدول.
- ✓ نصوص تتطلب من كل الأعضاء مراعاة المصالح التجارية للدول النامية.
- ✓ الدعم المقدم لمساعدة الدول النامية لبناء البنية التحتية، ومعالجة النزاعات، وتنفيذ المعايير الفنية.

وبالإضافة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، تحتوي بعض اتفاقيات المنظمة أيضاً على نصوص خاصة لصالح الدول الأقل نموا، وتتضمن هذه الشروط الخاصة بالدول الأقل نمواً أطراً زمنية أطول أو إعفاءات (جزئية أو كلية)من الالتزامات، وفي سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية دائما، يقر أعضاء المنظمة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة للدول النامية و الأقل نمواً وحاجاتها لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة[1].

كما تمت الإشارة إليه سابقا فقد نصت اتفاقية تيسير التجارة على الجوانب المؤسسية والتنفيذية التي تضفي مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات من قبل هذه الدول، حيث سمحت بالتنفيذ المرحلي لها على مدار فترات زمنية محددة(الشكل1)، وسوف يكون بمقدور هذه الدول ربط التزاماتها بالحصول على المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛ أي أن كل عضو سيتاح له تحديد الوقت الذي يناسبه وفق رزنامة وضعتها المنظمة لتنفيذ كل بند من الأحكام، كما يمكنه أيضا تحديد الأحكام التي لن يستطيع تنفيذها إلا عند تلقي المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات.

وبناء عليه، سيكون على كل دولة من هذه الدول تحديد توقيت التزاماتها ودخولها حيز التنفيذ وفقا للفئات التالية:

1. التزامات الفئة A: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتزم تنفيذها عند بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها (أو في غضون عام واحد بعد بدء سريان المفعول في حالة عضو من الدول الأقل نموا).
2. التزامات الفئة B: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتزم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدء التنفيذ بعدها.
3. التزامات الفئة C: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي سيتم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان الاتفاقية وبعد اكتساب القدرة على التنفيذ من خلال توفير المساعدة والدعم الفني لبناء القدرات مع إخطار المنظمة بقائمة لها[2].

وبالإضافة إلى مواطن المرونة للدول النامية و الدول الأقل نموا سالفة الذكر، هناك مواطن أخرى تتمثل فيما يلي:

[1] -http://tfig.unece.org/AR/contents/sdt.htm

[2] -مركز التجارة الدولية . ، مرجع سابق ، ص:21

- آلية الإنذار المبكر :حيث يمكن للعضو طلب تمديد الفترة الزمنية من لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة إذا واجهته صعوبات في تنفيذ حكم من أحكام الفئتين B و C بحلول تاريخ إخطاره، وسيكون التمديد تلقائيًا إذا كان الوقت المطلوب للتمديد لا يتجاوز 3 سنوات

الشكل (01) : إخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام

Source: WTO, Easing the flow of goods across borders Trade Facilitation, 2014 https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf.

- فريق الخبراء :إذا لم يتم منح التمديد المطلوب ولم يكن لدى العضو القدرة على التنفيذ، فإن لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة ستنشئ فريق خبراء لبحث القضية تتوج بتقديم توصية.
- المناقلة بين الفئات :يمكن للأعضاء نقل الأحكام بين الفئتين B و C بشروط محددة وسهلة.
- فترة السماح :أعطت الاتفاقية فترات سماح للدول النامية والأقل نموا، بحيث لا ترفع عليها قضايا أمام هيئة تسوية المنازعات خلال فترة السماح وفقا لكل صنف، ولمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للصنف A بالإضافة إلى ستة سنوات للصنف B وثماني سنوات بالنسبة للأقل نموا.

- أفردت الاتفاقية بنودا حول بناء القدرات الذاتية من خلال الدول المانحة سوءا كان ذلك ثنائيا أو من خلال منظمات دولية مع إخطار لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة[1].

بشكل عام ترسي اتفاقية تيسير التجارة إطارا جديدا غير معهود لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية يتجلى في ما يلي:

- لأول مرة في تاريخ الاتفاقيات المتعددة الأطراف تمنح الدول النامية والأقل نموا، الحق في جدولة الالتزامات المستحقة عليها وفقا لمستواها التنموي ومقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات بالإضافة إلى اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية وتأهيلها لرفع قدراتها الذاتية قبل تنفيذ الالتزامات؛ فالمادة 13 من الاتفاقية، تقرر على أن" مدى وتوقيت التنفيذ "من جانب البلدان النامية والأقل نموا" يرتبط بقدراتها التنفيذية "وحيث تفتقر أي دولة نامية أو أقل نمواً إلى القدرة على التنفيذ،" لن تكون هناك حاجة إلى القيام بذلك حتى يتم تحقيق القدرة على التنفيذ.
- قد تتلقى البلدان النامية والأقل نمواً التي تعاني من صعوبات في الامتثال للمواعيد النهائية للإخطار، مساعدة أو تمديدًا للمواعيد النهائية للإخطار، حتى إذا كانوا يواجهون صعوبات في تنفيذ حكم ما، فقد يتلقون تمديدًا لمواعيد التنفيذ تلك.
- يسمح للبلدان النامية والأقل نمواً تبديل الأحكام الخاصة بالفئة، مما يؤدي إلى تغيير طبيعة التزامات الإخطار والتنفيذ.
- في الحالات التي لم يتم فيها منح تمديد وما زالوا يعانون من صعوبات، يمكن تعيين فريق خبراء لتقييم وتقديم توصيات للتصدي للصعوبات.
- لقد كانت تدابير المرونة تمنح في الممارسات السابقة بالتساوي وعلى أساس ارتباط كل بلد بالفئة التي ينتمي إليها (دول نامية أو أقل نموا) ، بمعنى معاملة واحدة وعلى أساس فئوي؛ تغير هذا المعطى في اتفاقية تيسير التجارة فأصبح التعامل على أساس فردي، أي معاملة كل بلد على حدة، وبذلك ابتعدت الاتفاقية على النهج القديم المتمثل في تصميم مقاربة واحدة تساوي بين الجميع على أساس فئوي.
- في حين أن اتفاقية تيسير التجارة تخضع بشكل عام للتسوية الرسمية للنزاعات، غير أن العديد من الأحكام تعفي التدابير من اللجوء إلى تسوية المنازعات في ظروف معينة، فبموجب المادة 18 المحددة لتشكيل فريق خبراء، لا يخضع العضو الذي يطلب المراجعة لتسوية المنازعات للالتزامات الخاضعة للمراجعة لفترات زمنية محددة، والتي تختلف بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمو اً، كما تنص المادة 20على فترات سماح لا يخضع خلالها تنفيذ أي تدبير من تدابير اتفاقية تيسير التجارة لتسوية المنازعات.

1 https://bangladeshtradeportal.gov.bd/kcfinder/upload/files/Special%20and%20Differential%20Treatment%20under%20Trade%20Facilation%20for% 20LDCs.pdf

حريبنا أن نقول في الأخير؛ أن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تعطي الدول النامية والأقل نموا مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، والتي ترتكز أساسا على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفني لمساعدة هذه الدول للوفاء بالتزاماتها شكلت نهجا متبعا في معظم اتفاقيات المنظمة، غير أن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقل نموا مما يعد خروجا كبيرا عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس تيسير التجارة

يتوفر لدول كثرة نطاق من المؤشرات ومجموعات البيانات الخاصة بتيسير التجارة ، ولكن اختيار المؤشرات المناسبة تعتمد على الاستخدام المراد، حيث يمكن التفريق بين المؤاشرات المستخدمة لاغراض قياس الاداء ، او للتحليل الوضع ، أو تقييم الاداء وقياسه ، ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله اضافة الى تعريف البيانات والمصادر.

ونظرا لتمتع موضوع التجارة بأبعاد متعددة، يجب الاخذ بالحسبان مجموعة من التأثيرات المناسبة لقياس مستوى تيسير التجارة و وجوده، قد تتجلى مظاهر تيسير التجارة في تأثيرات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية ، وتحسن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو ارتفارع انتاجية الموظفين ، أو تعبئة المستندات على الانترنت، إذان مؤشرات تيسير التجارة هي مؤشرات تصف جوانب مختلفة من تيسير التجارة التى تفسرها.

وتميل أكثر المؤشرات استخداما الى التركيز على الجوانب التالية:

- الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسية، مثل الافراج عن السلع على المراكز الحدودية؛
- التكاليف، التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن؛
- عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع؛
- توافر البنى التحتية اللازمة للنقل وخدماته؛
- انتشار حكم القانون أو مستوى الفساد.[1]

1- مؤشر تمكين التجارة :

تسعى دول العالم الى تحديد العقبات التي تواجه التجارة من اجل العمل على إزالتها ، بهدف تسريع عملية النهوض الاقتصادي في الفترة القصيرة ، و تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، و تحسين مستويات المعيشة في الفترة الطويلة .

[1] - قياس تيسير التجارة" ، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، تاريخ الاطلاع2021/05/01، 21:04، http://tfig.itcilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm

و يعتبر تقرير تمكين التجارة العالمية 2012 التقرير الرابع في سلسلة من التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي و يضم 132 بلد ، و يقيس مؤشر تمكين التجارة العالمية مستوى تطور المؤسسات ، و السياسات ، و الخدمات في تسهيل تدفق السلع عبر الحدود الى الاسواق المستهدفة و ذلك في البلدان التي يغطيها التقرير ، و تتدرج العوامل الرئيسية لتمكين التجارة في 4 مجموعات تأخذ اوزان متساوية و هي 1:

النفاذ للاسواق Market Access: يقيس مدى تسهيل السياسات الوطنية لدخول السلع الاجنبية الى البلد ، بالاظافة الى تمكين الصادرات من النفاذ الى الاسواق الاجنبية .

ادارة الحدود Border Adminisation: يقيس مدى كفاءة ادارة الحدود و الجمارك في تسهيل دخول و خروج السلع.

البنية التحتية للنقل و الاتصالات Transport and Communications Infratructure: يقيس جودة البنية التحتية للنقل و الاتصالات في تسهيل حركة السلع في البلد و عبر الحدود .

بيئة الاعمال Business Environment: يقيس جودة الحوكمة ، و البيئة التنظيمية ، و الامن التي تؤثر على نشاطات المصدرين و المستوردين في البلد .

و تنقسم هذه المجموعات الى 9 مؤشرات رئيسية و تأخذ اوزانا متساوية و تظم 47 مؤشرا فرعيا و ذلك بالاستناد الى بيانات رقمية و بيانات مسح رأي قطاع الاعمال ، و تتراوح قيمة المؤشر من 1 (الاسوأ) الى 7 (الافضل) . و توصل التقرير الى ان ارتفاع مؤشر تمكين التجارة العالمية بمقدار 1% لاقتصاد ما ، يؤدي الى زيادة صادراته بمقدار 1.7% ، و زيادة مستورداته بمقدار 2.3 % ، و هذا سيؤدي الى زيادة التجارة الثنائية بمقدار 4 . و يبين الشكل التالي رقم (2) مؤشرات رئيسية لتمكين التجارة .

الشكل رقم (02) المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة

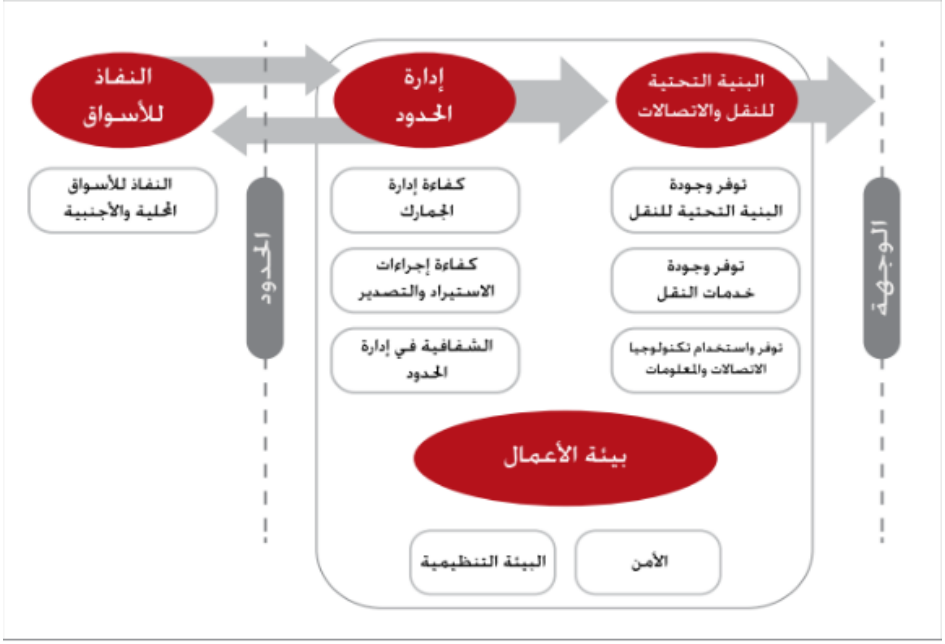

و حققت الدول العربية نتائج متفاوتة في تقرير تمكين التجارة العالمية 2012 ، حيث تبوأت دول الخليج العربي مراكز متقدمة في التقرير ، و احتلت الامارات العربية المتحدة المركز الاول على مستوى الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، و المرتبة 19 عالميا ، نظرا الى التطور الكبير الحاصل في كفاءة قطاع المواصلات ، و ادارة المراكز الحدودية ، كما تعتبر الاقل كلفة بين دول المنظمة بالنسبة لعمليات الاستيراد ، و الافضل في الاجراءات الجمركية ، و تتمتع الامارات ببنية تحتية متطورة ، و بيئة تشريعية و تنظيمية مناسبة للتجارة ، و هي بالتالي تفوقت على عدد من الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة ، و ايطاليا ، فضلا عن الصين و الهند ، و تبعتها عمان في المركز الثاني عربيا و 25 عربيا ، ثم السعودية في المركز الثالث عربيا و 27 عالميا ، في حين اخذت اليمن و الجزائر مراتب متأخرة في التقرير حيث احتلت المركزين 132/119 و 132/120 على التوالي .

و تراجعت سوريا 4 مراتب الى المركز 132/108 عام 2012 ، على الرغم من انها حافظت على قيمة مؤشر تمكين التجارة 3.5 ، و بين التقرير ان سوريا تملك عددا من المزايا التنافسية ، في حين تركزت نقاط الضعف في مؤشر كفاءة ادارة الجمارك 132/132 ، و مؤشر نفاذ الاسواق المحلية و الاجنبية 132/122 .

2- مؤشر العولمة:

نبذة عن المؤشر : يصدر سنويا عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية منذ عام 1970 ويقيس البعد الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي للعولمة. يتم استخدامه لرصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف البلدان.

منهجية المؤشر: يتكون مؤشر العولمة من ثلاثة أبعاد تعكس البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي ، والبعد السياسي. بيد أنه ووفقا لمنهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة فإن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى : العولمة التجارية – والعولمة المالية. أما العولمة الاجتماعية فتنقسم إلى : عولمة العلاقات بين الأفراد — والمعلومات – والثقافة.

يسعى هذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الاقتصادية الحالية وتوضيح القيود الاقتصادية والبيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال الشخصي والبيانات الاجتماعية. وتقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة بأنها عملية خلق ترابط شبكي وتداخلات اقتصادية و اجتماعية وسياسية بين الدول والأطراف الفاعلة التي تعكس درجة عولمة الدولة المعنية.

ترتكز منهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة على تيسير وتسهيل الترابط والتكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها:

- تدفق الافراد والموارد البشرية والمعلومات بسهولة و يسر.
- تدفق الأفكار والفرص ورأس المال و المشروعات .
- تدفق السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تزيل الحدود الوطنية للدول ، وتتكامل من خلالها الاقتصاديات الوطنية في دول متعددة ، وتتداخل بها الحضارات والثقافات والقيم الوطنية مع القيم العالمية ، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال

بكل سهولة. وتوفر العولمة المعلومات الشبكية وقاعدة البيانات الشامله بشكل سريع ودقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية ، والذكاء الصناعي.

3- مؤشر الاداء اللوجستي :

نبذة عن المؤشر : مؤشر الاداء اللوجستي هو مؤشر مركب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول. وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجيستيات التجارية ، وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

منهجية المؤشر : يتراوح المؤشر من 1(الأسواء) إلى 5(الأفضل) ويعتمد في تقييمه للأداء اللوجستي على ستة مجالات رئيسية :

- كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وبساطة التخليص الجمركي.
- نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل.
- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
- كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية.
- القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع.
- توقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد.

يستند المؤشر في بياناته حول أداء الخدمات اللوجستية على استطلاع للرأي ومسح عالمي كل سنتين. ويشمل الشركات العاملة في هذا المجال ، مثل وكالات الشحن العالمية وشركات النقل السريعة ، حيث يتم تقييم الاداء اللوجستي للبلدان التي يعملون فيها وكذلك تلك التي تتم التجارة معها.

4- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال

نبذة عن المؤشر : يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام 2003 وبشكل سنوي. يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقا ل 10 مؤشرات رئيسيا ينبثق عن كل منها عدد من المؤشرات الفرعية ويصنف مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال أداء وترتيب الدول وفقا لقدرتها على توفير بيئة اعمال . وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي .

منهجية المؤشر : يصنف المؤشر أداء 190 دولة ، حيث يتم ترتيب الاقتصاديات في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال بناءا على تحليل 10 معايير أساسية تؤثر على ممارسة الاعمال وهي : بدء النشاط التجاري ، واستخراج تراخيص البناء ، والحصول على الكهرباء ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الائتمان ، و حماية المستثمرين الاقلية ، ودفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود ، وتسوية حالات الاعسار

من أهم الملاحظات والانتقادات التي تعرضت لها هذه المنهجية هو إقصاء الشركات والمستثمرين من استطلاعات الرأي بالرغم من كونهم هم المعنيون بالدرجة الاولى بممارسة الاعمال .كما لا يأخذ المؤشر العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الاعمال في اقتصاد ما ، كحجم الاسواق ، أو استقرار الاقتصاد الكلي ، أو حالة النظام المالي ، أو حالة سوق العقار ، أو مستوى مهارات القوى العاملة ، أو الاوضاع الامنية ، أو الفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية ، كحالة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ والاتصالات ، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها .

5- مؤشر الحرية الاقتصادية

نبذة عن المؤشر : يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1995 بالتعاون بين مؤسسة (هيريتج فاونديشن) ومجلة (وال سترتت جورنال) . يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون ، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية). ويتسم هذا المؤشر باعتماده الاساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الاقتصادية التي يقوم بتقييمها ، وهو ما يكسبه موضوعية أعلى كأداة لتتبع الاداء وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول.

منهجية المؤشر : يتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس تتبع وتقييم 12 عامل من العوامل (المؤشرات فرعية) مجمعة ضمن المجالات الاربعة الاساسية التي يعتمدها المؤشر والممثلة في:

1- سيادة القانون law of Rule : (حقوق الملكية ، ونزاهة الحكومة ، والفعالية القضائية).

2- حجم الحكومة size Government : (الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية).

3- التنظيمية الكفاءة efficiency Regulator : (حرية الاعمال ، حرية العمل ، السياسة النقدية).

4- انفتاح السوق openness Market: (حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، السياسة المالية) .

يصنف التقرير اقتصاديات 186 دولة حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 .ويتم الحصول على الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية ألاثني عشر ، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100 ، ودول ذات اقتصاد حر جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و79.9 ، ودول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9 ، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9 ،ودول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9.

تجدر الإشارة إلى أنه تتسم منهجية اعداد هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات ومؤشرات ذات طابع كمي مما يكسبه مزية الموضوعية والبعد عن تحيزات المنهجيات القائمة على الاستبيانات.

6- مؤشر الحكومة الإلكترونية:

نبذة عن المؤشر : يصدر مؤشر الحكومة الإلكترونية من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة كل سنتين. ويمثل التقرير دراسة استقصائية للحكومة الإلكترونية تعمل على تقييم مستوى التطور في استخدام وتنمية الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة،

ويستند المؤشر إلى ثلاث أبعاد رئيسية تتضمن ، توفر الخدمات الإلكترونية ، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى القدرة البشرية

منهجية المؤشر : تستند دراسة مؤشر الحكومة الإلكترونية إلى مسح شامل للوجود على الإنترنت لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة ، والتي تقوم بتقييم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية بشكل عام و في قطاعات محددة لتقديم الخدمات الأساسية. يقيم

المؤشر أداء الحكومة الإلكترونية للبلدان مقارنة ببعضها البعض بدلا من كونه قياسا مطلقا وتحسب

النتائج وتجمع مع مجموعة من المؤشرات التي تجسد قدرة البلد على المشاركة في مجتمع المعلومات ، والتي بدونها تكون جهود التنمية الحكومية الإلكترونية ذات استخدام محدود.

يستند المؤشر الى ثلاثة أبعاد:

1- توفر الخدمات الإلكترونية.

2- البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

3- القدرة البشرية.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة

1- الانعكاسات المحتملة على تكاليف التجارة:

بحثت دراسة (Hillberry and Zhang,2015)[1] التي استخدمت مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تأثير التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية تيسير التجارة في الزمن المستغرق للاستيراد والتصدير في كل بلد، فوجدت أن التنفيذ الكامل له القدرة على تقليل زمن الاستيراد بأكثر من يوم ونصف(تخفيض بنسبة % 47)وزمن التصدير لمدة يومين تقريبًا(تخفيض بنسبة % 91) لأعضاء منظمة التجارة العالمية؛ أما دراسة (Moïsé and Sorescu,2013)[2] التي استخدمت هي الأخرى مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توصلت إلى أن تخفيض التكلفة التجارية المقدرة في جميع أنحاء العالم من التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية يتراوح من % 9.6 إلى

[1]- Hillberry, R. and Zhang, X. (2015), "Policy and Performance in Customs: Evaluating the Trade Facilitation Agreement", Washington DC: World Bank, Policy Research Paper 7211.

[2]- Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

23.1 %مع متوسط التخفيض يساوي% 14.5 ؛ فإذا علمنا أن القيمة التقديرية لتكاليف التجارة في البلدان النامية تبلغ % 219 وفي البلدان مرتفعة الدخل% 134 ، فإن أقل تقدير للتخفيض المقدر بنسبة% 9.6 ، يعادل خفض القيمة المعادلة لتكاليف التجارة في البلدان النامية بنسبة) % 21 من % 219إلى (% 198 وبنسبة % 13 في البلدان مرتفعة الدخل(من 134%إلى% 121)؛والمثير للانتباه أن الدراسة توصلت أيضا أنه حتى مع أصغر تقدير لخفض تكلفة التجارة المقدر ب % 9.6 فإن التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية سيكون له تأثير أكبر في تدنية تكاليف التجارة من تخفيض جميع التعريفات الجمركية إلى0% ؛ في حين تتوقع دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD ، 2015)[1] أن يؤدي تطبيق الاتفاقية(الشكل 2) بالكامل إلى خفض تكاليف التجارة العالمية بنسبة % 16.5 من إجمالي التكاليف للبلدان منخفضة الدخل، و % 17.4 بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و % 14.6 في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى؛ أما إذا كان التنفيذ جزئيا، فإن التخفيض المحتمل يصل إلى 12.6%بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، و % 13.7 للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ، و % 12.8 للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

الشكل :(03) إجمالي التخفيضات المحتملة تكاليف التجارة حسب مجموعات الدخل لسيناريوهات تنفيذ الاتفاقية

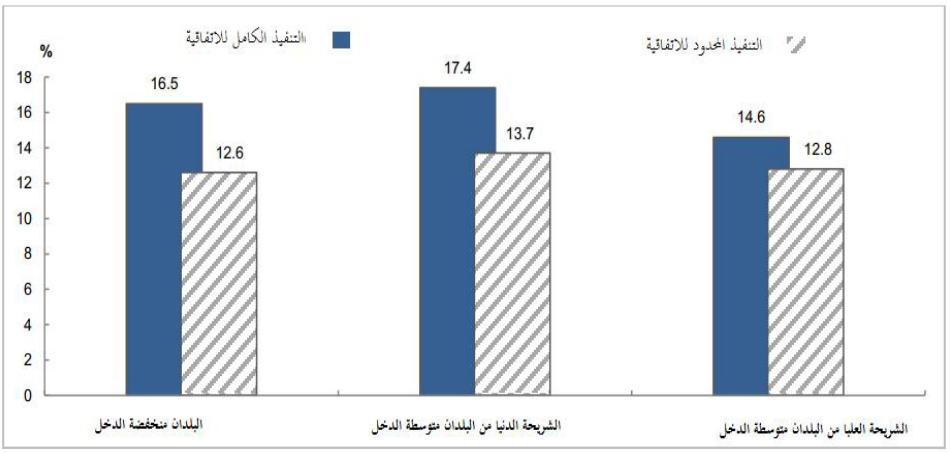

Source: OECD (2015), "OECD Trade Facilitation Indicators: An overview of available tools"
https://pdfs.semanticscholar.org/5c86/c37778a36ff1608b5e8592d8168b02d1038e.pdf

2-الانعكاسات المحتملة على تدفقات التجارة والناتج المحلي الإجمالي:

إن مكاسب التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي الناتجة عن تدابير تيسير التجارة واسعة نسبيًا، حيث يتراوح من أقل من 100مليار دولار أمريكي (Hufbauer et al., 2010)[2] 15إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي (WTO، 2015 ؛ Schott and Hufbauer, 2013)[3] وهذا التباين نشأ إلى حد كبير من

[1]- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), "Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement: The Potential Impact on Trade Costs", Paris: OECD, Policy Brief.

[2]- Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Adler, M., Brunel, C. and Foong, W. (2010), "Figuring Out the Doha Round", Washington DC: Peterson Institute for International Economics, Policy Analyses in International Economics 91

[3] -Hufbauer, G. C. and Schott, J. J. (2013), Payoff From the World Trade Agenda 2013, Washington DC: Peterson Institute for

طبيعة سيناريوهات تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة، في هذا المضمار تشير دراسة أعدها معهد بيترسون (2013 ، Hufbauer and Schott,) [2] إلى أن تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتجاوز تريليون دولار أمريكي في التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووفقا لما توصلت إليه الدراسة فإن الزيادة في إجمالي صادرات البضائع ستفيد البلدان النامية في الغالب، مع زيادة تقدر ب 9.9 % في تجارتها ، و ب 4.5 % بالنسبة للبلدان المتقدمة، تتوافق هذه النتائج مع تقديرات منظمة التجارة العالمية التي تظهر أن مكاسب التصدير المحتمل جنيها من تنفيذ أحكام الاتفاقية يمكن أن تصل إلى 750 مليار دولار أمريكي،وربما حتى إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي سنويًا، اعتمادًا على الإطار الزمني للتنفيذ والتغطية، ومن المتوقع أن تزداد صادرات البلدان النامية بمبلغ 730مليار دولار أمريكي في السنة(WTO ، 2015) [3].

يقدم الجدول (05) ملخصًا لتقديرا التأثير في الصادرات وإجمالي الناتج المحلي العالمي لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة باستخدام نموذج الجاذبية ونموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي.

الجدول :(04) تقدير الآثار في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة

وحدات مدى القيم		وحدات	
			نموذج الجاذبية
3,565	1,133	مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية	صادرات
28.7	9.1	النسبة المئوية للتغير	
			نموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي
1,045	507	مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (2007)	صادرات
2.73	2.06	إضافة إلى متوسط معدل النمو السنوي2015 -2030	
555	345	مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة (2007)	الناتج المحلي الإجمالي
0.54	0.34	إضافة إلى متوسط معدل النمو السنوي2015 –2030	

Source: WTO, Speeding up trade benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report, 2015, P 82.
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf

International Economics Report to the ICC Research Foundation

[1] -World Trade Organization (WTO) (2015a), World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, Geneva: WTO.

[2]- Hufbauer, G. and Schott, J. (2013), "Payoff From the World Trade Agenda 2013: Report to the ICC Research Foundation", Washington DC: Peterson Institute for International Economics.

[3]- World Trade Organization (WTO) (2015a), World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, Geneva: WTO.

3- الانعكاسات المحتملة على تنويع الصادرات:

بحثت دراسة (Dennis and Shepherd, ، 2011)[1] تأثير مختلف مؤشرات" ممارسة أنشطة الأعمال " الصادرة عن مجموعة البنك الدولي في عدد المنتجات التي تصدرها البلدان النامية وتستوردها من الاتحاد الأوروبي، وجدت أن ضعف تيسير التجارة له تأثير سلبي على تنويع صادرات البلدان النامية؛ أما دراسة (2014 ، Feenstra and Ma,)[2] فربطت تيسير التجارة بكفاءة الميناء وقدرت تأثيرها في تنوع الصادرات، وأظهرت الآثار الإيجابية والهامة لكفاءة الميناء في تنوع الصادرات .يميز(Persson, ،2013)[3] بين آثار التيسير (المقاسة باستخدام عدد الأيام اللازمة للتصدير، من مؤشرات" ممارسة أنشطة الأعمال "الصادرة عن مجموعة البنك الدولي) بين المنتجات المتجانسة و المتمايزة، حيث وجد أن تيسير التجارة له تأثير أعلى في المنتجات المتمايزة، ويؤدي خفض تكاليف معاملات التصدير بنسبة 1% إلى زيادة عدد المنتجات المتمايزة بنسبة % 0.7 وبنسبة % 0.4 بالنسبة للمنتجات المتجانسة .تقدر دراسة Beverelli, Neumueller (and The, 2015)[4] أنه مع إصلاح تيسير التجارة، يمكن أن تشهد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) زيادة تصل إلى % 15.7 و (% 12.2)في عدد المنتجات المصدرة حسب الوجهة وإلى ما يصل إلى % 34.9و(26.9 %) في عدد وجهات التصدير حسب المنتج على التوالي.

4-الانعكاسات المحتملة على انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:

وجدت دراسة (Li and Wilson ،2009)[5] أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الآسيوية(المحددة في الدراسة على انها شركات بها أقل من 100 موظف)تستفيد بشكل رئيسي من التحسينات في الجزء" الناعم " من تيسير التجارة المتمثل بسياسة أكثر شفافية ؛ ويمكن التنبؤ بها في حين أن الشركات الكبرى تستفيد أكثر من التحسينات في الجزء" الصلب "من تيسير التجارة المتمثل في البنية التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات. تميز دراسة أخرى أجراها (Hoekman and Shepherd, ،2013)[6] عن أربعة أنواع من الشركات: الصغرى(أقل من 10موظفين)، الصغيرة(بين 10 و 50 موظفًا)، المتوسطة(بين 50 و 250 موظفًا)، والكبرى (أكبر من 250 موظفًا)، وجدت هذه الدراسة أن الشركات من جميع الأحجام تستفيد من انخفاض متوسط الزمن المستغرق للتصدير.

[1]- Dennis, A. and Shepherd, B. (2011), "Trade Facilitation and Export Diversification", The World Economy 34(1): 101-122

[2]- Feenstra, R. C. and Ma, H. (2014), "Trade Facilitation and the Extensive Margin of Exports", Japanese Economic Review 65(2):

[3]- Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and the Extensive Margin", The Journal of International Trade & Economic Development 22(5): 658-693.

[4]Beverelli, C., Neumueller, S. and Teh, R. (2015), "Export Diversification Effects of the WTO Trade Facilitation Agreement", World Development, Vol. 76(C): 293–310.

[5] -Li, Y. and Wilson, J. S. (2009), "Trade Facilitation and Expanding the Benefts of Trade: Evidence From Firm Level Data", Bangkok: Asia-Pacifc Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Working Paper Series No. 71

[6]- Hoekman, B. and Shepher, B. (2013), "Who Profts From Trade Facilitatation Initiatives?", San Domenico di Fiesole: European University Institute (EUI), Working Paper RSCAS 2013/49

يجادل البعض بأن الإجراءات التجارية والجمركية المرهقة تعتبر عقبات رئيسية أمام مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير بخلاف الشركات الكبيرة وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر هذه العقبات أقل أهمية، والسبب انها تحوز على إمكانات تجعلها تتعامل بشكل أفضل مع هذه البيئات المعقدة؛ فعلى سبيل المثال وجد (Fontagné, Orefice and Piermartini, ،2016)[1] أن توافر المعلومات بشكل أفضل وتعزيز إجراءات الحكم والاستئناف يفيد شركات التصدير الصغيرة أكثر نسبيًا من الشركات الكبيرة المصدرة، ما يدعم هذا الطرح أيضا هو ما يوضحه الجدول (06) الذي يظهر أن النسبة الأكبر من الردود التي أجابت بالإيجاب في إحدى الدراسات، حول هل قوانين الجمارك والتجارة تمثل عقبات رئيسية أمام التجارة هي في الواقع شركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

الجدول (05) :تقييم اللوائح الجمركية والتجارية كعقبات أمام التجارة حسب حجم الشركة المصدرة

نوع الشركة	نسبة الردود
شركة كبيرة(100 +)	16.9
شركة متوسطة الحجم (20 –99)	18.4
شركة صغيرة(5–20)	19.4

ملحوظة :تشير الأرقام إلى النسبة المئوية للشركات التي ردت بأن اللوائح الجمركية والتجارية تشكل عقبة رئيسية أو شديدة للغاية أمام التجارة..

Source: WTO, Speeding up trade benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade
Report, 2015, P 91
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf

5– الانعكاسات المحتملة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إلى البلدان النامية والأقل نموا هو في الغالب استثمار رأسي(وهو استثمار لا يستهدف السوق المحلي ولا إحلال الواردات بقدر ما يستهدف التصدير)، فإنه يتوقع وجود علاقة إيجابية بين تدابير تيسير التجارة وهذا النوع من الاستثمار، وتفسير ذلك أن الاستثمار الرأسي والتجارة هما نشاطان متكاملان، فبقدر ما يزيد تيسير التجارة من تدفقات التجارة، فإنه سيزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أيضا (Persson ،2012)[2]؛ بالمقابل هناك أدلة تجريبية تشير إلى أن البلدان التي لديها إجراءات تجارية أكثر فاعلية(بمعنى وجود قدر معتبر من تدابير تيسير التجارة) تحصل على قدر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر مع تأثير أصغر في البلدان الكبيرة اقتصاديًا (Olofsdotter and Persson,،2013) [3] ؛ تفسير ذلك

[1] -Fontagné, L., Orefice, G. and Piermartini, R. (2016), "Making (Small) Firms Happy: The Heterogeneous Effect of Trade Facilitation", CEPII, Working Paper 2016-08.

[2]- Persson, M. (2012), "From Trade Preferences to Trade Facilitation: Taking Stock of the Issues", Economics: The OpenAccess, Open-Assessment E-Journal 6(2012-17): 1-33

[3] - Olofsdotter, K. and Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and Foreign Direct Investment", unpublished. Retrieved from: http:// www.etsg.org/ETSG2013/Papers/392.pdf.

هو أن الاقتصادات الكبيرة تجذب المزيد من الاستثمارات الساعية إلى السوق (الاستثمار الأفقي)والتي بدورها من المتوقع أن تكون أقل حساسية لإجراءات التجارة. ولإلقاء الضوء أكثر على مسألة ما إذا كان تيسير التجارة يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وما إذا كان هذا التأثير يعتمد على حجم الاقتصاد المستقبِل لهذا الاستثمار، أكدت نتائج دراسات قياسية، أن العلاقة بين تيسير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مشروطة بحجم الاقتصاد، حيث أن الحجم الكبير للسوق يدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الهروب من تكاليف التجارة الإضافية بسبب ضعف تدابير تيسير التجارة، واللجوء للاستثمار المباشر في بلد ما للوصول إلى هذه الأسواق؛ بمعنى آخر، قد تجذب الأسواق الكبيرة المزيد من الاستثمارات الأجنبية إذا كان الافتقار إلى تيسير التجارة بمثابة عائق أمام التجارة؛ غير أنه بالمقابل، من المتوقع أن يؤدي عدم كفاية تدابير تيسير التجارة إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصغيرة، ذلك لأن أسواقها المحلية .ليست كبيرة بما يكفي لتخفيض التكلفة الإضافية بسبب عدم كفاية تيسير التجارة[1].

الشكل : (4) العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجودة إدارة الحدود

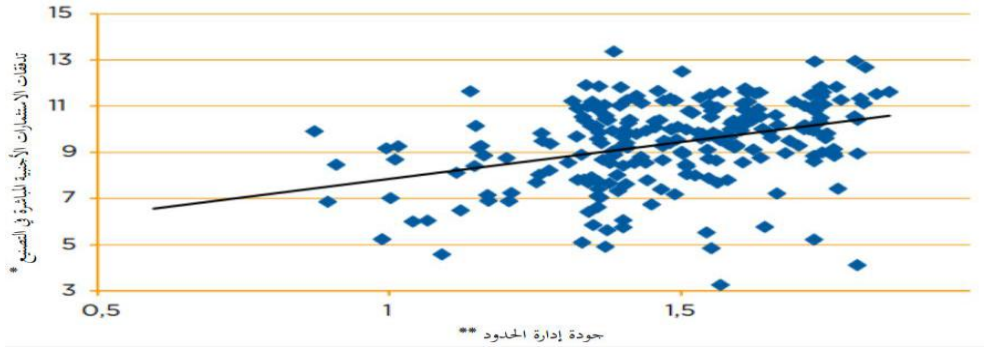

*اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل مليار نسمة

**اللوغاريتم الطبيعي لقيمة مؤشر تمكين التجارة(إدارة الحدود)

Source: Global Alliance for Trade Facilitation, Can trade facilitation drive manufacturing FDI?, April 2017, P 10. https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf

يوضح الشكل (4) العلاقة بين المؤشر الفرعي لإدارة الحدود لمؤشر تمكين التجارة التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي والنفقات الرأسمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية(لكل مليون نسمة)بين عامي 2013و 2015 لعدد من الاقتصادات النامية والناشئة .يبين الشكل أن تحسين بيئة تيسير التجارة بنسبة 1% وفقًا لمؤشر تمكين التجارة الفرعي لإدارة الحدود يزيد بنسبة قدرها 3.2%في الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع (Global Alliance for Trade Facilitation, 2017)[2].

6-الانعكاسات المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية:

[1]- WTO, Speeding up trade: benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, WORLD TRADE REPORT 2015, PP: 94-95.

[2] - Global Alliance for Trade Facilitation, CAN TRADE FACILITATION DRIVE MANUFACTURING FDI?, April 2017, P 10. https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf

لا تزال الإيرادات التي تجمعها الجمارك و الوكالات الحدودية المرتبطة بها مصدرا هاما للدخل الحكومي في البلدان النامية والأقل نموا[1]،فحسب مسح أجرته منظمة الجمارك العالمية يتعلق ب 34 اقتصادا من البلدان الأقل نموا (WCO 2014) لا يزال إجمالي الرسوم والضرائب المحصلة على الحدود يمثل % 45 من عائدات الضرائب الحكومية؛ % 19 منها هي رسوم جمركية.

في الواقع، قد يكون تعزيز الإيرادات الجمركية أحد الدوافع الرئيسية لتيسير التجارة، فوفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Moïsé and Sorescu, 2013)[2] فإن الإجراءات الحدودية غير الفعالة قد تقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بنسبة تصل إلى % 5 بسبب العائدات المهدرة ؛ لهذا الغرض هدفت مبادئ" التحديث الفعال لإدارة الجمارك "التي تروج لها منظمة الجمارك العالمية إلى تعزيز الامتثال الطوعي وتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الإيرادات (Yasui, 2010;[3] Zaki, 2014[4]) ، في هذا الإطار، تؤكد هذه المنظمة (WCO, 2014)[5] أن اتفاقية تيسير التجارة يمكن أن تحسن من تحصيل الإيرادات الجمركية بثلاث طرق مختلفة :زيادة التدفقات التجارية، تحسين امتثال التجار للقوانين واللوائح، والمساعدة في استرداد الإيرادات المهدرة بسبب الاحتيال الجمركي.

فيما يتعلق بالطريقة الأخيرة، ينبغي أن يؤدي تيسير التجارة إلى تحسين إيرادات الضرائب التجارية من خلال الكشف بشكل أفضل عن هذا الاحتيال الذي قد يتخذ أشكالًا عديدة، بما في ذلك سوء تقدير الفواتير، عدم تقديم التصريحات الصحيحة، التصنيف الاختياري الخاطئ والغش في العبور ووثائق بلد المنشأ؛ وبغض النظر عن شكله، يمكن أن يكون للاحتيال الجمركي عواقب اقتصادية وخيمة على الاقتصادات النامية خاصة عندما تعتمد الإيرادات الحكومية على الضرائب الحدودية بشكل مفرط، في هذا الإطار، قدرت دراسة(and 2014 Kar Spanjers,)[6] الخسائر الضريبية السنوية المحتملة للجمارك بسبب سوء تقدير الفواتير وحدها بما يتراوح بين 7 % و 13% من الإيرادات الحكومية في خمسة اقتصادات(غانا وكينيا وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا) . يمكن أن تساهم عملية" التدقيق ما بعد التخليص" على وجه الخصوص في تقليل التهرب من دفع الرسوم والضرائب؛ على سبيل المثال، بعد إنشاء هذه العملية تمكنت جمارك تايبيه الصينية (تايوان)من استرداد أكثر من 26 مليون دولار

[1] -World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO Agreement on Trade Facilitation", Brussels: World Customs Organization (WCO), Session 4

[2] -Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

[3]- Yasui, T. (2010), "Benefts of the Revised Kyoto Convention", Brussels: World Customs Organization (WCO), Research Paper No. 6.

[4]- Zaki, C. (2014), "An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects", World Trade Review 13(01): 103-130.

[5]- World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO

[6]- Kar, D. and Spanjers, J. (2014), Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2003-2012, Washington DC: Global Financial Integrity.

أمريكي من العائدات في شكل رسوم وغرامات مهدرة في السنة المالية 2010-2011 .لوحدها فقط؛ أي 10 أضعاف تكلفة تنفيذ هذه العملية[1].

بالمجمل يمكن أن نقول أن الدراسات التجريبية وثقت بصورة شبه مجمع عليها على أن تدابير تيسير التجارة التي تضطلع بها اتفاقية تيسير التجارة لها انعكاسات ايجابية على اقتصادات الدول النامية والأقل نموا تظهر بصورة واضحة من خلال خفض تكاليفها التجارية وزيادة تدفقات صادراتها وتنوعها وزيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وأن صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتشر بكثرة في هذه الدول تميل إلى أن تك ون أكثر استجابة لهذه التدابير، وأن الاقتصادات الصغيرة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بفعل هذه التدابير أيضا؛ وأخيرا تساعد إصلاحات تيسير التجارة على زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الاحتيال الجمركي، وهذا أمر مهم في تلك البلدان حيث تمثل إيرادات الجمارك نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية.

[1] -"تدقيق ما بعد التخليص "، ورقة مقدمة من إقليم الجمارك في تايوان وبنجهو وكينمن وماتسو في ندوة منظمة التجارة العالمية المنعقدة في يوليو 2012 حول تيسير التجارة . متاح على https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/case_studies_e/pca_tpkm_e.doc

المبحث الثالث: التنافسية الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم التنافسية الاقتصادية

ظهور مفهوم التنافسية حديث النشأة، برز مع تفجر العجز في ميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلها مع اليابان وهذا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وزيادة المديونية الخارجية لها، ثم ظهر الاهتمام وبشكل مكثف لهذا المفهوم في بداية تسعينيات القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي" الاتحاد السوفياتي "وظهور تداعيات عديدة التي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة.

أولا : تعريف التنافسية :يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كانت مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد مؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع معين، وهاتان بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة التي تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها.

1 – تعريف تنافسية الدولة :تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية الدولة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي** :عرفت منظمة التنمية الاقتصادية والتنمية التنافسية على أنها" :القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية"[1].
- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي** :عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها" :القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[2].
- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية** :عرف التنافسية بأنها " :القدرة على إنشاء القيمة المضافة وزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن تنافسية دولة هي عبارة عن قدرة بلد على خلق بيئة تنافسية قادرة على توليد المداخيل من طرف عوامل إنتاج بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد.

[1] – ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييميه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 36 ،العراق، 2013 ، ص:05

[2] -ياسين قاسي، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص التسويق، الجزائر، 2005 ، ص :53

2- تعريف تنافسية قطاع: تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي مما يساهم في تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع ميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي فيه، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع .وفقا لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساس ا على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية[1].

3- تعريف تنافسية مؤسسة :تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية باختلاف الزوايا التي ينظر إليها ومن بينها نجد:

- تعريف وزارة الصناعة والتجارة في انجلترا :عرفت تنافسية المشروع على أنه" :القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".
- تعريف" شيام خيمان، أندروستون ": عرف كل من" شيام خيمان، أندروستون "تنافسية المؤسسة على أنها:"قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة وذلك على نحو مستمر".
- تعريف"Enright, M.J ": عرف"Enright " تنافسية المؤسسة على أنها" القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة"[2].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول على أن تنافسية المؤسسة هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات، إما بالنوعية الجيدة، أو السعر المناسب أو المكان المناسب هذا مقارنة بمنافسيها.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية

1 - مؤشر الحرية الاقتصادية :يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة 1995 مأصدر معهد" Héritage " بالتعاون مع صحيفة " Wall Street Journal " مؤشر الحرية الاقتصادية 8 .الذي غطى مؤشر الحرية الاقتصادية 186 دولة سنة 2015 منها 20 دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها

[1] - ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق، ص :05

[2] -مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011 ، ص 21

يشمل على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية 9 ، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

أ- **حكم القانون** : تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

ب- **محدودية دور الحكومة** :يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد،وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

ج- **الكفاءة التنظيمية** :تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية [1]

د- **الأسوق المفتوحة** :تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية[2].

2- مؤشر التنافسية العالمي :يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 1979، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثرها على الأوضاع التنافسية العالمية [3]، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 140 دولة سنة 2015 [4]، وفي سنة 2000 تم تطوير مؤشري تنافسية النمو GrowthCompetitiveness Index (GCI)وتنافسية الأعمال (BCI)Business Compétitivités Index، وفي سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية (GCIGrowth Global Compétitivités Index)وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي [5] ، ومن ثم اعتمد مؤشر التنافسية العالمية في قياسه للقدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يشتمل على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية هي [6]:

أ- **المتطلبات الاقتصادية الأساسية** :ويعتمد في قياسه على جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.

ب- **معززات كفاءة المؤسسات** :ويعتمد في قياسه على مدى تطوير التعليم العالي والتدريب، كفاء سوق السلع والعمل والسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق سوا ء السوق الداخلي أو الخارجي.

[1] - عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،ع2، 2014، ص:44-46

[2] - HeritageFoundation, Ibid.

[3] - مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص:87

[4] -The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2015-2016**, Available on:" http://widgets.weforum.or"

[5] -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصاد ا رت، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009 ، متاح على: http://www.iaigc.net، ص:168

[6] -مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص:87-89

ج– عوامل التطور :تشمل عملية التطوير أو الابتكار شبكات الأعمال وتعقيدها أو في الابتكار والتطور التكنولوجي . وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من 7 تكون في وضع تنافسية أفضل.

3–المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة :يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية " وولد بيبير "منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41دولة من الاقتصاديات الناهضة منها 4 دول عربية .ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤش ا رت فرعية تتضمن 63مكو نا وهي:

أ– مؤشر البيئة الاقتصادية :ويضم هذا المؤشر 21 – عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب – مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج– مؤشر البيئة الاجتماعية :ويضم هذا المؤشر 21 - عنصرا تغطي مؤشرات التنمية و الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعا أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

أما عن المؤشرات الفرعية فهي تتراوح بين (100 – 0) حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300نقطة، ويدل رصيد صفر على أسوأ أداء ورصيد 100 على أفضل أداء.

4–مؤشر التنمية البشرية :يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ومن ضمنها مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية(مرتفع، متوسط، ضعيف)ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح في حده الأدنى و الأقصى ما بين 25سنة و85 سنة.
- المعرفة وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين0 و% 100 .
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 100 و 40.000 دولار. ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي :تنمية بشرية عالية (% 80

أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة من (50%إلى % 79) وتنمية بشرية منخفضة(أقل من % 50)وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

5- مؤشر سهولة أداء الأعمال : تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانيين و الإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها [1]. ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 - 190 دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد .يعني الحصول على مرتبة عالية(درجة رقمية منخفضة)أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط[2] .

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح .وتتمثل في:

- ✓ مؤشر بدء النشاط التجاري
- ✓ مؤشر توصيل الكهرباء
- ✓ مؤشر الحصول على الائتمان
- ✓ مؤشر دفع الضرائب
- ✓ مؤشر إنقاذ العقود
- ✓ مؤشر استخراج تراخيص البناء
- ✓ مؤشر تسجيل الممتلكات
- ✓ مؤشر حماية المستثمر
- ✓ مؤشر التجارة عبر الحدود
- ✓ مؤشر تسوية حالات الإعسار

المطلب الثالث: العلاقة بين التنافسية الاقتصادية و تيسير التجارة

هناك مكاسب كبيرة محتملة من تيسير التجارة لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال. فالكيانات الحكومية ستكسب من حيث إزدياد حصيلة الضريبة التجارية، والاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال المتنامي للقوانين والنظم التجارية .فتوفير الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية سيمكّن من المحافظة على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية، ويقلل، في الوقت نفسه، من فرص الفساد .سيكسب التجار من حيث ازدياد القدرة على التنبؤ بما قد يحدث وبفضل سرعة العمليات، وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، ستصبح الصادرات أكثر

[1] - عبد الحميد بوخاري،" واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، ع 10 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص:44-45

[2] - مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على:"http://arabic.doingbusiness.org "

قدرة على المنافسة في الأسواق .أما بالنسبة للدولة ككل، فإن خفض حالات التأخير غير الضروري، وتقليل التكاليف من شأنهما اجتذاب الاستثمارات، ودعم النمو وايجاد فرص العمل .فتدابير تيسير التجارة، ستفيد الدول النامية بصفة خاصة، حيث كثيراً ما يستغرق تصدير السلع ثلاثة أضعاف المدة التي يستغرقها في الدول المتقدمة .أما الصادرات من الدول النامية، فتتطلب ما يقارب ضعفي المستندات وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة.

1- مراكز التجارة العالمية (ITC)[1]

إن مركز التجارة الدولية هو عبارة عن وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وتتمثل مهمة المركز في زيادة قدرة القطاع الخاص على التنافس، لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، عن طريق بناء القدرة على التصدير والحد من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي عبر تدابير تيسير التجارة التي لها تأثيرات مهمة على قدرة الدولة التنافسية في مجال التصدير .

1-1- عمل مركز التجارة الدولية المرتبط ببرنامج تيسير التجارة

تهدف استراتيجية برنامج تيسير التجارة (TFPS) التي وضعها المركز للفترة 2015-2020، إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص عن طريق بناء قدرات التصدير، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال إجراءات تيسير التجارة. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من اختلال بالتوازن جراء قصور الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الإدارية على الحدود. وبينما تعمل الحكومات وممثلو قطاع الأعمال جنباً إلى جنب بهدف التغلب على هذه الصعوبات، إلّا أنَّ برنامج مركز التجارة الدولية، على المدى البعيد، يُساعد مؤسسات دعم التجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تصدير بضائعهم عبر الحدود على نحو أسرع وتكلفة أقل عن طريق تيسير إحداث تغييرات ملموسة تحد من معيقات التصدير .

تستجيب ممارسات مركز التجارة الدولية بشأن تيسير التجارة لأربعة من أهدافه الاستراتيجية، ألا وهي :

أ- **تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة** :مساعدة الدول على الالتزام بالمتطلبات قصيرة الأمد التي تقتضيها الاتفاقية، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لجان تيسير التجارة الوطنية، وتعزيز الشفافية والوصول إلى الوثائق، وإضفاء الكفاءة على إجراءات عبور الحدود عن طريق التعاون بين الوكالات وبناء القدرات.

[1] - مرشد تنفيذ تيسير التجارة، تاريخ الاطلاع2021/05/11، 14:44، http://tfig.itcilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm

ب- **تشجيع التكامل الإقليمي** :إصلاحات مُنسقة وتنفيذ متناغم في مجال تيسير التجارة على المستوى الإقليمي، وتحسين كفاءة إجراءات عبور الحدود وتحديثها.

ج- **تعزيز مؤسسات دعم التجارة (TSIs) والسياسات التي تصب في صالح مؤسسات التصدير ومقدمي خدمات تيسير التجارة** :تقديم حلول بشأن الالتزام بالإجراءات التي تنظم التجارة العابرة للحدود وبروتوكولات الصناعة، وتعزيز الشفافية والوصول للمعلومات والمستندات، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحوار بين القطاعين العام والخاص.

د- **بناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الانتفاع من تدابير تيسير التجارة التي خضعت للإصلاح** :تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بإجراءات عبور الحدود وآليات تسوية المنازعات، وتقوية قدرة المرأة المنخرطة في مجال التجارة العابرة للحدود غير النظامية للانتقال إلى التجارة النظامية وإقامة جمعيات للمساعدة الذاتية.

2- الشحن والنقل

يتضمن الشحن و النقل تنظيم وإعداد وتنفيذ وتوثيق حركة السلع وإيراد المعلومات بشأنها. وهناك شتى الأسباب لتحريك السلع، مثل شراء المنتجات، وإمدادات المواد لعمليات انتاجية، وتزويد المتاجر بالمنتجات، واستكمال المخزون في المستودعات ومراكز التوزيع، أو تحريك المعدات إلى مواقع البناء. ويحدث النقل المادي بواسطة الطرق البرية، والسكك الحديدية، والخطوط البحرية، والجوية، والممرات المائية داخل البلاد، بل حتى عن طريق خطوط الأنابيب. كما أن تحريك السلع قد يستدعي عدداً من وسائط النقل، على سبيل المثال، التحريك السابق على الشحن بالشاحنات إلى ميناء بحري، ومن ثم النقل الرئيس إلى قارة أخرى بالسفن البحرية، إضافة إلى نقل السلع من الميناء إلى موقع المشتري عن طريق السكك الحديدية. فالشحن والنقل يشملان الأنشطة التي ترمز إليها كلمة SHIP في نموذج Buy-Ship-Pay (شراء-شحن-سداد)، وهو نموذج مركز الامم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الالكترونية.

2-1- الاطراف المشاركة

يتطلب تنظيم عمليات تحريك السلع المعقدة وتنفيذها اشراك عدد كبير من الأطراف، أو أصحاب المصلحة مثل (المرسل، والمرسل إليه، والناقل، ووسيط النقل). ويحتاج هؤلاء إلى الاتصال ببعضهم بعضا، علاوة على اتباع إجراءات ومتطلبات مستندية من السلطات، مثل الجمارك، والأمن. وتنظيم النقل نفسه يستوجب أداء أعمال كثيرة بين مشغلي النقل مثل ترتيبات الحجز للشحنة على وسائل النقل، وإنشاء عقد وتوثيقه في قائمة شحن

متعدد وسائط النقل، وإصدار توجيهات شحن تفصيلية، وتنظيم النقل الأوّلي، والنقل من ميناء الوصول إلى موقع المشترى في المرحلة الرئيسة من رحلة النقل بحرا أو جواً.

2-2- التحديات

تشمل التحديات التي تواجه مشغلي النقل ما يلي:

- إيجاد أطراف مؤهلة لترتيب جزء من النقل لمسافة بعيدة؛
- تحديد المسار الأمثل للنقل؛
- الجمع بين الشحنات للحصول على خدمة نقل تتسم بالكفاءة، وقلة التكلفة؛
- تتبع الشحنة ورصدها أثناء النقل؛
- إكمال إجراءات الجمارك، وعبور السلع وغيرها من الإجراءات القانونية في الوقت المناسب.

فيما يتعلق بالشحن والنقل، يتعين الامتثال للقوانين، والنظم التالية ذات العلاقة بالمنتجات: المواد الكيماوية والسلامة ؛ القوانين الخاصة بتحريك السلع عن طريق وسائل نقل معينة، وقوانين تخزين السلع؛ المتطلبات المستندية؛ قوانين دخول بلد ما، وعبوره، والخروج منه، والقوانين الخاصة بوسائل النقل المستخدمة. ويمكن أن تكون هذه القوانين ناشئة عن اتفاقيات دولية، أو من تشريعات إقليمية، أو وطنية، أو محلية. أما السلطات المعنية، فهي الجمارك، وسلطات المطارات، والموانىء، وسلطات النقل، وسلطات الصحة والزراعة.

أما موضوعات تيسير التجارة الهامة فهي:

- إرسال المعلومات الصحيحة السابقة على وصول السلع في الوقت المناسب؛
- كفاءة إجراءات عبور الحدود؛
- فاعلية إدارة الموانىء والمطارات؛
- الإقرارات الصحيحة المتعلقة بوسائل النقل والسلع لسلطات الجمارك، والسلطات الأخرى، في الوقت المناسب؛
- الرصد الفاعل للسلع الخطرة، والسلع غير التقليدية (مثل القابلة للكسر، أو الثمينة) أثناء النقل والتخزين؛
- رصد أمن نقل السلع ووسائل النقل.
- تتمثل حلول المسائل أعلاه في: التقيد بالاتفاقيات الدولية المبرمة مع هيئات دولية مرجعية مثل منظمة الجمارك العالمية، ومنظمات النقل الدولية؛ العمل وفقاً للمتطلبات المستندية المتسقة والمعيارية؛ ترتيبات النقل العابر للحدود (ترانزيت)؛ استخدام تقنية المعلومات الحديثة في شكل نظم مجتمعات الموانيء و

المطارات، وبوابات الشحن، ونظم المعلومات اللوجستيةالتي تمكن من تبادل المعلومات على طول سلسلة النقل.

- إن تنفيذ توصيات تيسير التجارة سيعود بفوائد كبيرة، مثل ضمان إرسال المعلومات المتعلقة بالسلع المشحونة والمنقولة في حينها بالطرق الصحيحة إلى السلطات المسؤولة من أجل إكمال إجراءات التثبت، والتفتيش والإفراج عن السلع بطريقة سلسة، وموثوق بها. و سيفيد ذلك كلاً من السلطات القائمة على نقل السلع بتلقي خدمات موثوق بها، وأقل كلفة، مما يزيد من القدرات التنافسية.

3- قوائم الموردين المؤهلين والمنتجات المؤهلة[1]

تسجل قوائم المنتجات والموردين المؤهلين السلع والبائعين الذين استوفوا معايير أداء وشروط أهلية معينة. وهي تُعرف أيضاً بقوائم البائعين. وتستخدم القوائم مصدراً للمعلومات عند طلب عروض من موردين معتمدين على أساس تنافسي.

3-1- علاقتها بتيسير التجارة

تعد الشركات قوائم بالمنتجات والموردين المؤهلين توفيراً للوقت أثناء عملية الاختيار في السوق، وهي تبسّط عملية التأهيل للبائعين الراغبين في توريد سلعهم. وتساعد مثل هذه القوائم على ضمان جودة المنتج، إذ تشترط الشركات أن تخضع البنود للتمحيص والاختبار للتأكد من الأداء والتطابق مع المواصفات.

3-2- إرشادات التنفيذ

تكون قوائم المنتجات المؤهلة والموردين فاعلة شريطة المحافظة المنتظمة عليها مصحوبة بأحدث المعلومات المتعلقة بها، بما في ذلك مواصفات المنتجات وأسعارها. كما تساهم نظم التسجيل على الانترنت في إدارة مثل هذه القوائم على نحو أكثر فاعلية وشفافية. وهناك حاجة أيضاً إلى الشفافية فيما يتعلق بأهلية الموردين والمنتجات ومعايير الاختيار التي ينبغي الإفصاح عنها مسبقاً. وتشمل استمارات التسجيل، التي تكون متاحة على الانترنت في كثير من الأحيان، مجالات مثل:

- معلومات الشركة، أي طبعية ونوع أعمالها، وعدد الموظفين، والسلطة المانحة للترخيص، ورقم الرخصة، وسياسات الشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وقدرات الشركة على صعيد البيانات الالكترونية (أي قدرتها على بث البيانات عن طريق الوسائل الالكترونية)، وعنوان العمل، وبلد المنشأ؛

[1] - مرشد تنفيذ تيسير التجارة، مرجع سابق

- معلومات مالية مثل قيمة المبيعات الإجمالية، والصادرات خلال 3 سنوات مالية متتابعة على الأقل؛
- التصدير والخبرة الدولية في السنة بحسب الدول؛
- شهادات ضمان الجودة بالاسم، والنوع؛
- العضوية في منظات تجارية؛
- شركات تابعة، ومشاركة، وممثلون من دول أخرى؛
- ترميز المنتج بناءً على نظم تصنيف المنتجات مثل الترميز وفق التوصيف المنسق للسلع والنظام المشترك الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، أو الأمم المنتجات و الخدمات ستاندرد قانون الولايات.

تتمثل الشروط المسبقة للأهلية في التأكد من أن الموردين لم يخضعوا للتحقيق خلال السنوات الخمس الماضية، أو يتعرضوا لعقوبة من أية حكومة، وأن الشركة ليست عرضة لإفلاس معلق، أو وشيك، أو لحكم قضائي، أو شكوى قانونية يمكن أن تضعف قدرتها على الاستمرار. ويجوز أن يُطلب من الشركات تعبئة استمارة إقرار ذاتي لهذا الغرض مراجع أخرى

تقف قائمة الامم المتحدة للبائعين المسجلين مثالاً على قائمة الموردين المؤهلين. وتوجد على الموقع الالكتروني لأسواق الأمم المتحدة العالمية إرشادات مفيدة للموردين الذين يرغبون في التسجيل مع المرشد التفاعلي للموردين (Interactive Guide for Suppliers). كما تقف قائمة المنتجات المؤهلة بإدارة النقل في ولاية مونتانا مثالاً على تطبيق حكومة دولة (هي الولايات المتحدة الأمريكية) لمعايير التأهيل، ليس لضمان سرعة وعدم تكرار خطوات الشراء فحسب، وإنما أيضاً لضمان أداء المنتج، وسلامة المستخدمين بصفة خاصة، عن طريق الاختبار السابق على التأهيل.

4- الصفقة المفتوحة

إن معاملة الصفقة المفتوحة عملية بيع يتم فيها شحن البضاعة وتسليمها قبل حلول أجل الدفع. ويبدو أن هذا هو الخيار الأكثر نفعاً للمستورد من حيث التدفقات النقدية والتكلفة، غير أنه بالتالي الخيار الأعلى مخاطراً للمصدّر. ونظراً للمنافسة المحمومة في أسواق التصدير، فإن التجار الأجانب يلحّون على المصدرّين بالعمل بخيار الصفقة المفتوحة، نظراً لأن تمديد الديْن من البائع للمشتري هو الأكثر شيوعاً في الخارج. ولذلك، فإن المصدّرين الذين يحجمون عن تمديد الدين قد يفقدون الصفقة لصالح منافسيهم .بيد أن المصدّر يمكنه تقديم شروط تنافسية للصفقة المفتوحة بينما يخفف بصورة واضحة مخاطر عدم الدفع باستخدام واحد أو أكثر من أساليب تمويل التجارة الملائمة مثل تأمين ائتمان الصادرات .

تُشحن البضائع معاً مع المستندات الضرورية مباشرة إلى المستورد الذي يكون قد اتفق على أن يدفع فاتورة المصدر في وقت محدد. ويتعين على المصدر أن يكون واثقاً تماماً من أن المستورد سيقبل الشحنة والدفع في الوقت المتفق عليه، وأن البلد المستورد آمنٌ تجارياً وسياسياً. وقد تعين شروط الصفقة المفتوحة على اجتذاب عملاء في الأسواق التنافسية، كما يمكن أن يستخدم واحداً أو أكثر من أساليب تمويل التجارة الملائمة التي تخفّف من مخاطر عدم الدفع

4-1- ارشادات التنفيذ

في الوقت الذي باتتت فيه الاقتصادات أكثر تكاملاً، أصح من اليسير على المصدّرين والمستوردين أنفسهم الوصول إلى معلومات موثوق بها عن شركاء تجارة أجانب، وأنهم أقل رغبةً في الدفع مقابل الحماية ضد المخاطر التي توفرها أساليب تقليدية. وأدى ذلك إلى تفضيل الصفقات المفتوحة، حيث يمكن للمصارف تقديم تمويلات عبر تمويل سلاسل الإمداد، ودفع الفواتير، وتمويل الموردين (والمشترين) مقابل الفواتير. توجد إمكانيات سوقية هائلة لمعاملات الصفقات المفتوحة، ويمكن للمصارف الاستفادة من هذه الفرص بالترويج لخدمات النقد الأجنبي وتمويل سلاسل الإمداد بصورة أكثر توافقاً.

إن شروط الصفقات المفتوحة يمكن تقديمها في أسواق تنافسية عن طريق استخدام واحد أو أكثر من أساليب تمويل التجارة التالية :

- بيع الديون وهو معاملة مالية بموجبها تبيع الشركة ذمم المدينة (مثل الفواتير) إلى طرف ثالث (يُسمى الوسيط) بخصم.
- الالتزام المصرفي بالدفع وهو تعهد (وفق شروط معينة) نهائي من مصرف متعهد بدفع مبلغ محدد للمصرف المتسلم فور مطابقة البيانات المستخرجة من مختلف المستندات التجارية مثل الفواتير، وأوامر الشراء، ومستندات النقل، والشهادات.

خلاصة الفصل:

إن الآثار الايجابية التي يمكن أن تنجم عن سياسة الانفتاح التجاري إلى الدول النامية ، إذا أحسنت التعامل معه أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المزايا ، ونظرا للنجاح الذي قد تحققه سياسة الانفتاح التجاري ، فإن هذه الأخيرة يؤدي إلى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية ونظيراتها من الشركات الأجنبية.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الأهمية الكبيرة لسياسة الانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات ، وقد تبين من أن هناك تأثير حقيقي على بعض المؤشرات المستخدمة في قياس التنافسية الدولية أو في مؤشراتها ، يفضي هذا الفصل إلى وجود تباين ما بين الدول النامية سواء من حيث النمو الاقتصادي أو العمالة أو توزيع الدخل أو الإنتاجية ، وأن الانفتاح السريع لاقتصاديات هذه البلدان كان أغلبه ايجابي خاصة في الدول التي اعتمدت إصلاحات تجارية حقيقية ، وقد لاحظنا أن مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على كل المؤشرات المستخدمة ، وكان أغلبها في فترة التسعينات وهي الفترة التي عرفت فيها التنمية البشرية معدلات مرتفعة.

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تُمكن مستخدمها من تقييم تنافسية اقتصادها ، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد " Héritage " الذي تعاون مع صحيفة Wall " Street Journalفي إعداده .

كما أن هناك مؤشر أخر لا يقل أهمية في تقييم المناخ الاستثماري عن المؤشر الأول ألا وهو مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي تعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية في إعداده...الخ.

الفصل الثاني

تحليل أثر تدابير تيسير التجارة على التنافسية الاقتصادية

تمهيد

تفتقر الإجراءات المنفذة على الحدود إلى الكفاءة ، مما يؤدي إلى إضافة تكاليف تتكبدها السلطات التي تُكلف بمهمة مراقبة الحدود ، فعمليات التفتيش المبالغ فيها يمكن أن تؤدي إلى تأخر تحصيل الإيرادات ، حيث إنه عندما تصمم السلطات على مضاعفة الإيرادات من رسوم الواردات وغيرها من ضرائب الحدود الأخرى من خلال فحص كل حاوية تمر عبر الحدود ، فإنها تتسبب باكتظاظ الطوابير على النقاط الحدودية .وعلى العكس من ذلك ، فإنه عندما يتدفق المرور بشكل أسرع ، يمكن تحصيل الإيرادات بشكل أكثر فاعلية عقب إجراءات التخليص الجمركي من التجار الملتزمين.

ولا تنحصر أهداف اتفاقية تيسير التجارة بتبسيط الوثائق المطلوبة لتخليص البضائع جمركيا ، بل تسعى أيضا إلى تيسير الإجراءات التي تطبقها الوكالات العاملة على الحدود .فالتركيز على المخاطر الكبرى سيتيح للوكالات العاملة على الحدود تسريع تدفق البضائع عبر الحدود وزيادة تحصيل الرسوم .وقد تم توصيف تيسير التجارة بأنها موضوع كلاسيكي يحقق الفائدة لجميع الأطراف" من الدول النامية والدول المتقدمة ، حيث لا ينبغي أن يكون هناك طرف خاسر .ومع ذلك ، فقد عبرت بعض الدول النامية عن قلقها بشأن التكاليف المحتملة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة ، كما أنها سعت إلى الحصول على تعهدات من الدول المتقدمة وغيرها من الجهات الأخرى المانحة لمساعدتها في عملية التنفيذ.

هدفنا من عرض و تحليل المؤشرات هو الوقوف على أداء الدول العربية ، فهذه المؤشرات لها اعتبار كبير من قبل المؤسسات الدولية و الشركات الاستثمارية العالمية ، وحاولنا من خلال هذا الجزء من البحث تقييم تنافسية لاقتصاد بعض الدول العربية ومقارنتها وفق المؤشرات الدولية المختارة.

المبحث الأول

تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة لمجموعة من الدول العربية

سيتناول هذا المبحث تقدم مجموعة من الدول محل الدراسة ضمن تدابير تيسير التجارة من خلال التفصيل في مؤشرات تدابير تيسير التجارة للبنية الناعمة ومؤشرات تدابير تيسير التجارة للبنية الصلبة.

مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجموعة من الدول العربية والتي تصنف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي ، وهي الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وتونس.

المطلب الأول : تحليل مستويات تدابير تيسير التجارة للبنية الناعمة:

1. عبء الإجراءات الجمركية:

عبء الإجراءات الجمركية يقيس تصورات رجال الأعمال لكفاءة بلادهم في الإجراءات الجمركية. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر.

الجدول 2-1: عبء الإجراءات الجمركية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	2.706	2.604	2.742	3.159	2.8	2.5	2.7	2.8	3.2423	3.2	3.4
مصر	3.723	3.536	3.967	4.469	4.1	3.7	3.8	3.8	3.7988	3.8	3.9
موريتانيا	3.472	3.373	4.023	4.455	4.1	4	3.3	3	3.0955	3.1	2.4
المغرب	4.380	4.180	4.116	4.316	4.4	4.5	4.3	4.3	4.2169	4.2	4.5
تونس	4.770	4.493	4.219	4.705	4.6	4.2	3.8	3.4	3.0883	3.1	3.1

Source: World Development Indicators

يبين الجدول2-1 مؤشر عبء الاجراءات الجمركية بين 2007 و2017، بالنسبة للجزائر من 2007 الى 2009 تراوح المؤشر من 2.6 الى 2.7 بينما في 2010 تحسن ووصل الى 3.1 حيث تدهور من جديد في سنة 2011 و2012 الى ان وصل الى 2.5 وبدء في التحسن والصعود تدريجيا الى ان وصل الى 3.4 في سنة 2017.

بينما نلاحظ في الجدول ان مصر يتراوح تصنيفها بين 3.5 و3.9 لكنه تحسن في سنتي 2010 و2011 ووصل الى 4.4 و4.1 على التوالي وفي سنة 2008 تدهور تصنيفها ووصل الى 2.5.

و بين ايضا ان موريتانيا سجلت اكبر تدهوها في سنة 2017 حيث كان تصنيفها 2.4 بينما السنوات الاخرى كان يتراوح بين 3 و3.4 على غرار السنوات من 2009 الى 2012 سجلت تحسن في التصنيف وصل الى 4.4.

سجلت المغرب احسن تصنيف لها سنة 2017 حيث وصل الى 4.5 بينما في سنة 2009 سجلت تدهور وصل الى 4.1 اما باقي السنوات بقي يتراوح بين 4.2 و4.4 .

كان التدهور الكبير لتونس سنة 2015 حيث كان تصنيفها 3.0883 وفي السنوات من 2007 الى 2012 تراوح تصنيفها من 4.2 الى 4.7 بينما في سنتي 2016 و2017 كان ثابت حيث سجلت 3.1

الشكل 2-1: عبء الإجراءات الجمركية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017

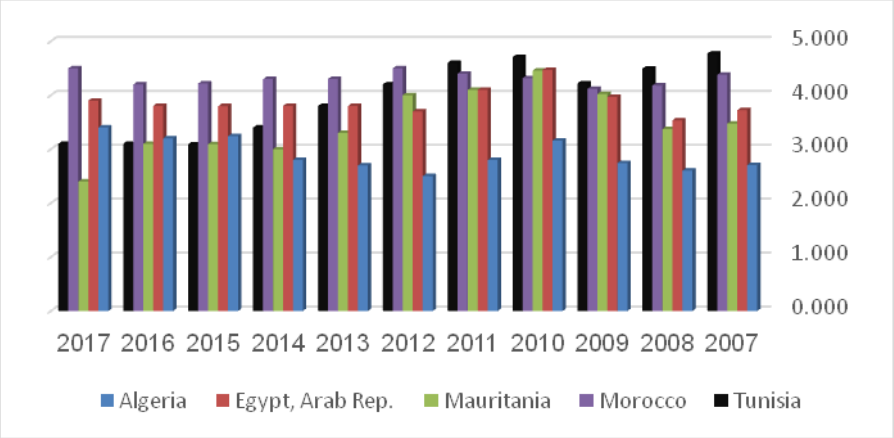

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-1

نلاحظ في الشكل 2-1 أداء الدول التالية : تونس – مصر – الجزائر – المغرب – موريتانيا فيما تعلق بمؤشر عبء الاجراءات الجمركية حيث بين في سنة 2007 ان تونس احسن تصنيف قدر ب 4.7 تليها المغرب من ثم مصر وبعدها موريتانيا بينما كانت الجزائر اقلها اداء بتصنيف قدره 2.7، اما في السنة التي تليها تدهور اداء كل الدول مع بقاء ترتيب الدول على ما هو، وفي سنة 2009 تحسن اداء موريتانيا واحتلت المرتبة 3 في تصنيف هاذه الدول بينما مصر تدهور اداءها وتراجعت الى المرتبة 4 اما الجزائر فتحسن اداءها لكن بقيت في المرتبة الاخير في تصنيف بينما تونس ومغرب فتدهور اداءهم لكن حافظوا على المراتب الاولى، كما بين الشكل في سنة 2010 ان كل الدول تحسن في ادائهم مع محافظة تونس على المركز الاول وتقارب اداء مصر وموريتانيا ، وبحلول سنة 2011 تدهور اداء الجزائر ومحافظتها على المركز الاخير وتحسن اداء المغرب واحتلالها المركز الثاني وتساوي اداء مصر وموريتانيا مع محافظة تونس على المركز الاول ، سجلت في سنة 2012 ترتيب على النحو التالي المغرب تليها تونس وموريتانيا بعدهما مصر وفي المرتبة الاخيرة الجزائر حيث سجلت هذه الاخيرة اكبر تدهور لها في سنوات الدراسة بينما المغرب سجلت تحسن قدر ب 0.1 بالنسبة لسنة الفارطة اما باقي الدول سجلت تدهور طفيفة بالنسبة لسنة الفارطة ، بينما في سنة 2013 حافظت المغرب على المركز الاول بالرغم من تراجعها في التصنيف تليها تونس ومصر اللذان تساوا في التصنيف من ثم موريتانيا واخيرا الجزائر بالرغم من تحسنها في الاداء ، اما في سنة 2014 نلاحظ ثبات في الاداء نوعا ما بالنسبة لدول الدراسة حيث ان الجزائر هي التي تطور اداءها مقارنة بالدول الاخرى التي حافظت على ادائها مقارنة بالسنة الفارطة وبالرغم من هذا بقيت في المرتبة الاخيرة من بين

هاته الدول ، وفي سنتي 2015 و2016 بين لنا الشكل تحسن ملحوظ في اداء الجزائر ووصل تصنيفها الى 3.2 الذي جعلها تحتل المرتبة 3 من بين دول الدراسة ، اما في سنة 2017 فإن تصنيف موريتانيا تدهور كثيرا مقارنة بالدول الاخرى الذي كان بقي اداءها في تحسن بالنسبة للسنوات الاخرى.

2. الوقت اللازم لبدء عمل تجاري:

الوقت اللازم لبدء عمل تجاري هو عدد الأيام التقويمية اللازمة لإكمال الإجراءات لتشغيل نشاط تجاري بشكل قانوني. إذا كان من الممكن تسريع الإجراء بتكلفة إضافية ، يتم اختيار الإجراء الأسرع ، بغض النظر عن التكلفة.

الجدول 2-2: الوقت اللازم لبدء عمل تجاري للدول محل الدراسة للفترة 2007-2019 (الأيام)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	25	24	22	22	22	22	22	22	22	22	22	20	18	18	18	18	18
مصر	42.5	42.5	26.5	23.5	17.5	12.5	12.5	12.5	12.5	12.5	12.5	12.5	16.5	16.5	16.5	11.5	12.5
موريتانيا	82	82	82	82	50	19	19	19	19	19	19	8	8	8	6	6	6
المغرب	35	12	12	12	12	12	12	12	12	12	11.5	11.5	10.5	10	9	9	9
تونس	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	9	9

Source: World Development Indicators

عدد الايام التقويمية اللازمة لإكمال الاجراءات لتشغيل النشاط التجاري بشكل قانوني من دراسة الجدول تبين لنا ان الجزائر في سنة 2003 و2004 كانت مدة الاجراءات بين 25 و24 يوما على التوالي وهذا راجع الى البطء في اجراءات و من سنة 2005 سرعت الجزائر في اجراءاتها وهذا ادى الى انخفاض مدة بدء العمل التجاري الى ان وصل الى 18 يوم في سنة 2018.

نلاحظ من الجدول 2-2 ان مصر كانت تستغرق مدة كبيرة للقيام بالعمل التجاري باستغراقها مدة قدرها 42.5 يوم في السنتين 2003 و2004 ، وفي السنوات الموالية حسنت اجراءاتها الى ان وصلت الى 12.5 يوم في سنة 2014، اما في سنوات 2015 و2016 و2017 اصبح هناك بطء في الاجراءات مما جعلها تستغرق مدة اكبر من السنوات الماضية حيث كانت تستغرق 16.5 لبدء العمل التجاري ، لكنها استدركت نفسها الى ان وصلت الى 11.5 يوم في سنة 2019.

بين لنا الجدول اعلاه ان موريتانيا سجلت بين سنوات 2003 الى 2006 اسوء فترة لها في الايام اللازمة لإكمال الاجراءات لبدء عمل تجاري حيث كانت تقدر ب 82 يوم ، لكنها من سنة 2007 الى غاية 2018 سرعت في اجراءاتها وأصبحت تسجل 6 ايام في سنة 2019.

بينما كانت المغرب تسجل في 35 يوم سنة 2003 حيث في سنة 2004 قامت باختيار الاجراء الاسرع حيث تقلصت المدة الزمنية لبدء العمل التجاري الى 12 يوم الى غاية سنة 2012 ، وبقيت في تحسن الى ان وصلت في سنة 2019 الى 9 ايام.

و حسب الدراسة كانت تونس تستغرق مدة قدرها 13 يوم من سنة 2003 الى غاية 2017 ، بينما في السنتين 2018 و2019 اصبحت المدة اللازمة لبدء بالعمل التجاري 9 ايام وهذا راجع الى العمل بالإجراء الاسرع.

الشكل 2-2: الوقت اللازم لبدء عمل تجاري للدول محل الدراسة للفترة 2007-2019 (الأيام)

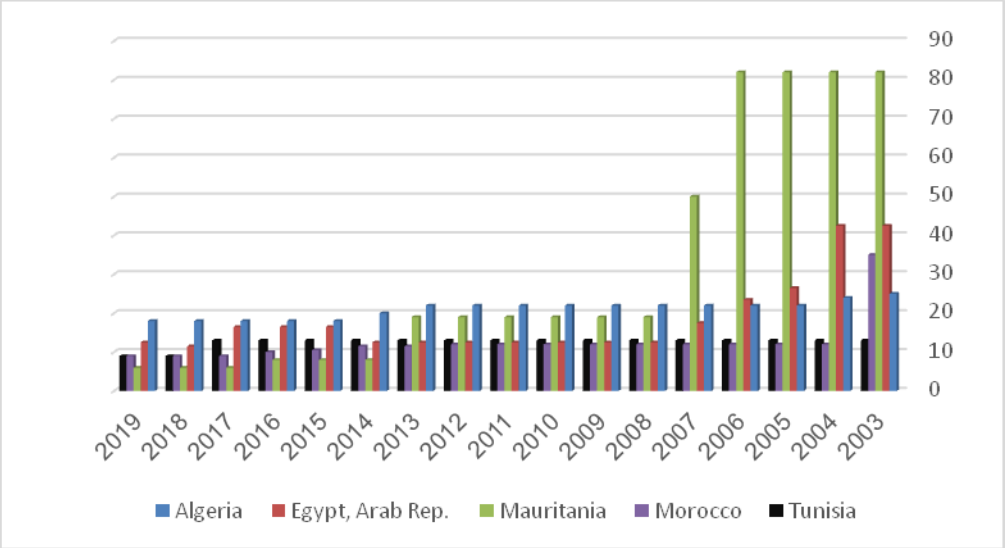

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-2

في سنة 2003 كانت موريتانيا من اسوء الدول لمدة استغراقها لبدء العمل التجاري مقارنة بالدول الاخرى على غرار تونس التي كانت تستغرق 13 يوم ، اما في السنة الموالية اصبحت المغرب من احسن الدول لاختيارها الاجراء الاسرع بينما موريتانيا بقيت تحتل المرتبة الاخيرة بمحافظتها على نفس المدة وبقيت على هذا الحال الى غاية 2007 ، بينما من سنة 2008 الى 2013 بقيت المغرب في صدارة الدول المذكورة من حيث مدة اجراء بدء العمل التجاري مع احتلال الجزائر المركز الاخير باستغراقها اكبر مدة تقدر ب 22 يوم ، اما في السنوات الموالية قامت موريتانيا بتحسين اجراءاتها بتسجيلها 6 ايام مما جعلها تحتل المركز الاول بينما مصر تراجع ادائها وجعلها تحتل المركز الاخير

3. السيطرة على الفساد:

تجسد "السيطرة على الفساد" التصورات حول مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة ، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. يعطي التقدير درجة البلد على المؤشر الإجمالي ، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي ، أي تتراوح من 2.5- إلى 2.5 تقريبًا.

الجدول 2–3: مستويات السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة للفترة 2005–2018

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	-0,48	-0,52	-0,55	-0,59	-0,57	-0,52	-0,54	-0,50	-0,47	-0,60	-0,64	-0,67	-0,60	-0,63
مصر	-0,62	-0,74	-0,76	-0,77	-0,51	-0,63	-0,69	-0,59	-0,63	-0,62	-0,63	-0,64	-0,55	-0,58
موريتانا	-0,56	-0,74	-0,57	-0,78	-0,61	-0,71	-0,62	-0,78	-0,83	-0,92	-0,92	-0,73	-0,75	-0,80
المغر	-0,30	-0,40	-0,34	-0,38	-0,32	-0,20	-0,40	-0,43	-0,37	-0,26	-0,22	-0,12	-0,13	-0,21
تونس	-0,25	-0,18	-0,24	-0,30	-0,22	-0,25	-0,05	-0,05	-0,06	-0,03	-0,06	-0,13	-0,10	-0,05

Source: Worldwide Governance Indicators

من تحليل الجدول تبين ان الجزائر في سنة 2016 عجزت عن السيطرة على الفساد وسادت فيها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة حيث سجلت في هاته السنة 0.677-، بينما في سنة 2013 سيطرت الجزائر على الفساد الاداري بالنسبة للسنوات المذكورة وذلك بتكثيف الرقابة على الوثائق والتصريحات.

بينما كانت مصر سنة 2008 تمر في اسوء مراحل السيطرة على الفساد حيث سجلت هاته السنة 0.779-، وسعت جاهدة لسيطرة على الفساد فسجلت في السنة الموالية 0.515- لكنها تدهورت من جديد في السنوات الاخرى.

اما موريتانيا ساد فيها الفساد بسيطرة رجال الأعمال والمسؤولين على ثروات البلاد وتقديم مصلحتهم الخاصة على العامة حيث قاربت في السنتين 2014 و2015 من تسجيل 1- في مستويات السيطرة على الفساد وكانت افضل فترة لها هي سنة 2007 التي سجلت فيها 0.560- لأنها في هاته السنة كانت هناك شفافية في التصريح بالفواتير ورقابة لصيقة على الوثائق على غرار السنوات الأخرى.

مع تسجيل المغرب في سنة 2012 (0.436-) التي تعتبر من اسوء فتراتها لعدم السيطرة الكافية على الفساد لكنها تداركت نفسها في باقي السنوات وحسنت ادائها ورقابتها على المسؤولين ورجال الاعمال الى ان وصلت في السنوات الاخيرة الى 0.129-.

وفي فترة الدراسة تبين لنا ان تونس كانت تسجل في نتائج متقاربة لسيطرتها على الفساد حيث كان الانفلات الكبير سنة 2008 التي سجلت فيها 0.303- وبعدها رجعت الى مستواها وتضييقها الخناق بفرض رقابة كبيرة على الوثائق المطلوبة والقيام بالتصريحات لجميع المسؤولين ورجال الاعمال مما جعلها تقترب من 0 بتسجيلها – 0.036 في سنة 2014.

الشكل 2-3: مستويات السيطرة على الفساد للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018

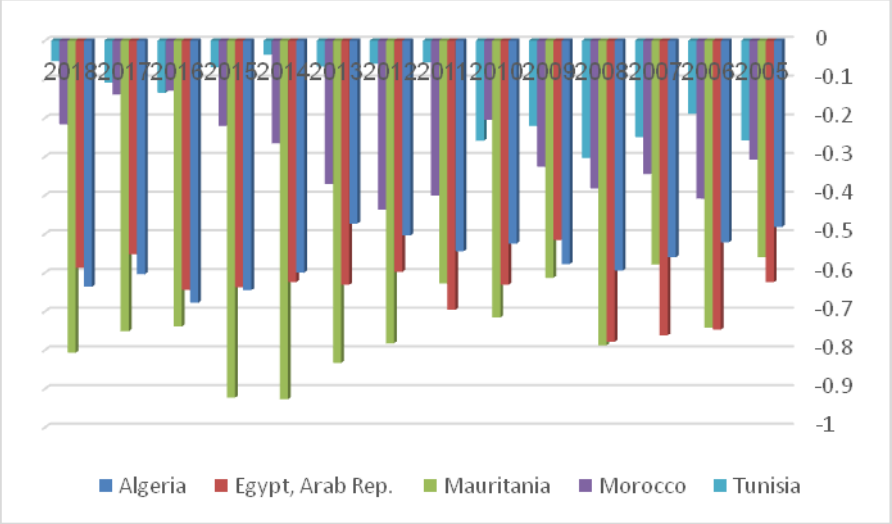

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-3

نلاحظ من الشكل ان تونس كانت أكثر الدول سيطرة على الفساد خلال سنوات الدراسة ، تليها المغرب التي كانت هي ايضا مسيطرة نسبيا على الفساد ، بينما موريتانيا كانت هي الأسوء من بين الدول الخمسة المذكورة حيث كانت غير قادرة على السيطرة على الفساد.

4. حكم القانون:

تسجل سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها ، ولا سيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم ، فضلاً عن احتمالية ارتكاب الجرائم والعنف. يعطي التقدير درجة البلد على المؤشر الإجمالي ، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي ، أي تتراوح من 2.5- إلى 2.5 تقريبًا.

الجدول 2-4: حكم القانون للدول محل الدراسة للفترة 2005-2018

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	-0,750	-0,708	-0,772	-0,741	-0,793	-0,784	-0,807	-0,77	-0,689	-0,773	-0,863	-0,857	-0,863	-0,775
مصر	-0,024	-0,257	-0,229	-0,129	-0,105	-0,179	-0,452	-0,472	-0,633	-0,662	-0,601	-0,517	-0,542	-0,412
موريتانيا	-0,711	-0,784	-0,703	-1,141	-0,804	-0,889	-0,915	-0,917	-0,998	-0,860	-0,866	-0,726	-0,599	-0,685
المغرب	-0,164	-0,289	-0,298	-0,303	-0,210	-0,171	-0,227	-0,209	-0,247	-0,065	-0,088	-0,158	-0,162	-0,138
تونس	-0,012	0,113	0,085	0,072	0,129	0,061	-0,132	-0,129	-0,189	-0,109	-0,066	-0,003	0,061	0,039

Source: Worldwide Governance Indicators

من خلال دراسة الجدول وتحليله يظهر ان الجزائر عام 2013 حاولت جاهدا تعزيز ثقة الوكلاء بتوفير السيادة القانونية ز لكنها بدأت بالتدهور خلال السنوات الاخيرة كسنة 2015 و2017 حيث سجلت -0.863.

و قد شهدت مصر في سنة 2005 تحسن في اعطاء الثقة والالتزام بها لوكلائها ولكنها لم تحافظ عليها كما هو موضح في سنة 2014 سجلت اكبر نسبة بالنسبة للسنوات الاخرى.

بينما موريتانيا سجلت اقل نسبة في سنة 2017 اما في باقي السنوات الاخرى وخاصة عام 2008 سجلت اكبر نسسبة حيث وصلت الى 1.141- وهذا يعود الى نقص في سيادة القانون وجودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية.

اما ما يخص المغرب ومن خلال الجدول اعلاه انها قد حققت اقل نسبة في سنة 2014 وهذا يعود الى ثقة وكلائها في قواعد المجتمع والالتزام بها ولا سيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية وكما نلاحظ انها سجلت اكبر نسبة في عام 2008 حيث سجلت 0.303- وهذا يثبت تدهورها في السيادة القانونية.

و لكن تونس حققت في سنة 2009 نسبة قدرها 0.129 وتدل على تحسين السيادة القانونية وتعزيز الثقة في وكلائها وبالنسبة لسنوات الاخرى كانت متدهورة وتتراوح نسبة السيادة القانونية بين 0.012- الى 0.189-.

الشكل 2-4: حكم القانون في الدول محل الدراسة للفترة 2005-2018

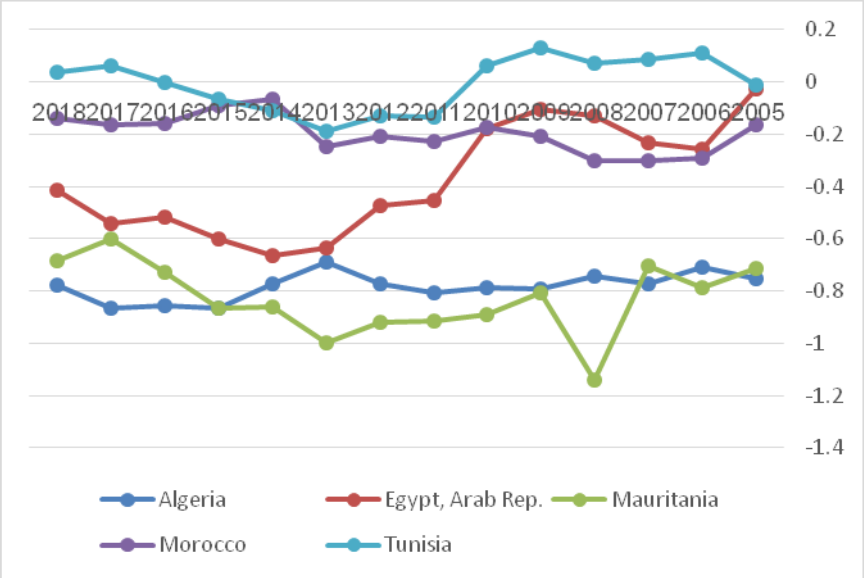

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-4

من خلال الرسم البياني اتضح لنا ان تونس تعتبر كأحسن دولة من خلال السيادة القانونية ، اما موريتانيا كانت فاقدة السيطرة القانونية مما جعلها تتذيل الترتيب من سنة 2005 الى 2015 حيث حسنت سيادتها القانونية عكس الجزائر التي تدهور حالها مما جعلها تتراجع الى المركز الاخير في نفس السنة ، بينما مصر كانت ثانية الترتيب الى ان تدهور وضعها سنة 2010 وتراجعت الى المركز الثالث ، بينما المغرب تحسنت سيادتها القانونية مما جعلها تحتل المركز الثاني. وعموما يُمكن القول أن تونس والمغرب كانتا الأحسن أداء فيما يخص سيادة القانون مقارنة بالدول الأخرى.

5. كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية:

صور المتخصصين في اللوجستيات للمستوى العام لكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية في البلاد (مثل مشغلي النقل ووسطاء الجمارك)، على تصنيف يتراوح من 1 (منخفض جدًا) إلى 5 (مرتفع جدًا). يتم حساب متوسط النتائج عبر جميع المستجيبين

الجدول 2-5: كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	1,92	1,97	2,105	2,24	2,185	2,13	2,33540	2,54081	2,72667	2,91249	2,65124	2,39
مصر	2,38	2,84	5552,85	2,87	2,91	2,95	2,97048	2,99097	3,09747	3,20398	3,01199	2,82
موريتانيا	2,7	2,66	2,59	2,32	2,3	2,28	2,16916	2,05833	1,90059	1,74285	1,96642	2,19
المغرب	2,13	2,11	2,35	2,7	2,795	2,89	2,88	2,67	2,62821	2,58642	2,53821	2,49
تونس	2,43	2,41	2,385	2,36	2,74	3,12	2,77100	2,42201	2,50545	2,58888	2,44444	2,3

Source: World Development Indicators

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الجزائر في السنتين 2007 و2008 سجلت اسوء فترة لها في الخدمات اللوجستية لعدم توفيرها النقل اللازم لتسهيل العمليات التجارية والبطء في العمليات الجمركية ، فبدأت بتحسين خدماتها الى ان وصلت في سنة 2016 الى 2.912 وهذه تعتبر افضل فترة لها ، اما باقي السنوات بقي المؤشر يتراوح من 2.1 الى 2.7.

فيما ان مصر كانت افضل فترة لها سنة 2016 حيث سجلت 3.2 بينما كانت اسوء سنة لها هي 2007 وهذا راجع لهشاشة البنية التحتية بينما باقي السنوات سجل المؤشر نتائج متقاربة لا تقل عن 2.8 ولا تزيد عن 3.09.

بينما موريتانيا من سنة 2007 الى غاية 2016 نلاحظ انها في انهيار تام وهذا راجع الى التدهور في مجال تكنولوجيا المعلومات وضعف البنية التحتية لكنها في سنة 2018 حاولت التطوير في خدماتها مما جعل خدماتها اللوجستية تتحسن وتسجل 2.19.

الشكل 2-5: كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018

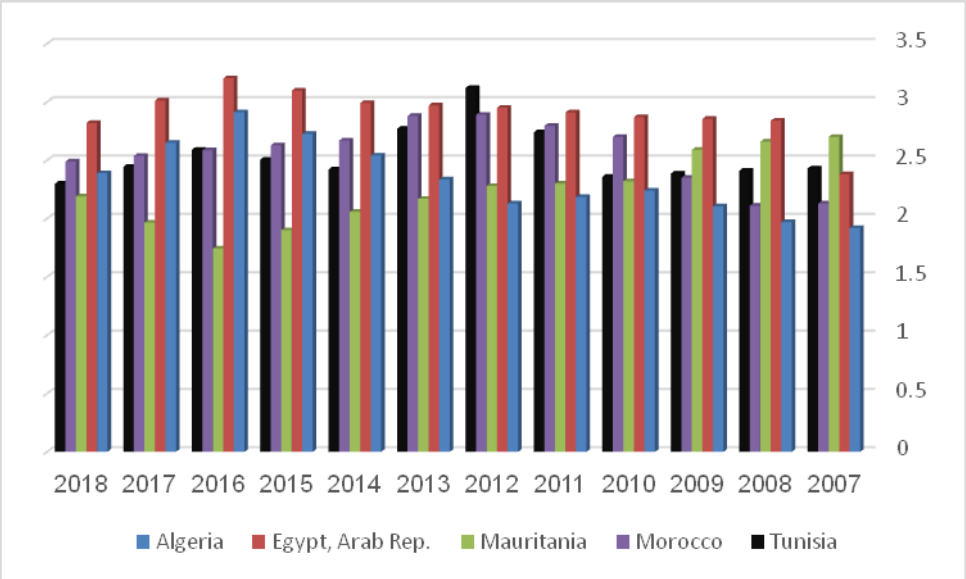

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-5

في السنة الاولى للدراسة سجلت موريتانيا 2.7 من ناحية كفاءتها وجودة خدماتها اللوجستية وكانت متحسنة مقارنة بالجزائر التي سجلت 1.92 الذي كان المنصب الاخير من نصيبها ، بينما كانت نتائج مصر وتونس متقاربة نوعيا ، اما من سنة 2008 الى 2011 حسنت مصر من جودة خدماتها بينما موريتانيا تراجعت كفاءتها ، لكن في سنة 2012 قامت تونس بقفزة نوعية بتحسين كفاءتها وجودة الخدمات اللوجستية للبلاد اما باقي السنوات استرجعت مصر مكانتها بين دول الدراسة بتطوير قدراتها بينما موريتانيا بقيت في تراجع مستمر ، لكن الجزائر والمغرب بقيت تسجل في نتائج متذبذبة في باقي السنوات حيث سجلوا في عام 2018 في كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية قيمة قدرت ب 2.39 و2.49 على التوالي.

6. كفاءة عملية التخليص الجمركي:

تصور المتخصصين في الخدمات اللوجستية عن كفاءة عمليات التخليص الجمركي في الدولة (أي السرعة والبساطة والقدرة على التنبؤ بالإجراءات الشكلية)، على تصنيف يتراوح من 1 (منخفض جدًا) إلى 5 (مرتفع جدًا). يتم حساب متوسط النتائج عبر جميع المستجيبين

الجدول 2–6: كفاءة عملية التخليص الجمركي للدول محل الدراسة للفترة 2007–2018

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	1,6	1,6	1,785	1,97	2,115	2,26	2,487143	2,714286	1,97	2,368421	1,97	2,13
مصر	2,08	2,08	2,095	2,11	2,355	2,6	2,726207	2,852413	2,801017	2,74962	2,67481	2,6
موريتانيا	2,4	2,4	2,38	2,355	2,3425	2,33	2,1275	1,925	2,033929	2,142857	2,171429	2,2
المغرب	2,2	2,64	2,53	2,52	2,48	2,39	2,36	2,33	2,276111	2,222222	2,276111	2,33
تونس	2,83	2,77	2,6	2,43	2,775	3,12	2,567994	2,015987	1,989938	1,963889	2,171945	2,38

Source: World Development Indicators

يبين الجدول اعلاه ان الجزائر في سنتي 2007 و2008 كانت عملية التخليص الجمركي في ظل الخدمات اللوجستية متدهور 1.6 وهذا يعني انها كانت قدرتها على التنبؤ بالإجراءات متدهورة لكن في سنة 2014 نلاحظ تحسن حيث حققت نسبة 2.7142 وهذا يدل على انها سعت من اجل تسريع العمليات الجمركية والقدرة على التنبؤ بالإجراءات الشكلية.

من تحليل الجدول المذكور نلاحظ ان مصر سنة 2007 و2008 كانت الخدمات اللوجستية منخفض وهذا ما يدل على تدهور في الاجراءات الجمركية حيث وصلت الى نسبة 2.08 لكن في عام 2014 حققت 2.8524 وهذا يدل على التحسن في الخدمات اللوجستية والاجراءات الشكلية اما السنوات الاخرى كانت تقريبا مستقرة من 2.1 الى غاية 2.6.

اما موريتانيا سجلت نسبة منخفضة جدا سنة 2014 وهذا بسبب تدهور خدماتها واجراءاتها الجمركية وبينما في سنة 2007 و2008 حققت فيه 2.4 وهذا يعود الى خدماتها اللوجستية وكفاءة العمليات الجمركية وكانت في حالة متحسنة ومرتفعة بالنسبة للسنوات الاخرى.

كانت المغرب في سنة 2007 تسجل تدهور كبير في اجراءاتها ولكنها في سنة 2008 تحسنت خدماتها بنسبة 2.6 اما السنوات الاخرى كانت تتراوح بين 2.2 و3.3.

في حين تونس عام 2016 سجلت 1.96 وهذا يعود الى تدهور القدرة على التنبؤ بالإجراءات الشكلية والجمركية وبينما في سنة 2008 كانت متحسنة في خدماتها الجمركية حيث حققت نسبة 2.83 وهذا يعود الى تحسن خدماتها اللوجستية وعمليات التخليص الجمركي.

الشكل 2–6: كفاءة عملية التخليص الجمركي للدول محل الدراسة للفترة **2007–2018**

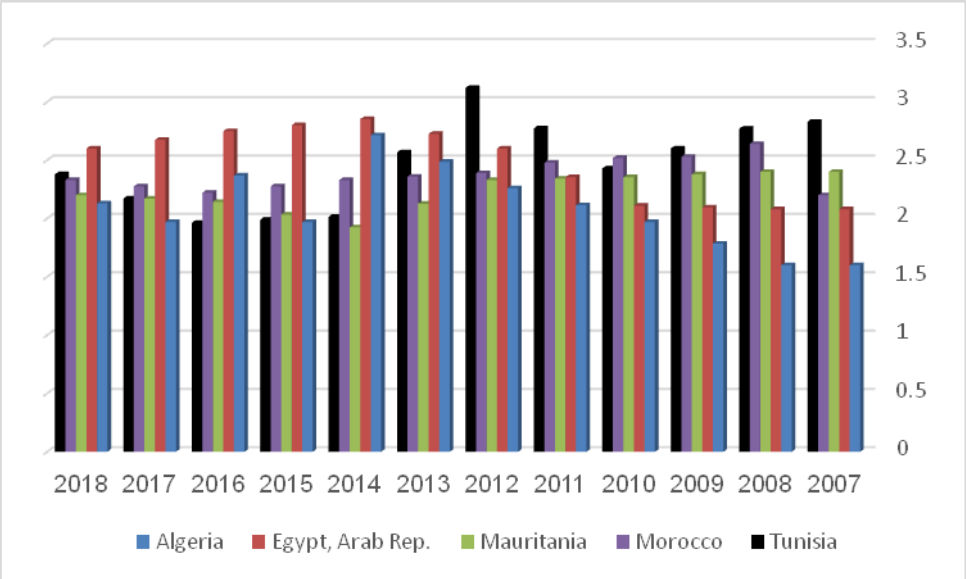

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2–6

بمقارنة الجدول نلاحظ ان تونس في السنوات الثلاثة الاولى كانت من احسن الدول في العمليات الجمركية على غرار الجزائر التي كان هناك بطء وصعوبة في عملياتها الجمركية مما جعلها في مذيلة الترتيب بينما باقي الدول كانت متقاربة في التصنيف ، اما في عام 2010 تحسن اداء الجزائر ورغم هذا بقيت متأخرة التصنيف مع احتلال مصر المركز الاول بالتحسن الملحوظ في ادائها بينما موريتانيا بقيت في امركز الثالث ، وفي سنة 2012 تحسن اداء جميع الدول وقفزت تونس الى المركز الاول من جديد بتسجيلها 3.12 تليها مصر ومن المغرب وموريتانيا واخيرا الجزائر، وفي السنة الموالية حسنت كل من مصر والجزائر من عملياتهما الجمركية واحتلتا المركزين الاولين على التوالي مع احتلال موريتانيا المركز الاخير ، ومن سنة 2014 الى 2018 حافظت مصر على صدارة الدول بكفاءة عملياتها الجمركية بينما باقي الدول بقيت في تذبذب ملحوظ.

7. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بشكل عام:

تعكس النتيجة الإجمالية لمؤشر الأداء اللوجستي التصورات الخاصة باللوجستيات في بلد ما بناءً على كفاءة عملية التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل ، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية ، والقدرة على تتبع الشحنات وتعقبها ، وتكرارها. مع وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد. يتراوح المؤشر من 1 إلى 5، مع درجة أعلى تمثل أداء أفضل.

الجدول 2–7: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بشكل عام للدول محل الدراسة للفترة 2007–2018

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	662,0	2,06	2,21	2,36	2,385	2,41	2,529726	2,649451	2,709567	2,769683	2,609842	2,45
مصر	2,37	2,37	2,4	2,61	2,795	2,98	2,972956	2,965911	3,075438	3,184964	3,002482	2,82
موريتانيا	2,4	2,39	2,4	2,376	2,345227	2,314455	2,228909	2,047455	1,866001	2,098001	2,33	
المغرب	2,38	2,38	2,705	3,03	3,03	3,03	3,03	2,847997	2,756996	2,665994	2,602997	2,54
تونس	2,76	2,76	2,8	2,84	3,005	3,17	2,860498	2,550996	2,523842	2,496688	2,533344	2,57

Source: World Development Indicators

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الجزائر في سنة 2007 و2008 كان الاداء اللوجستي في مرحلة متدهورة حيث سجلت نسبة 2.06 وهذا عائد عن عدم توفرها للوسائل النقل والخدمات الجمركية والخدمات اللوجستية وعدم القدرة على متابعة الشحنات وتعقبها اما في سنة 2016 تحسن اداء اللوجستي وكفاءة التخليص الجمركي والقدرة على متابعة الشحنات وتكرارها حتى وصولها لمراسل في وقتها.

اما مصر في سنة 2007 و2008 تعتبر من أسواء فترات التي يمر بها الاداء اللوجستي حيث وصلت النسبة 2.06،وهذا كله من عدم توفر الرقابة الكافية على الشحنات السلع والاجراءات الجمركية وتخليصها، ولكن سنة 2016 تحسن الاداء اللوجستي من الناحية البنية التحتية لنقل ، وسهولة ترتيب الشحنات ووصلها للمرسل في الوقت المحدد ، والقدرة على التنبؤ بالإجراءات الجمركية حتي سجلت اعلى نسبة في هذه السنة ب3.185.

ولكن في سنة 2015 تدهور الاداء اللوجستي لدولة موريتانيا ب،1.866 بالنسبة السنوات الاخرة عملت جاهد من اجل تحسين الاداء بإتباعها مناهج هذا المؤشر في تبعية الشحنات ومعقبتها لوصلها في الوقت المحدد وتعزيز الاجراءات الجمركية وتخليصها ، وتحسين جودة الخدمات اللوجستية حيث اصبحت سنة 2018 نسبة هذا الاداء تقارب 3.

ونلاحظ في سنة 2007 ، 2008 ، 2019 ان المغرب كانت تعاني بتدهور مؤشر الاداء اللوجستي، وبيمنا من 2011 إلى 2013 تحسن الاداء بتطبيقها الطرق السليمة للمنهج اللوجستي بتسهيل الاجراءات وتخليصها والمراقبة ، وترتيب الشحنات وجودة الخدمات اللوجستية.

اما فيما يخص تونس فإن الاداء كان متدهور في بعض السنوات منها سنة 2017 و2018 ولكن تحسن هذا الاداء في السنوات الاخرى كسنة 2013،حيث سجلت اعلى نسبة ب 3,17.

الشكل 2-7: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بشكل عام للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018

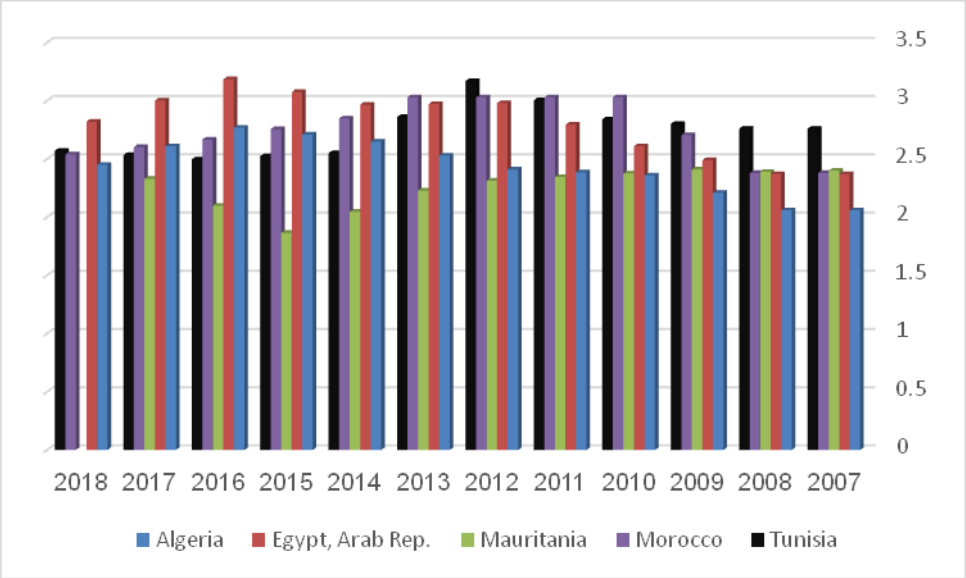

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-7

في بداية سنوات الدراسة كانت تونس من بين افضل الدول المذكورة بتقديمها تسهيلات في عمليات النقل وجودة خدماتها الى غاية عام 2012 عكس الجزائر التي كانت تحتل المركز الاخير حتى سنة 2011 حسنت في خدماتها مما جعلها تتقدم الى المركز الرابع ، في حين بقيت موريتانيا متذيلة الترتيب طول سنوات الدراسة ، ومع حلول سنة 2014 تحسن اداء مصر وبتطوير بنيتها التحتية وبهذا احتلت المركز الاول الى غاية 2018 تليها المغرب رغم التدهور الملحوظ في ادائها بينما الجزائر وتونس احتلتا المركز الثالث والرابع على التوالي.

8. التجارة عبر الحدود : عدد مستندات للتصدير:

عدد المستندات المطلوب تصديرها يسجل عدد المستندات المطلوبة بموجب القانون أو الممارسة الشائعة من قبل الوكالات ذات الصلة لكل شحنة تصدير. تؤخذ في الاعتبار جميع المستندات المطلوبة بموجب القانون أو الممارسات الشائعة من قبل الوكالات ذات الصلة -بما في ذلك الوزارات الحكومية وسلطات الجمارك وسلطات الموانئ ووكالات الرقابة الأخرى -لكل شحنة تصدير. بالنسبة للاقتصاديات غير الساحلية ، يتم أيضًا تضمين المستندات المطلوبة من قبل السلطات في اقتصاد العبور. نظرًا لأن الدفع يتم عن طريق خطاب الاعتماد ، يتم أيضًا أخذ جميع المستندات المطلوبة من قبل البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد في الاعتبار. لا يتم تضمين المستندات المطلوبة في وقت التخليص ولكنها صالحة لمدة عام أو أكثر أو لا تتطلب تجديدًا لكل شحنة (على سبيل المثال، شهادة تخليص ضريبي سنوية). لا يتم تضمين المستندات التي تطلبها سلطات الجمارك فقط لأغراض المعاملة التفضيلية ولكنها ليست مطلوبة لأي غرض آخر من قبل أي من السلطات في عملية التداول. يتم حساب مؤشر المكون على أساس المنهجية في دراسات DB06-15.

الجدول 2–8: التجارة عبر الحدود : عدد مستندات للتصدير للدول محل الدراسة للفترة 2006–2020

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	9	9	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
مصر	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
موريتانيا	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
المغرب	6	6	6	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4
تونس	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

Source: Doing Business

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الجزائر في سنتي 2006 و2007 كانت عدد المستندات المطلوبة 9 وقد تشكل عرقلة وصعوبة في تيسير التجارة وفي سنوات 2008 الى غاية 2020 قلصت عدد مستنداتها الى 8 لتسهيل التجارة عبر الحدود ، وقد حافظت كل من مصر وموريتانيا في سنوات من 2006 الى 2020 على نفس عدد مستندات تصدير وهي 8 لتيسير التجارة.

اما المغرب فقد كان عدد المستندات المطلوبة لتسهيل التجارة هي 6 في سنوات 2006 الى 2008 وقلص في عدد مستنداتها الى 5 في سنوات 2009 الى 2014 وواصلت في تقليصها الى ان وصلت الى 4 مستندات في باقي سنوات 2015 الى 2020 وقد حافظت تونس على عدد مستنداتها والتي وصلت الى 4 مستندات في جميع السنوات 2006 الى 2020 لتسهيل وتيسير تجارتها.

الشكل 2–8: التجارة عبر الحدود : عدد مستندات للتصدير للدول محل الدراسة للفترة 2007–2018

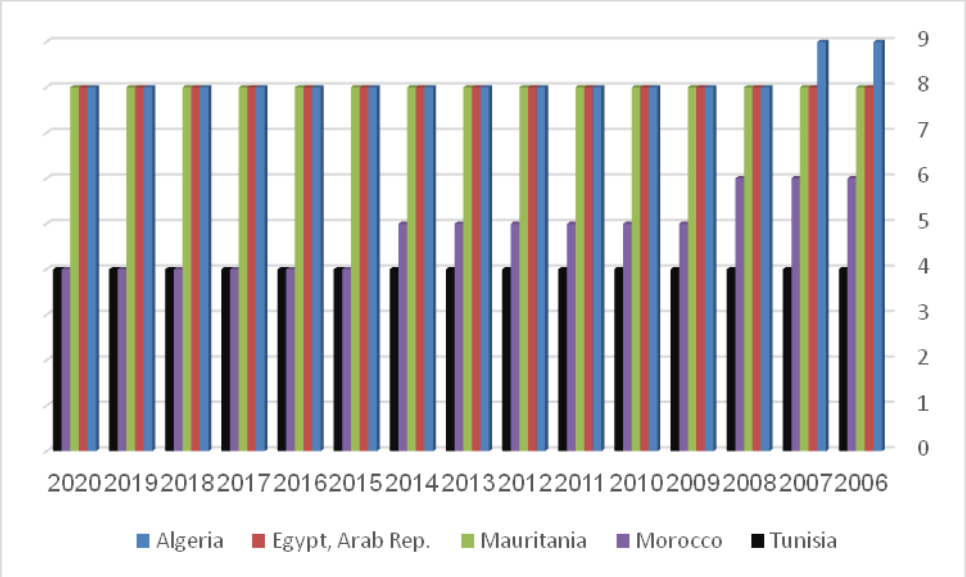

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2–8

بمقارنة الدول المذكورة ببعضها البعض نلاحظ في سنتي 2006 و2007 ان الجزائر كانت اكثر الدول طلب للمستندات للتصدير تليها مصر وموريتانيا بينما كانت تونس هي الاقل طلب للمستندات ، اما في باقي سنوات

الدراسة تساوت كل من الجزائر ومصر وموريتانيا في عدد المستندات المطلوبة للتصدير تليهم المغرب التي كانت اقل منهم طلب للمستندات اما تونس بقيت محتلة الصدارة بطلب 4 مستندات للتصدير فقط.

9. التجارة عبر الحدود : عدد مستندات الاستيراد:

يسجل عدد المستندات المطلوب استيرادها عدد المستندات المطلوبة بموجب القانون أو الممارسة الشائعة من قبل الوكالات ذات الصلة لكل شحنة استيراد. تؤخذ في الاعتبار جميع المستندات المطلوبة بموجب القانون أو الممارسة الشائعة من قبل الوكالات ذات الصلة –بما في ذلك الوزارات الحكومية وسلطات الجمارك وسلطات الموانئ ووكالات الرقابة الأخرى –لكل شحنة استيراد. بالنسبة للاقتصاديات غير الساحلية ، يتم أيضًا تضمين المستندات المطلوبة من قبل السلطات في اقتصاد العبور. نظرًا لأن الدفع يتم عن طريق خطاب الاعتماد ، يتم أيضًا أخذ جميع المستندات المطلوبة من قبل البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد في الاعتبار. لا يتم تضمين المستندات المطلوبة في وقت التخليص ولكنها صالحة لمدة عام أو أكثر أو لا تتطلب تجديدًا لكل شحنة (على سبيل المثال، شهادة تخليص ضريبي سنوية). لا يتم تضمين المستندات التي تطلبها سلطات الجمارك فقط لأغراض المعاملة التفضيلية ولكنها ليست مطلوبة لأي غرض آخر من قبل أي من السلطات في عملية التداول. يتم حساب مؤشر المكون على أساس المنهجية في دراسات DB06-15.

الجدول 2–9: التجارة عبر الحدود : عدد مستندات الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2006–2020

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
مصر	11	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
موريتانيا	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
المغرب	7	7	7	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
تونس	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6

Source: Doing Business

من خلال الجدول نلاحظ ان دولة الجزائر كانت عدد المستندات المطلوب استيرادها بموجب القانون لتسهيل استراد وقد وصلت الى 9 مستندات في جميع سنوات 2006 الى 2020 واما بنسبة لدولة مصر فقد كانت عدد مستندات 11 في سنة 2006 وقلصتها في سنة موالية الى ان وصلت 10 وذلك في سنة 2007 الى غاية 2020 وذلك لتيسير عملية الاستيراد ،وقد وصلت موريتانيا الى 8 مستندات استراد خلال سنوات 2006 – 2020 وذلك لتسهيل عملية الجمركية وسلطات الموانئ ووكالات الرقابة الاخرى ،وقد كان عدد مستندات المطلوبة لدى دولة مغرب هي 7 مستندات في سنة 2006 -2008 وقلصتها في سنوات الموالية 2009 الى غاية 2020 الى ان وصلت 6 مستندات .في حين كان عدد مستندات تونس 6 مستندات وذلك من اجل تسهيل تيسير في عدد مستندات مطلوبة .

الشكل 2–9: التجارة عبر الحدود : عدد مستندات الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2006–2020

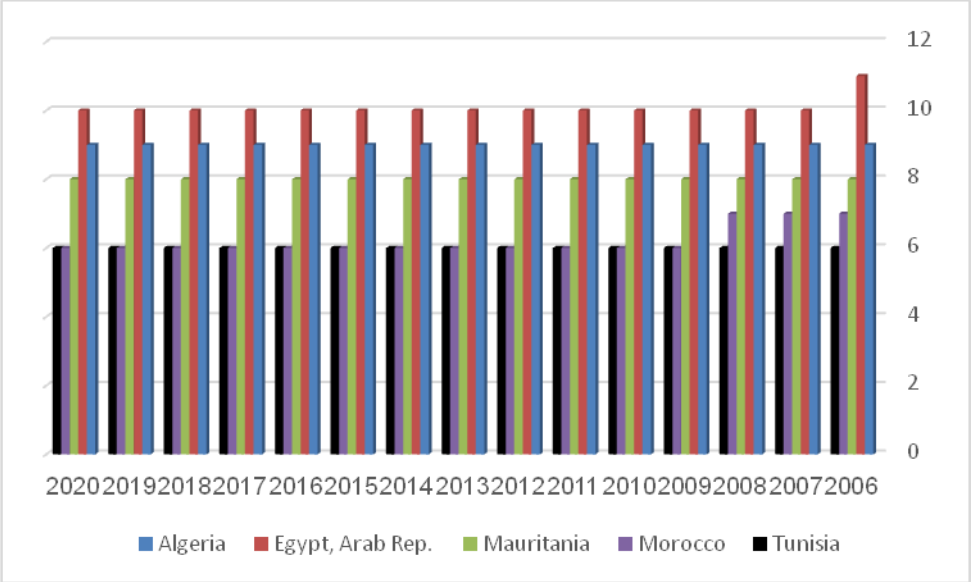

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2–9

بقراءة الاعمدة البينية نلاحظ ان تونس هي الاقل طلب لعدد المستندات للاستيراد عكس مصر التي كانت تحتل المركز الاخير بطلبها عدد كبير من المستندات مقارنة بالدول المذكورة ، بينما المغرب كانت تحتل المركز الثاني بعد تونس في السنوات الثلاثة الاولى للدراسة وبعدها خفضت عدد المستندات المطلوبة للاستيراد لتتساوى مع تونس ، بينما موريتانيا والجزائر احتلتا المركز الثالث والرابع على التوالي.

10. الامتثال عبر الحدود : وقت التصدير:

يسجل وقت الامتثال الحدودي للتصدير الوقت المرتبط بالامتثال للوائح الجمارك في الاقتصاد واللوائح المتعلقة بعمليات التفتيش الأخرى الإلزامية من أجل عبور شحنة التصدير لحدود الاقتصاد ، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة لمعالجة ذلك يحدث في مينائها أو على حدودها. يتم احتسابها في ساعات. يشمل وقت هذا الجزء وقت إجراءات التخليص الجمركي والتفتيش التي تجريها الوكالات الأخرى. إذا كانت جميع عمليات التخليص الجمركي وعمليات التفتيش الأخرى تتم في الميناء أو الحدود في نفس الوقت ، فإن تقدير الوقت للامتثال الحدودي يأخذ هذا التزامن في الاعتبار. يتم حساب مؤشر المكون بناءً على المنهجية في دراسات DB16-20.

الجدول 2–10: الامتثال عبر الحدود : وقت التصدير للدول محل الدراسة للفترة 2015–2020 (ساعات)

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	80	80	80	80	80
مصر	48	48	48	48	48
موريتانيا	62	62	62	62	62
المغرب	19	19	19	19	11

تونس	12	12	12	12	12

Source: Doing Business

تبين لنا المعطيات في جدول المذكور اعلاه ان الوقت اللازم للقيام بإجراءات التفتيش والعبور في جزائر في سنة 2015 الى غاية 2020 قد وصلت الى 80 ساعه بينما في دولة مصر فقد كان وقت اجراءات تصدير يصل الى 48 ساعة، في حين كانت موريتانيا تستغرق مدة الاجراءات 62 ساعة في نفس سنوات الدراسة، وقد وصل عدد ساعات في مغرب الى 19 ساعة في سنوات 2015 -2019 وقلصت في مدة اجراءات من اجل تسريع في عمليات التفتيش والعبور الى ان وصلت في سنة 2020 الى 11 ساعة ،اما دولة تونس فكانت مدة اجراءاتها 12 ساعة في سنوات 2015-2020.

الشكل 2–10: الامتثال عبر الحدود : وقت التصدير للدول محل الدراسة للفترة 2015–2020

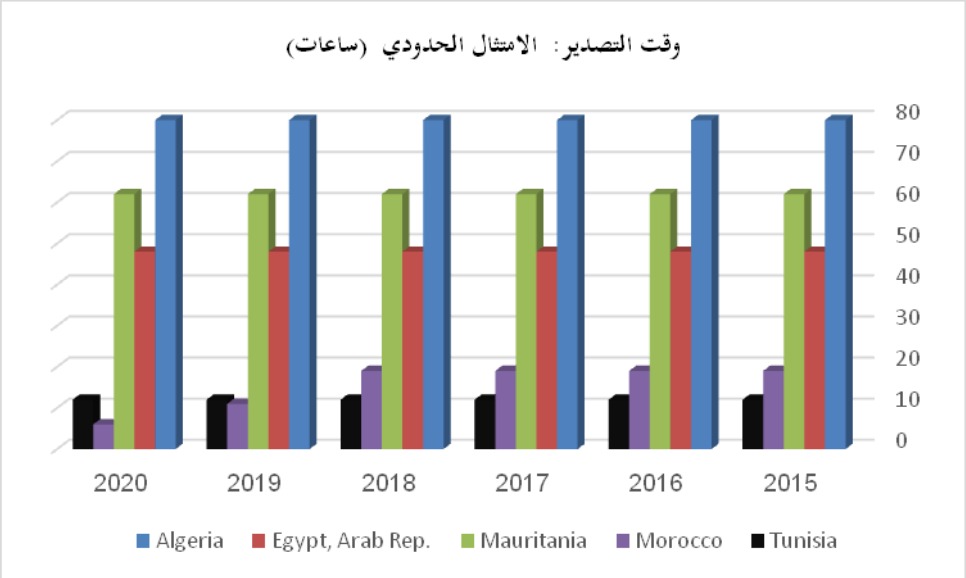

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2–10

على طول سنوات الدراسة تبين لنا ان الجزائر تستغرق اكبر مدة من بين الدول المذكورة وهي 80 ساعة، بينما تونس كانت من افضل الدول في اداءها مما جعلها تحتل الصدارة ب 12 ساعة ، إلا ان في سنة 2020 اصبحت المغرب هي في الصدارة ب 11 ساعة ، بينما في باقي السنوات كانت تستغرق مدة قدرها 19 ساعة، اما المركز الثالث والرابع كان من نصيب مصر وموريتانيا بمدة قدرها 48 و62 ساعة على التوالي.

11. الامتثال عبر الحدود : وقت الاستيراد:

يسجل وقت الامتثال الحدودي للاستيراد الوقت المرتبط بالامتثال للوائح الجمارك في الاقتصاد واللوائح المتعلقة بعمليات التفتيش الأخرى الإلزامية من أجل عبور شحنة الاستيراد حدود الاقتصاد، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة للتعامل مع ذلك يحدث في مينائها أو على حدودها. يتم حسابها في ساعات. يشمل وقت هذا الجزء وقت إجراءات التخليص الجمركي والتفتيش التي تجريها الوكالات الأخرى. إذا كانت جميع عمليات التخليص الجمركي وعمليات التفتيش الأخرى تتم في الميناء أو الحدود في نفس الوقت، فإن تقدير الوقت للامتثال الحدودي يأخذ هذا التزامن في الاعتبار. يتم حساب مؤشر المكون بناءً على المنهجية في دراسات DB16-20.

الجدول 2–11: الامتثال عبر الحدود : وقت الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2015–2020 (ساعات)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	327,4	327,4	327,4	327,4	209,6	209,6
مصر	120	120	240	240	240	240
موريتانيا	126	84	84	69	69	69
المغرب	131,7	131,7	106	106	65	57
تونس	128	80	80	80	80	80

Source: Doing Business

يسجل وقت الامتثال الحدودي للاستيراد في جزائر 327.4 ساعة في سنوات 2015-2017 وسجلت 209.6 ساعة في سنتي 2019 -2020 ، في حين سجلت مصر وقت اجراءات التخلص الجمركي والتفتيش 120 ساعة في سنتي 2015-2016 وتدهورت مدة إجراءاتها الى ان وصلت 240 ساعة في سنوات 2017-2020 ، وقد كانت مدة اجراءات موريتانيا 126 ساعة في سنة 2015 وتحسنت الى ان وصلت 84 ساعة في سنة 2016-2018 ،كما زادة في تقليص مدة اجراءات حتى وصلت 69 في سنتين 2019-2020.

بينما سجلت المغرب 131.7 ساعة في سنتي 2015-2016 ، الى ان وصلت 106 ساعة في سنتي 2017-2018 وتحسنت في سنتين الاخيرتين في حين وصلت مدتها 65-57 ساعة

وقد استغرقت مدة اجراءات تونس 128 ساعة في سنة 2015 وتحسنت اجراءاتها الجمركية وعمليات التفتيش الى ان وصلت 80 ساعة في سنوات 2016-2020.

الشكل 2-11: الامتثال عبر الحدود : وقت الاستيراد للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020 (ساعات)

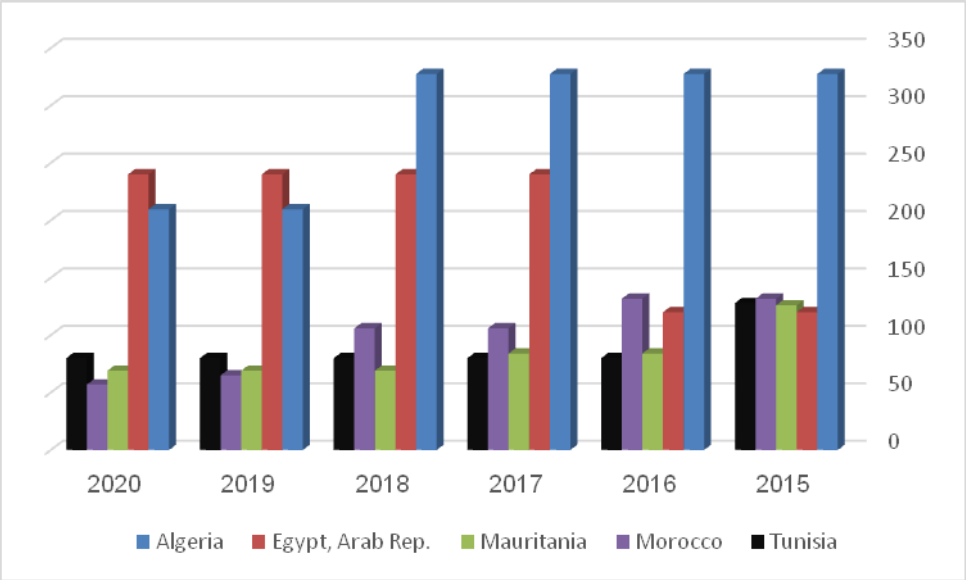

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-11

في عام 2015 كانت مصر من بين احسن الدول في وقت الاستيراد بمدة قدرها 120 ساعة عكس الجزائر التي سجلت 327.4 ساعة وبقيت هذه الاخيرة تسجل في هاته النتائج الى غاية سنة 2018، بينما مصر تدهور اداءها عكس تونس والمغرب وموريتانيا الذي تحسن اداءهم واحتلوا المراكز الثلاث الاولى على الترتيب.

12. التجارة عبر الحدود : تكلفة التصدير (الامتثال الوثائقي):

تسجل تكلفة الامتثال الوثائقي للتصدير التكلفة المرتبطة بالامتثال للمتطلبات الوثائقية للتصدير لجميع الوكالات الحكومية في اقتصاد المنشأ واقتصاد الوجهة وأي اقتصادات عبور. يتم احتسابها بالدولار الأمريكي. تشمل تكلفة الامتثال الوثائقي تكلفة الحصول على المستندات وإعدادها ومعالجتها وتقديمها. يتم استبعاد تكلفة التأمين والمدفوعات غير الرسمية التي لم يتم إصدار إيصال لها من التكاليف المسجلة. يتم حساب مؤشر المكون بناءً على المنهجية في دراسات DB16-20.

الجدول 2–12: التجارة عبر الحدود : تكلفة التصدير (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015–2020 (دولار أمريكي)

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	374,4	374,4	374,4	374,4	374,4
مصر	100	100	100	100	100
موريتانيا	92	92	92	92	92
المغرب	67	67	67	67	67
تونس	200	200	200	200	200

Source: Doing Business

من الجدول اعلاه نقول ان الجزائر بفرضها 374.4 دولار أمريكي وهذا على مدى سنوات الدراسة انها تعطل في تيسير التجارة وهذا راجع الى التكلفة العالية للمتطلبات الوثائقية للتصدير.

و سجلت مصر تكلفة قدرها 100 دولار أمريكي للامتثال الوثائقي للتصدير وهي تكلفة منخفضة نوعا ما ما يجعل عملياتها التجارية اسهل.

بينما موريتانيا والمغرب سجلا تكلفة منخفضة قدرت ب 92 دولار أمريكي و67 دولار أمريكي على التوالي مما يجعل التجارة في البلاد مُيسّرة، وسرعة في المعاملات الجمركية.

مع تكلفة قدرها 200 دولار أمريكي بالنسبة لتونس جعلتها تعاني في المستندات للتصدير وبطء في العمليا الجمركية وصعوبة انجاز الوثائق.

الشكل 2-12: التجارة عبر الحدود : تكلفة التصدير (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018 (دولار أمريكي)

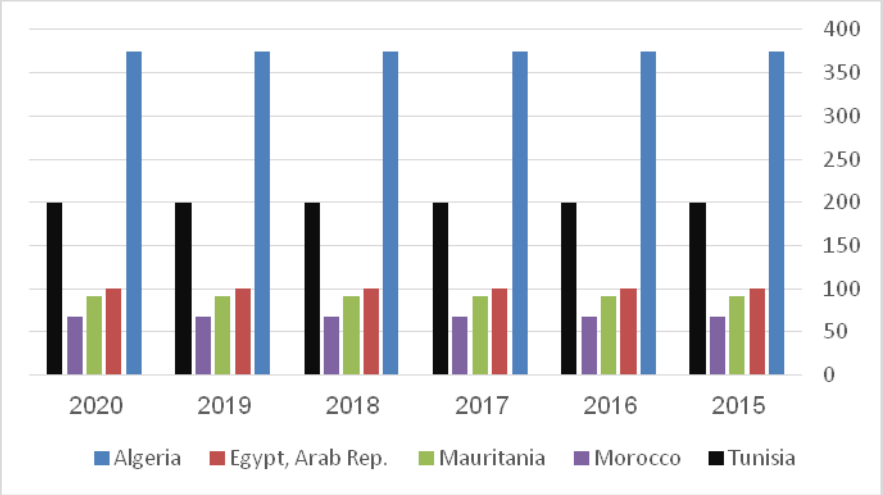

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-12

نلاحظ من الاعمدة البيانية ان جميع الدول تسجل قيم ثابتة على مدى سنوات الدراسة ، وبمقارنة الدول محل الدراسة على مدى 6 السنوات المذكورة نرى ان الجزائر هي الاكثر تكلفة لتصدير ومن ثم تونس الاقل تكلفة وبعدها مصر وموريتانيا واخيرا المغرب الاقل تكلفة مما جعلها تحتل الصدارة.

13. التجارة عبر الحدود : تكلفة الاستيراد (الامتثال الوثائقي):

تسجل تكلفة الامتثال الوثائقي للاستيراد التكلفة المرتبطة بالامتثال لمتطلبات مستندات الاستيراد لجميع الوكالات الحكومية في اقتصاد المنشأ واقتصاد الوجهة وأي اقتصادات عبور. يتم حسابه بالدولار الأمريكي. تشمل تكلفة الامتثال الوثائقي تكلفة الحصول على المستندات وإعدادها ومعالجتها وتقديمها. يتم استبعاد تكلفة التأمين والمدفوعات غير الرسمية التي لم يتم إصدار إيصال لها من التكاليف المسجلة. يتم حساب مؤشر المكون بناءً على المنهجية في دراسات DB16-20.

الجدول 2-13: التجارة عبر الحدود : تكلفة الاستيراد (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2015-2020 (دولار أمريكي)

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	399,8	399,8	399,8	399,8	399,8
مصر	650	650	1000	1000	1000
موريتانيا	400	400	400	400	400
المغرب	116,4	116,4	116,4	116,4	116,4
تونس	144,4	144,4	144,4	144,4	144,4

Source: Doing Business

بقراءة الجدول نقول ان الجزائر وموريتانيا سجلا تكلفة متقاربة جدا وبقيا محافظين على تكلفة الامتثال الوثائقي للاستيراد لكنها تعتبر تكلفة عالية نسبيا مما يصعب العمليات التجارية.

اما مصر فكانت تفرض تكلفة كبيرة جدا على عمليات الاستيراد وهذا ما صعب على المستوردين ادخال السلع الى البلاد.

بينما المغرب كانت تسجل في تكلفة تقدر ب 116.4 دولار أمريكي على مدى سنوات الدراسة حيث تعتبر تكلفة منخفظة نوعيا وهذا يجعلها تسهل في العمليات التجارية.

مع تسجيل تونس 144.4 دولار أمريكي وهذا يجعلها تسهل في متطلبات المستندات للاستيراد.

الشكل 2-13: التجارة عبر الحدود : تكلفة الاستيراد (الامتثال الوثائقي) للدول محل الدراسة للفترة 2007-2018 (دولار أمريكي)

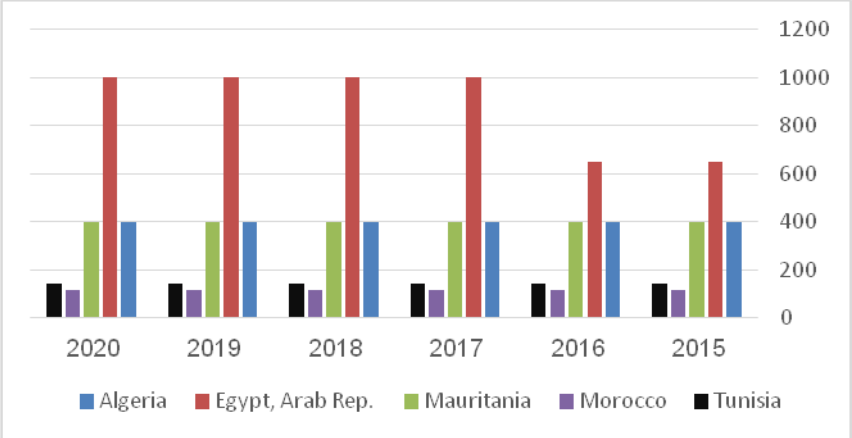

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-13

عند مقارنة الدول الخمسة المذكورة يتبين لنا ان المغرب تحتل المركز الاول بفرضها تكلفة للاستيراد اقل من الدول الاخرى ، عكس ما قامت به مصر بفرض تكلفة عالية للاستيراد مما جعلها متذيلة الترتيب ، اما باقي الدول فحافظت على نفس التكلفة على طول السنوات باحتلال تونس المركز الثاني تليها الجزائر وموريتانيا.

المطلب الثاني : تحليل مستويات تدابير تيسير التجارة للبنية الصلبة:

1. جودة البنية التحتية للميناء:

تقيس جودة البنية التحتية للموانئ تصورات مديري الأعمال عن مرافق الموانئ في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7، مع درجة أعلى تشير إلى تطوير أفضل للبنية التحتية للميناء.

الجدول 2-14: جودة البنية التحتية للميناء للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3,271	3,085	2,905	3,200	3,000	2,700	2,700	2,800	2,989	3,000	3,400
مصر	3,494462	3,869989	4,318663	4,200135	4	4	4,1	4,2	4,327893	4,3	4,7
موريتانيا	2,647096	2,69201	3,466361	3,569679	3,3	3,7	2,9	2,4	2,702978	2,7	2,6
المغرب	4,051313	4,18616	4,24179	4,399662	4,5	4,8	5	4,9	4,777542	4,8	5
تونس	4,829074	4,83304	4,872153	5,046232	4,6	..	4	3,9	3,564477	3,6	3,3

Source: World Development Indicators

من خلال دراسة الجدول اعلاه تبين لنا ان موريتانيا سجلت اقل قيمة من حيث جودة البنية التحتية للموانئ ،في حين سجلت تونس اعلى قيمة لها من ناحية الاقتصادية لمؤشر البنية التحتية للميناء في سنة 2010 ،ولكن في ما يخص الدول المتبقية تتراوح نسبة مؤشر البنية التحتية للميناء ما بين 2.4 الى 5.

الشكل 2-14: جودة البنية التحتية للميناء للدول محل الدراسة للفترة 2007-2017

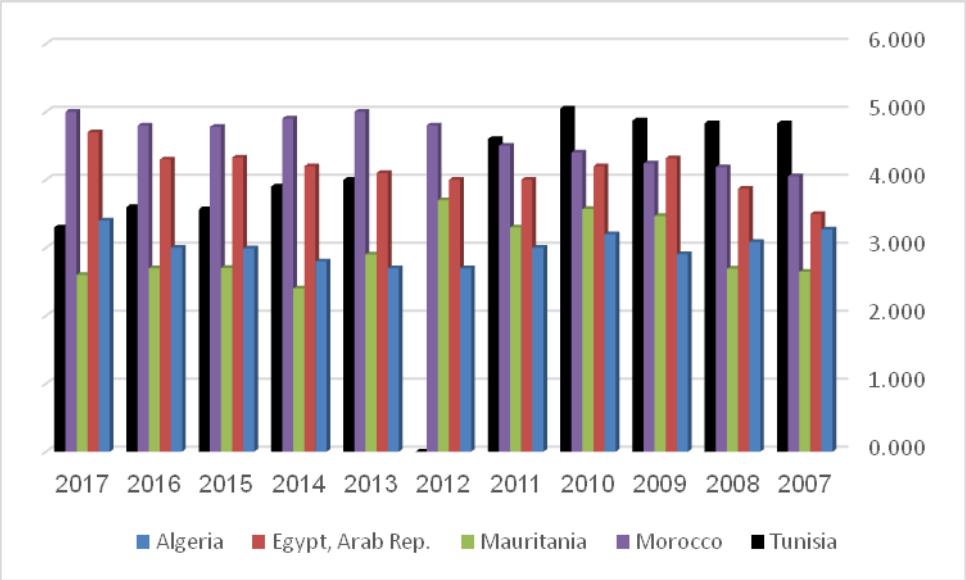

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-14

بمقارنة الدول المذكورة نلاحظ ان تونس كانت لها احسن مرافق الموانئ من سنة 2007 الى غاية عام 2011 مقارنة بالدول الاخرى ، وفي السنوات الموالية احتلت المغرب المركز الاول بتطويرها في جودة البنية التحتية للموانئ بينما موريتانيا تراجعت في أدائها مما جعلها متذيلة الترتيب.

2. مؤشر ربط الشحن البحري:

تشير درجة مؤشر ربط الشحن البحري إلى مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بناءً على حالة قطاع النقل البحري فيها. أعلى قيمة هي 100.

الجدول 2-15: مؤشر ربط الشحن البحري للدول محل الدراسة للفترة 2004-2019

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	10	9,72	10,61	9,523	10,59	11,05	11,76	12,10	10,64	11,28	11,0	13,07	14,68	12,07	13,37	12,81
مصر	42,86	49,23	46,59	44,57	46,52	45,73	46,06	47,50	52,26	53,94	57,23	59,02	58,54	54,04	62,30	66,72
موريتانيا	5,36	5,99	7,431	8,944	5,256	6,301	7,667	7,597	7,134	6,601	8,111	7,067	8,991	7,101	11,41	8,283
المغرب	9,39	8,68	12,04	13,32	29,69	36,71	48,81	47,65	50,25	51,01	57,52	57,82	61,74	63,68	65,04	58,18
تونس	8,76	7,62	8,967	9,700	9,352	10,93	10,31	10,73	8,490	11,23	11,46	9,177	8,080	8,662	8,231	7,834

Source: World Development Indicators

بقراء الجدول نقول ان مصر حققت اعلى قيمة لها 66.72 في درجة مؤشر ربط الشحن البحري وتليها مغرب حيث حققت اقل قيمة لها وتحسنت في سنة 2008 الى غاية 2019 في حين سجلت كل من جزائر وموريتانيا وتونس على نسب تتراوح بين 5.36 -12.81 كأعلى قيمة لها .

الشكل 2-15: مؤشر ربط الشحن البحري للدول محل الدراسة للفترة 2004-2019

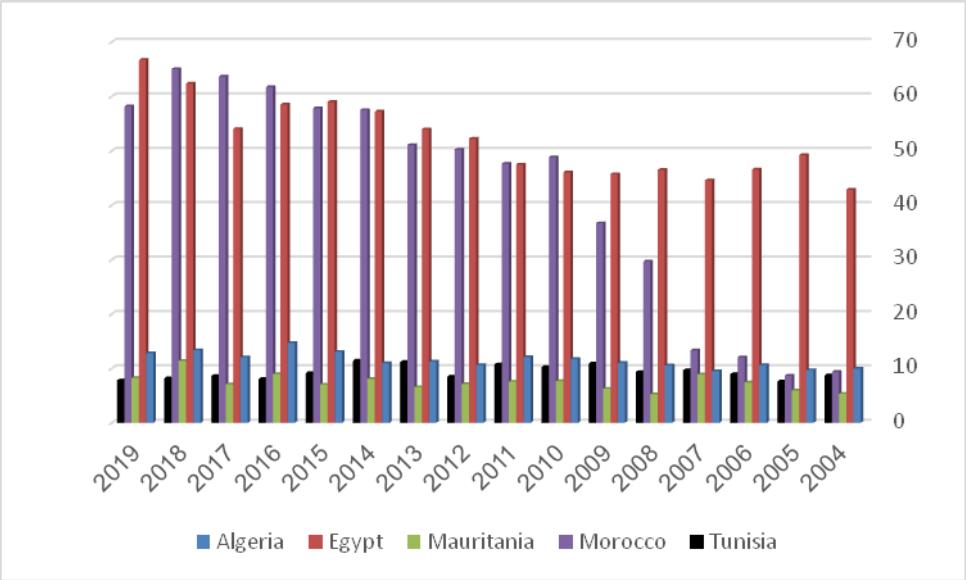

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-15

نلاحظ من الاعمدة البيانية وعلى طول سنوات الدراسة ان مصر كانت من بين احسن الدول في قطاع النقل البحري عكس ما كانت عليه موريتانيا التي عانت في هذا القطاع بينما باقي الدول بقيت متذبذبة في نتائجها.

3. الاشتراكات الخلوية المتنقلة:

اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل هي اشتراكات في خدمة عامة للهاتف المحمول توفر الوصول إلى شبكة الهاتف العامة باستخدام التكنولوجيا الخلوية. يتضمن المؤشر (وينقسم إلى) عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد حسابات الدفع المسبق النشطة (أي التي تم استخدامها خلال الأشهر الثلاثة الماضية). ينطبق المؤشر على جميع الاشتراكات الخلوية المتنقلة التي تقدم الاتصالات الصوتية. وهو يستثني الاشتراكات عبر بطاقات البيانات أو أجهزة المودم USB والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة والراديو المتنقل الخاص عبر قنوات الاتصال والتليفون وخدمات الاستدعاء الراديو والقياس عن بُعد.

الجدول 2-16: الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل شخص في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	14,934	41,211	62,417	80,670	77,831	92,630	91,113	97,148	4100,38	103,610	111,238	108,808	116,004	110,767	111,664
مصر	10,304	18,046	23,416	38,467	51,844	68,222	85,379	98,693	112,006	112,782	105,409	101,702	103,541	106,755	95,286
موريتانيا	17,773	24,655	34,066	44,151	63,466	64,308	79,447	92,111	108,604	104,471	95,482	90,069	86,805	95,133	103,706
المغرب	31,003	40,691	51,955	64,271	72,346	79,271	98,883	111,506	117,371	125,828	129,018	124,279	118,184	123,424	124,171
تونس	37,273	756,20	71,942	76,107	82,598	93,077	104,503	115,321	118,409	116,063	129,109	130,554	126,346	125,369	127,707

Source: World Development Indicators

يتضح من الجدول ان مصر سجلت أقل نسبة في مؤشر الاشتراكات الخلوية المتنقلة سنة 2004، وان تونس حققت أعلى نسبة سنة 2005، وباقي الدول الاخرة يتروح معدل مؤشر الاتصال الخلوي بين 14إلى 130.

الشكل 2-16: الاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل شخص في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018

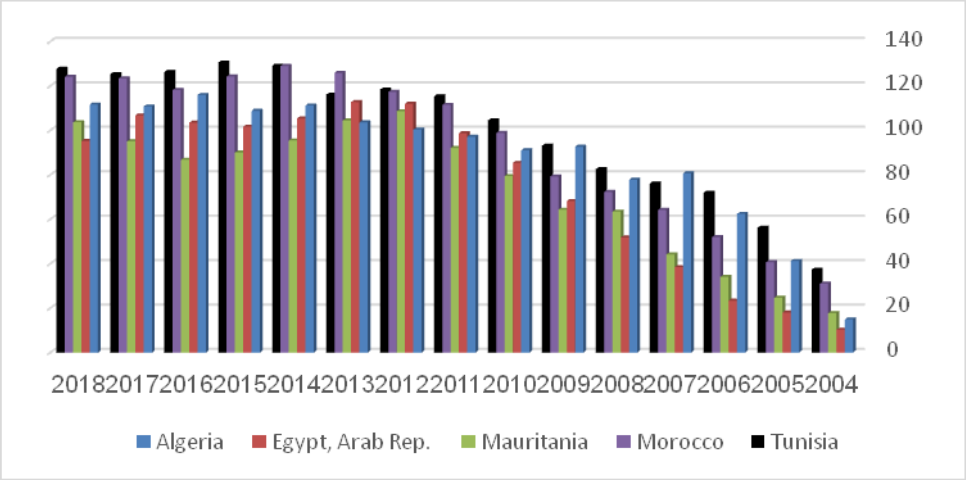

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-16

بمقارنة الدول ببعضها البعض تبين لنا ان تونس و المغرب تنافسا على الصدارة في جودة خدمات الهاتف على مدى سنوات الدراسة بينما موريتانيا و مصر كانا محتلين المركزين الاخيرين عكس ما كانت عليه الجزائر بتحسين خدمتها مما جعلها تحتل المركز الاول عام 2007 مقارنة بالدول المذكورة.

4. الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت:

مستخدمو الإنترنت هم أفراد استخدموا الإنترنت (من أي مكان) في الأشهر الثلاثة الماضية. يمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو جهاز ألعاب أو تلفزيون رقمي إلخ.

الجدول 2-17: الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018 (٪ من السكان)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	4.6344	5.843	7.37598	9.451	10.1	11.2	12.5	14.9	18.2	22.5	29.5	38.2	42.945	47.691	49.0384
مصر	11.92	12.75	13.66	16.03	18.1	20	21.6	25.6	26.4	29.4	33.894	37.81938	41.248	44.950	46.9243
موريتانيا	0.482	0.6699	0.97966	1.4336	1.87	2.28	4	4.5	5	6.2	10.7	15.19913	18	20.807	21.732
المغرب	11.61	15.084	19.7711	21.5	33.1	41.3	52	46.1	55.416	56	8.56	57.08	58.271	61.762	64,8038
تونس	8.5288	9.6550	12.9864	17.1	27.5	34.8	36.8	39.1	41.441	43.8	46.16	46.5	49.599	46.190	64,1908

Source: World Development Indicators

من خلال تحليل الجدول يتضح ان موريتانيا تعاني من استعمال الانترنت حيث سجلت أقل نسبة 0.481 % سنة 2004، بينما المغرب في سنة 2018 تحصلت على اعلى نسبة الافراد الذين يستخدمون الانترنت، وبمايخص كل من مصر، الجزائر، تونس، فتتروح نسبهم بين 4.643% الى غاية 61.76%.

الشكل 2-17: الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الدول محل الدراسة للفترة 2004-2018 (٪ من السكان)

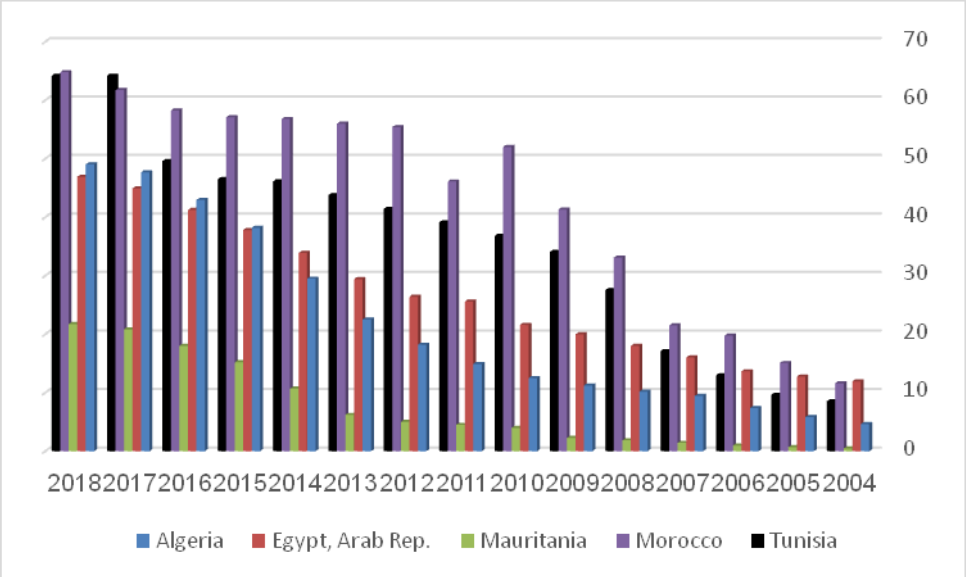

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-17

عند قراءة المخطط نقول ان المغرب لها اكثر اشخاص مستخدمين للإنترنت مقارنة بالدول الاخرى بينما موريتانيا كانت الاقل استخداما للإنترنت.

5. حركة ميناء الحاويات:

تقيس حركة حاويات الموانئ تدفق الحاويات من وسائط النقل البري إلى البحري ، والعكس بالعكس، بوحدات مكافئة عشرين قدمًا (TEUs)، وهي حاوية ذات حجم قياسي. تشير البيانات إلى الشحن الساحلي وكذلك الرحلات الدولية. تُحسب حركة النقل العابر على أنها مصعدين في الميناء الوسيط (مرة لتفريغ الحمولة ومرة أخرى كرافعة للخارج) وتشمل الوحدات الفارغة.

الجدول 2-18: حركة ميناء الحاويات في الدول محل الدراسة للفترة 2008-2018 (حاوية مكافئة 20 قدمًا)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	2251	2500	1114	1083	1083	1142	1248	1243	1256	1451	1465
مصر	6099	6250	6833	6514	7434	7345	7897	7186	7377	6151	6151
موريتانيا	5747	6226	6570	6950	7222	7270	7270	7270	7270	8840	9016
المغرب	9193	1222	2800	3033	2964	3526	4075	3965	3979	4510	4763
تونس	4247	4188	3496	3750	3750	3750	3750	3750	3750	4805	4933

Source: World Development Indicators

من الجدول يتبن ان موريتانيا قد سجلت اقل نسبة في حركة الميناء للحاويات سنة 2008، واعلى حركة في هذا المؤشر كانت من نصيب دولة مصر في عام 2014، ولكن الدول الاخرة فكان يتراوح مؤشر حركة ميناء الحاويات بين 225140 إلى473500 .

الشكل 2-18: حركة ميناء الحاويات في الدول محل الدراسة للفترة 2008-2018 (حاوية مكافئة 20 قدمًا)

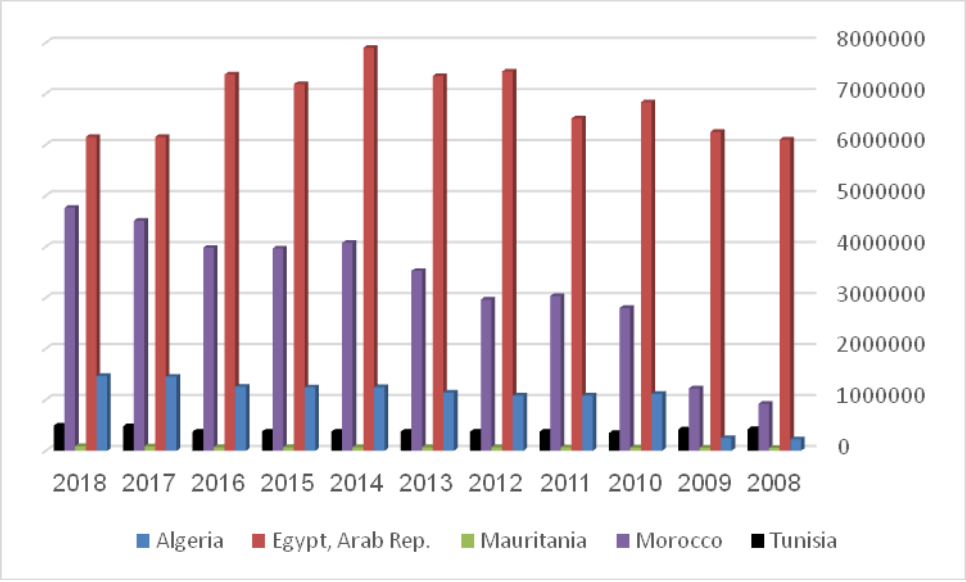

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-18

سجلت مصر اكثر حركة في ميناء الحاويات بين دول الدراسة تليها المغرب ، بينما موريتانيا كانت الاقل حركة في رفع و حمولة الحاويات.

المبحث الثاني

تحليل أثر تدابير تيسير التجارة في التنافسية لمجموعة من الدول العربية

يقدم هذا المحور مجموعة من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصدرها عدة منظمات ومؤسسات دولية ، كمؤشر تنويع الصادرات ومؤشر تنافسية.

المطلب الأول : التنافسية العالمية:

يحلل مؤشر التنافسية العالمية GCI القدرة التنافسية عبر 12 عمودًا: المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وكفاءة سوق العمل وتنمية الأسواق المالية والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق وتطور الأعمال والابتكار. يتم تنظيمها بدورها إلى ثلاثة أقسام فرعية تتفق مع ثلاث مراحل رئيسية من التطوير: المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، وعوامل الابتكار والتطور. يتم إعطاء المؤشرات الفرعية الثلاثة أوزان مختلفة في حساب المؤشر العام، اعتمادًا على مرحلة تطور كل اقتصاد ، وفقًا لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحصة الصادرات التي تمثلها المواد الخام المعدنية[1]:

1. حالة الجزائر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-19: التنافسية العالمية للجزائر للفترة 2005-2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	3.46	3.8	3.91	3.71	3.95	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08	3.97	3.98	4.07

Source: www.unido.org

نلاحظ من خلال تقارير التنافسية والمؤشرات المرتبطة بها أن التنافسية في الجزائر في تحسن مستمر منذ 2005 وحتى 2017.

[1] .https://tcdata360.worldbank.org/indicators/gci?country=BRA&indicator=631&viz=line_chart&years=2007,2017

الشكل 2-19: التنافسية العالمية وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017

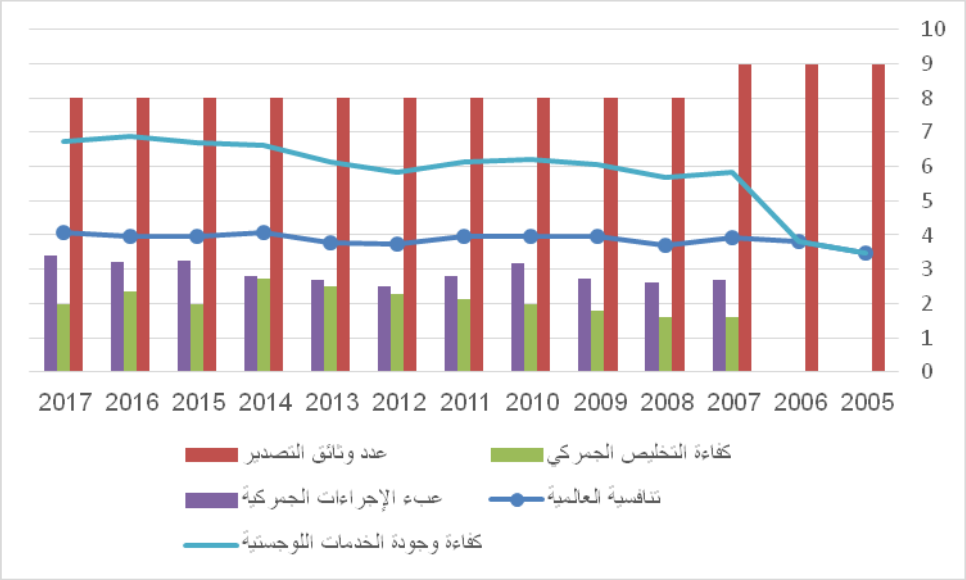

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

إن تحسن تنافسية الاقتصادية في الجزائر تزامن مع زيادة كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية وقد عزز عوامل التنافسية الاقتصادية تحسن كفاءة التخليص الجمركي وإدارة الحدود وكذا خفض تكلفة التصدير.

الشكل 2-20: التنافسية العالمية وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017

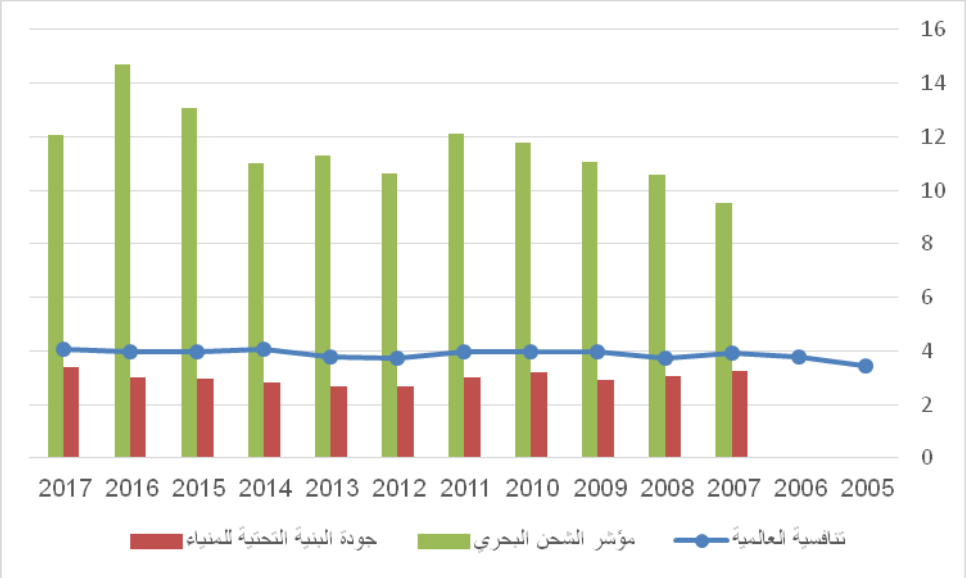

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

أما فيما تعلق بمؤشرات الصلبة لتيسير التجارة نسجل أن التحسن الأداء في مؤشر الشحن البحري تزامن مع تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ، كما ساهمت جودة البنية التحتية في الميناء في تعزيز التنافسية.

2. حالة مصر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-20: التنافسية العالمية للمصر للفترة 2005-2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	3.92	4.07	3.96	3.98	4.04	4	3.88	3.73	3.63	3.60	3.66	3.67	3.90

Source: www.unido.org

نلاحظ أن التنافسية الاقتصادية في مصر تحسنت حتى العام 2009، وبعدها بدأت في الانخفاض عن مستويات الأداء السابقة حتى العام 2016.

الشكل 2-21: التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2017

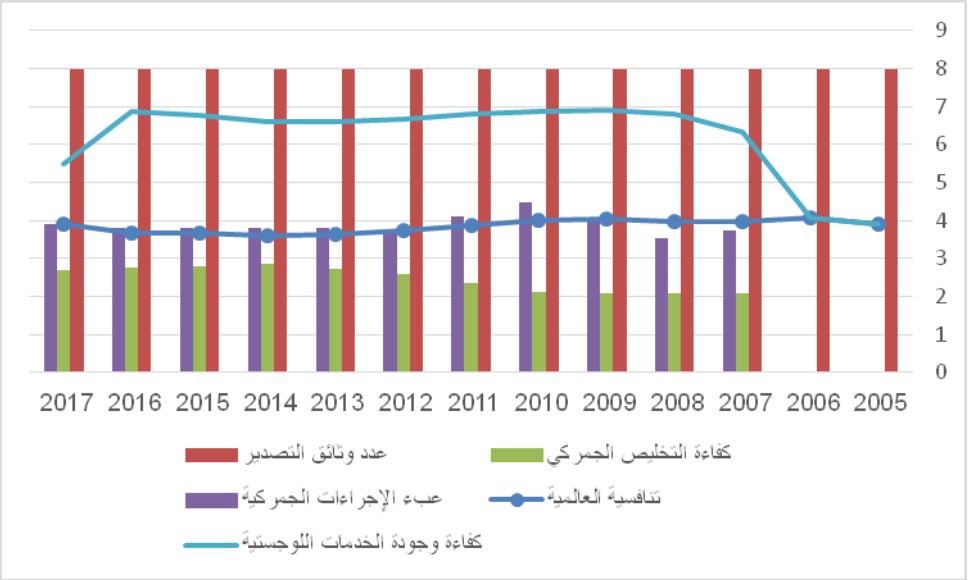

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

إن تحسن تنافسية الاقتصادية في مصر من سنة 2005 وحتى العام 2009 كان مقترنا بتحسن أغلب مؤشرات الناعمة لتيسير التجارة خاصة كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى تحسن كفاءة الإجراءات الجمركية، وبعد العام 2009 شهدت التنافسية في مصر انخفاضا حتى سنة 2016 وكان ذلك مرتبطا على وجه الخصوص بتدهور أداء وكفاءة جودة الخدمات اللوجستية.

الشكل 2-22: التنافسية العالمية وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2017

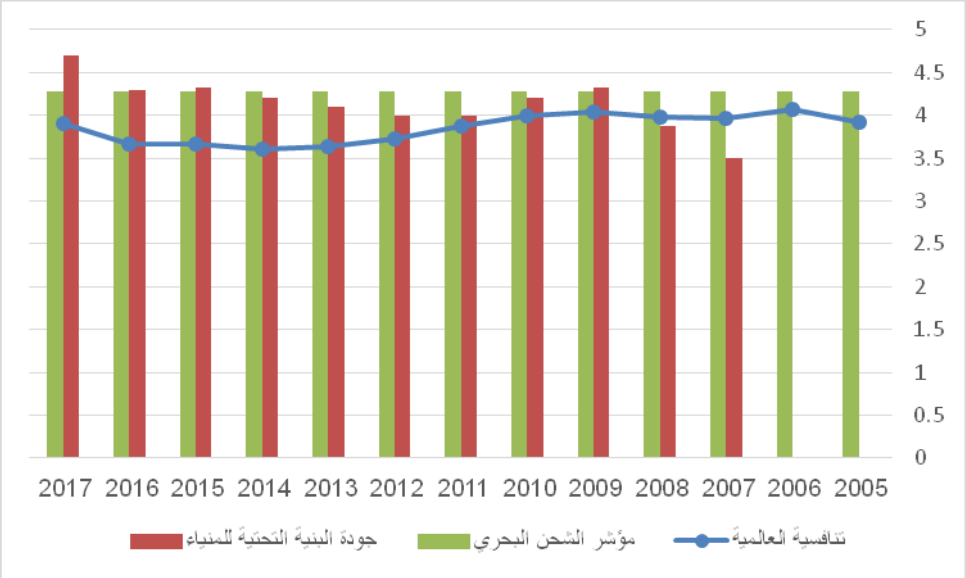

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

تحسن التنافسية العالمية في مصر متزامن مع التطور في جودة البنية التحتية للميناء ، كما ساعد مؤشر الشحن البحري في تعزيز التنافسية.

3. حالة المغرب:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-21: التنافسية العالمية للمغرب للفترة 2005-2017.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المغرب	3.96	4.01	4.08	4.08	4.03	4.08	4.16	4.15	4.11	4.21	4.16	4.20	4.24

Source: www.unido.org

نلاحظ أن الاقتصاد المغربي قد أحرز تقدما مهما فيما تعلق بالتنافسية الاقتصادية بمختلف أبعادها وقد سجل أعلى قيمة للمؤشر سنة 2017.

الشكل 2-23: التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2017

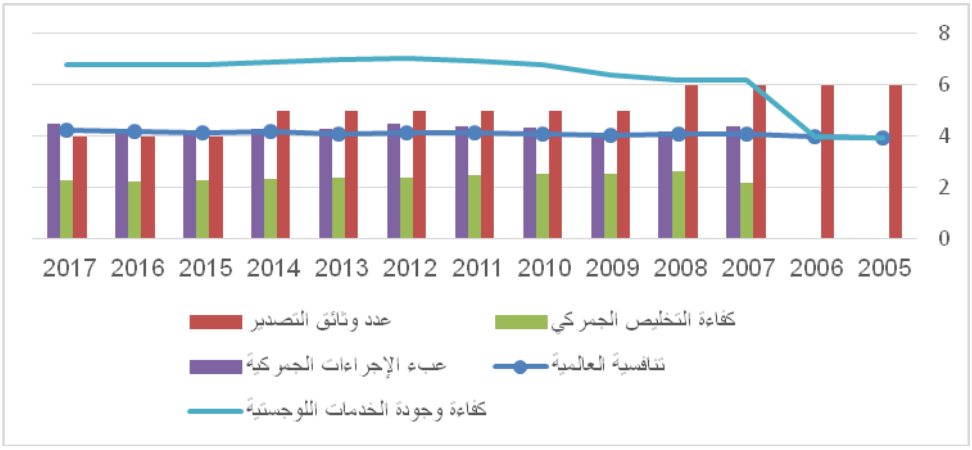

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بتقليل عدد وثائق التصدير تزيد التنافسية الاقتصادية ، بينما كلما كان هناك تحسن في كفاءة و جودة الخدمات اللوجستية يتزامن معه تحسن في تنافسية الاقتصاد المغربي.

الشكل 2–24: التنافسية العالمية وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005–2018

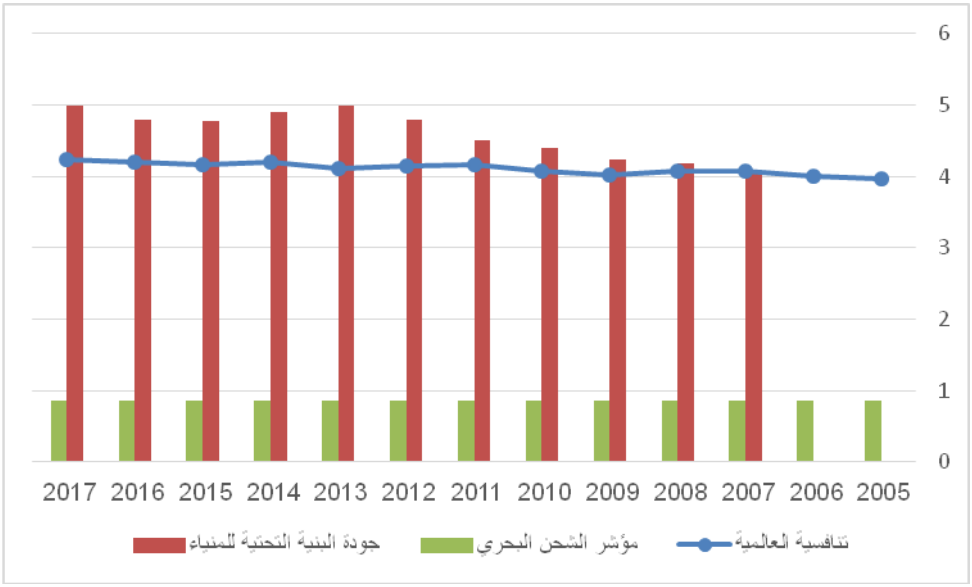

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ أن هناك ارتباطا بين تحسن جودة البنية التحتية للميناء والتنافسية الاقتصادية في المغرب.

4. حالة تونس :

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لتونس خلال الفترة 2005–2017.

الجدول 2–22: التنافسية العالمية لتونس للفترة 2005–2017.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تونس	4.32	4.7	4.71	4.59	4.58	4.50	4.65	4.47	4.06	3.96	3.93	3.92	3.93

Source: www.unido.org

بتحليل الجدول اعلاه تبين لنا ان تونس كان هناك تنافسية اقتصادية لانها تدهورت من بداية سنة 2013 الى ان وصلت الى 3.93 عام 2017 وهي تعتبر اقل قيمة لها في سنوات الدراسة.

الشكل 2-25: التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2017

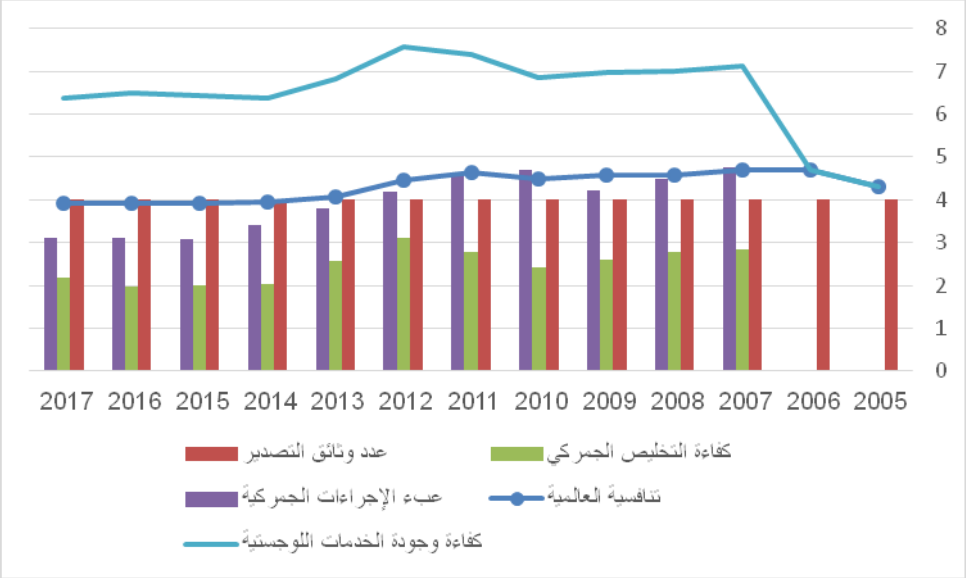

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

عند انخفاض كفاءة التخليص الجمركي تقل التنافسية الاقتصادية ، ومع التسهيل في العمليات الجمركية والتطوير في الخدمات اللوجستية يتزامن معها زيادة في التنافسية العالمية.

5. حالة موريتانيا:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية موريتانيا خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-23: التنافسية العالمية لموريتانيا للفترة 2005-2017.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المغرب	3,2	3.3	3,1	3,3	3,1	3,2	3,3	3,2	3	3	2,9	3,1	3,23

Source: www.unido.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد موريتانيا قد أحرز تقدما مهما فيما تعلق بالتنافسية الصناعية بمختلف أبعادها وقد سجل أعلى قيمة للمؤشر سنة 2006 و 2011.

الشكل 2-26: التنافسية العالمية تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2017.

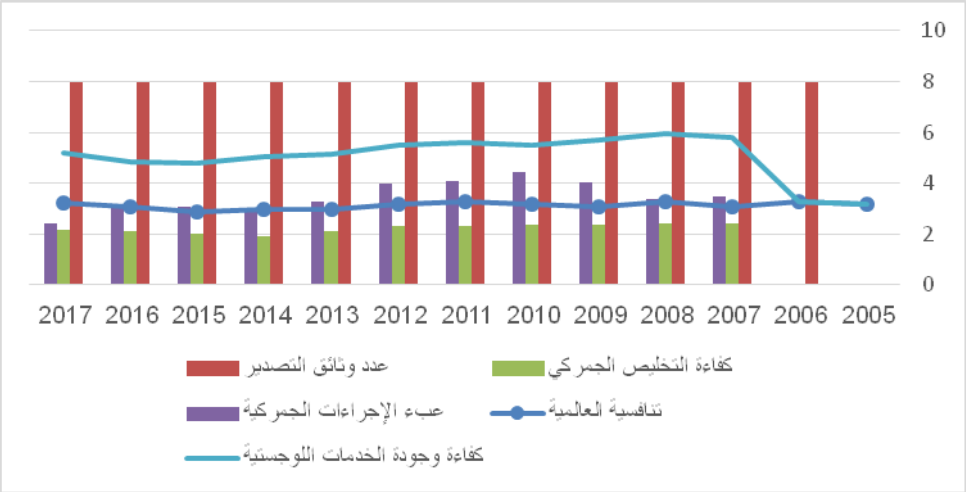

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بخفض عبء الاجراءات الجمركية تكون هناك تنافسية عالمية ، وبزيادة في كفاءة و جودة الخدمات اللوجستية يتزامن معها ارتفاع في التنافسية.

الشكل 2-27: التنافسية العالمية وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2017

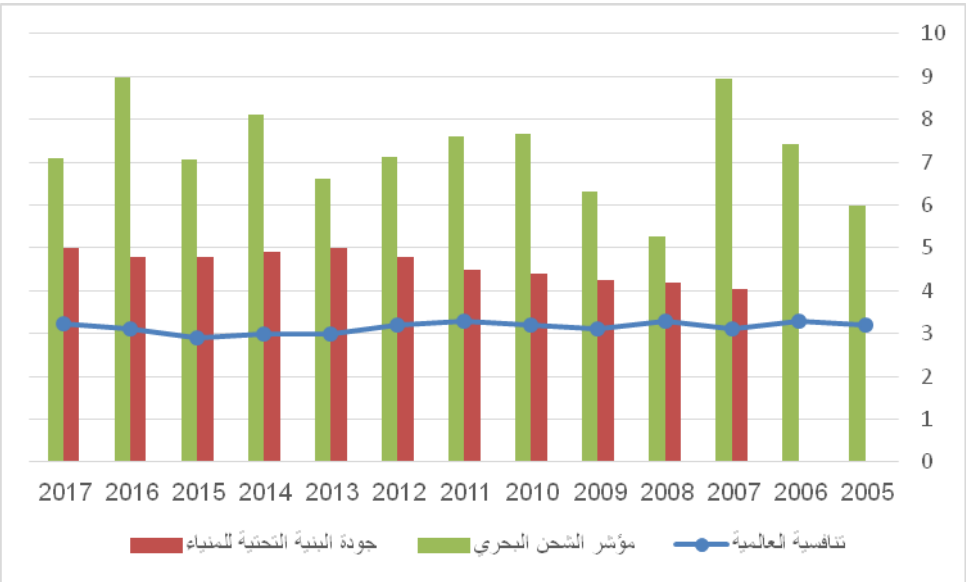

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

تكون هناك تنافسية عالمية عند توفير بنية تحتية جيدة للميناء و هذا مما يسهل في العمليات التجارية سواء خارج او داخل البلاد.

المطلب الثاني : القدرة التنافسية التصديرية (التوسع في المنتجات):

القدرة التنافسية التصديرية التغيير في صادرات المنطقة فيما يتعلق بالتغيرات في الصادرات العالمية. إذا ارتفعت الصادرات العالمية وارتفعت صادرات المنطقة بمقدار مماثل ، فلا يوجد أي تغيير في قدرتها التنافسية التصديرية. ولكن إذا ارتفعت صادرات المنطقة أكثر من الصادرات العالمية ، فإن المنطقة أصبحت أكثر قدرة على المنافسة.

وتتضمن التوسع في المنتجات ، التوسع في الأسواق الجغرافية ، حصة سوق التصدير نتيجة الحوافز والنمو في الحصة السوقية بالإضافة إلى النمو في الصادرات.[1]

1. حالة الجزائر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة 2006-2018.

الجدول 2-24: التوسع في المنتجات للجزائر للفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	9,851	-3,802	21,484	-23,557	5,364	11,455	6,236	1,042	-3,824	-28,90	-18,96	13,655	13,184

Source: www.unido.org

نلاحظ من الجدول اعلاه انه هناك ارتفاع في توسع المنتجات الجزائر في سنة 2017 ،وبينما سنة 2015 هناك انخفاض في توسع منتجاتها وهذا يعود الى خروج الكثير من الصناعات المحلية من السوق بسب دخول المنتجات الاجنبية للأسواق المحلية.

الشكل 2-28: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018

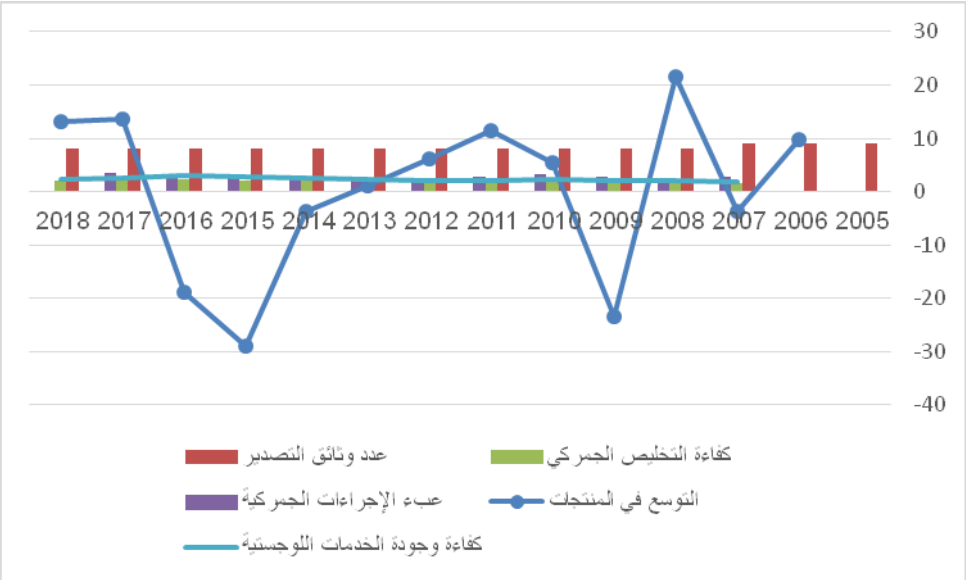

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ أن تحسن كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية كان له أثر سالبا على التوسع في المنتجات ، وقد يُعزى هذا الأمر إلى منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية – في ظل الظروف المتحسنة فيما تعلق باللوجستيك المرتبط بتدفقات التجارة– مما يُؤدي إلى خروج الكثير من الصناعات المحلية من السوق.

الشكل 2-29: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018

[1] . https://mec.worldbank.org/

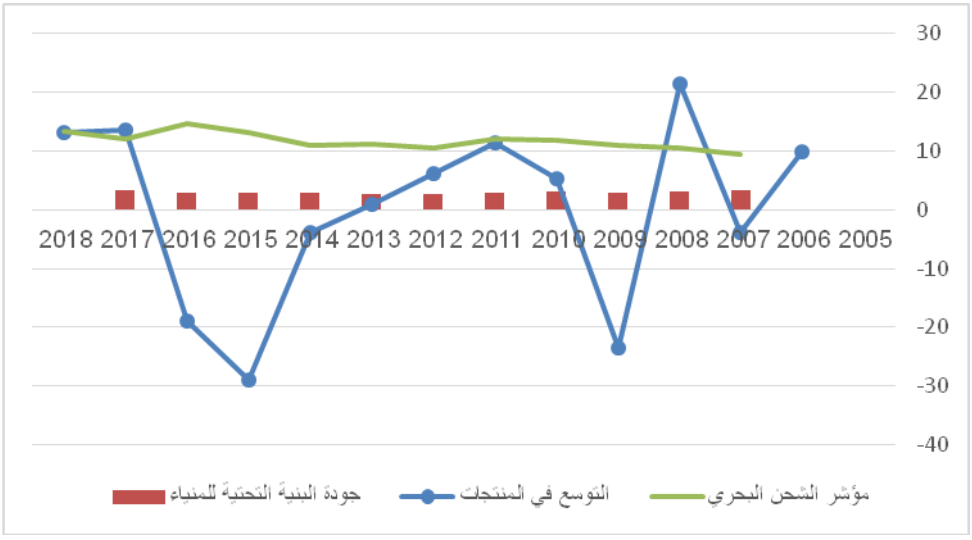

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ أنه كلما تحسنت مؤشرات البنية الصلبة لتيسير التجارة ساهم ذلك في تحسين الظروف وعوامل التدفق للسلع الأجنبية ، كما أن هذه العوامل تمنح الواردات مزايا تنافسية سعرية تُمكنها من منافسة المنتج المحلي وقد يكون ذلك سببا في خروج بعض الصناعات والمنتجات من المنافسة سواء في السوق المحلي أو الأجنبي ، وهو ما يُقابله عدم توسع في المنتجات.

2. حالة مصر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2006-2018.

الجدول 2-25: التوسع في المنتجات لمصر للفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	9,851	-3,802	21,487	-23,557	5,364	11,455	6,236	1,042	-3,824	-28,903	-18,96	13,655	13,184

Source: www.unido.org

بتحليل الجدول اعلاه نقول ان مصر كان فيها توسع في المنتجات عام 2008 و هذا راجع الى التقليل في الصادرات الخارجية ، بينما في سنة 2015 نلاحظ انخفاض في المنتجات بمقدار 28.903-.

الشكل 2-30: التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2006-2018

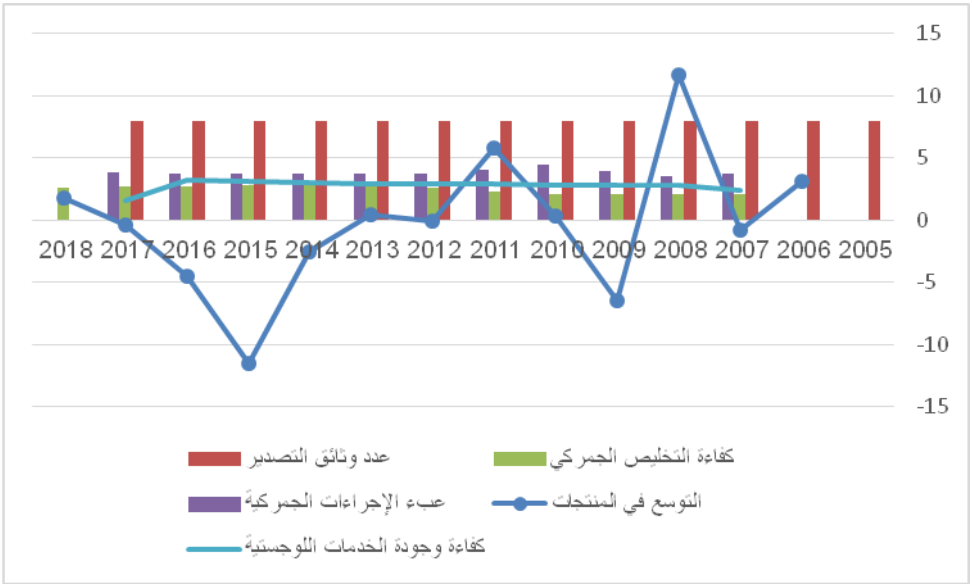

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

عند التحسن في كفاءة التخليص الجمركي يكون هناك أثر سلبي على التوسع في المنتجات ، وقد يؤدي هذا الأمر إلى منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية ، و في وجود توسع في المنتجات يكون هناك ارتفاع في عبء الاجراءات الجمركية.

الشكل 2-31: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2006-2018

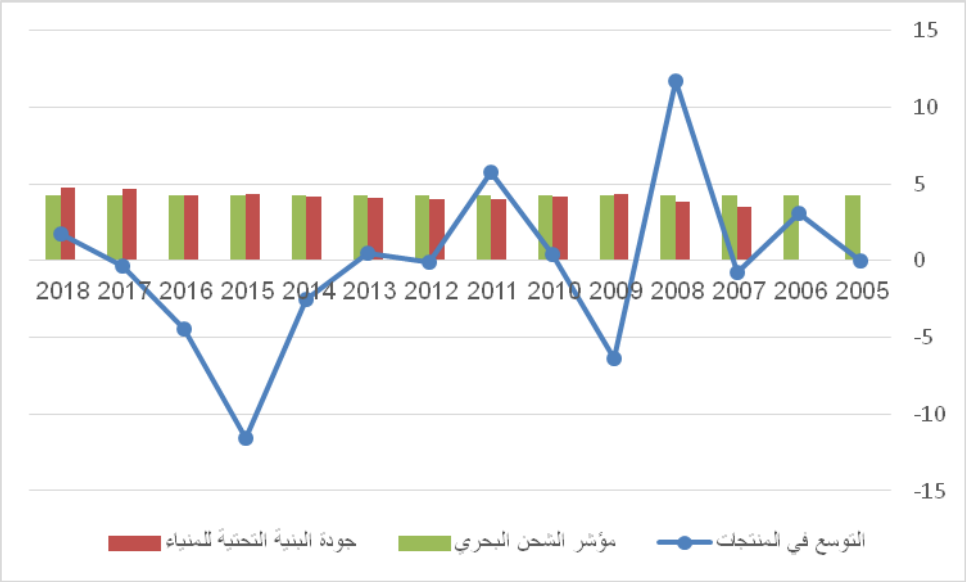

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بقراءة لشكل نلاحظ زيادة في مؤشرات البنية الصلبة يساهم في دخول السلع الأجنبية مما يمكنها على منافسة المنتج المحلي ، و هذا يؤدي على عدم التوسع في المنتجات.

3. حالة المغرب:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال الفترة 2006-2018.

الجدول 2-26: التوسع في المنتجات للمغرب للفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المغرب	-5,387	1,339	11,823	-4,959	-5,348	1,017	-2,771	-2,460	1,359	8,597	0,445	-7,511	-1,050

Source: www.unido.org

من خلال دراسة الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع في توسع المنتجات المغرب في سنة 2008 ،وبينما سنة 2017 هناك انخفاض في توسع منتجاتها وهذا يعود الى خروج الكثير من الصناعات المحلية من السوق بسب دخول المنتجات الاجنبية للأسواق المحلية.

الشكل 2–32: التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006–2018

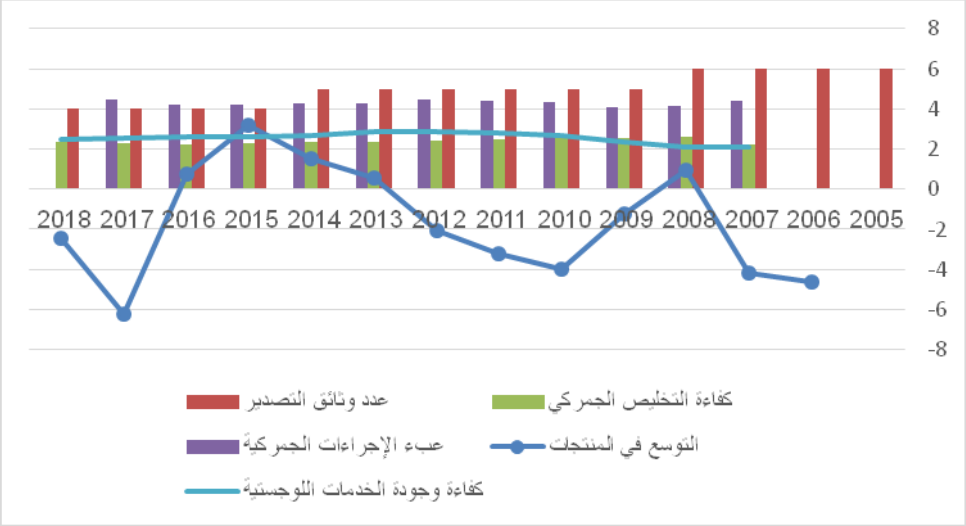

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

عند انخفاض عبء الاجراءات الجمركية يكون هناك توسع في المنتجات مما يؤدي الى توفير تنافسية في الاسواق المحلية و الاجنبية ، والعكس صحيح ، الذي يؤدي بدورة الى خروج المنتج المحلي من السوق في حالة ما اذا كانت دخول المنتج الاجنبي الى السوق بأسعار تنافسية.

الشكل 2–33: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006–2018

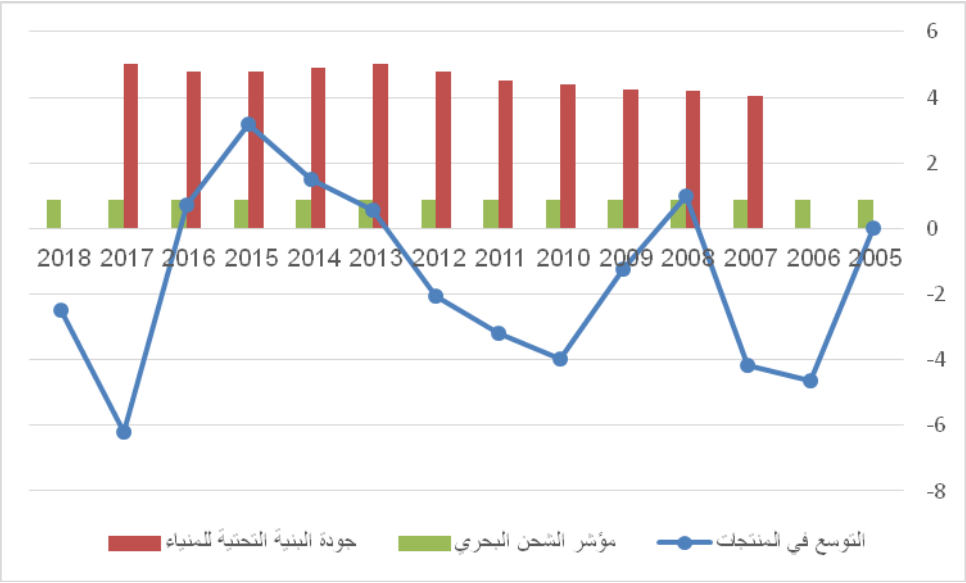

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

يكون هناك توسع في المنتجات عند انخفاض في مؤشر الشحن البحري و التحسين في البنية التحتية للميناء ، بالتسريع في نقل و تحميل السلع.

4. حالة تونس:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لتونس خلال الفترة 2006-2018.

الجدول 2-27: التوسع في المنتجات لتونس للفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تونس	-4,652	-4,181	0,976	-1,233	-3,987	-3,192	-2,046	0,578	1,494	3,198	0,724	-6,208	-2,469

Source: www.unido.org

نلاحظ من الجدول اعلاه انه هناك ارتفاع في توسع المنتجات تونس في سنة 2015 ،وبينما سنة 2017 هناك انخفاض في توسع منتجاتها ، ان دخول المنتجات الاجنبية للأسواق المحلية يؤدي الى انخفاض منتجات محلية.

الشكل 2-34: التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2006-2018

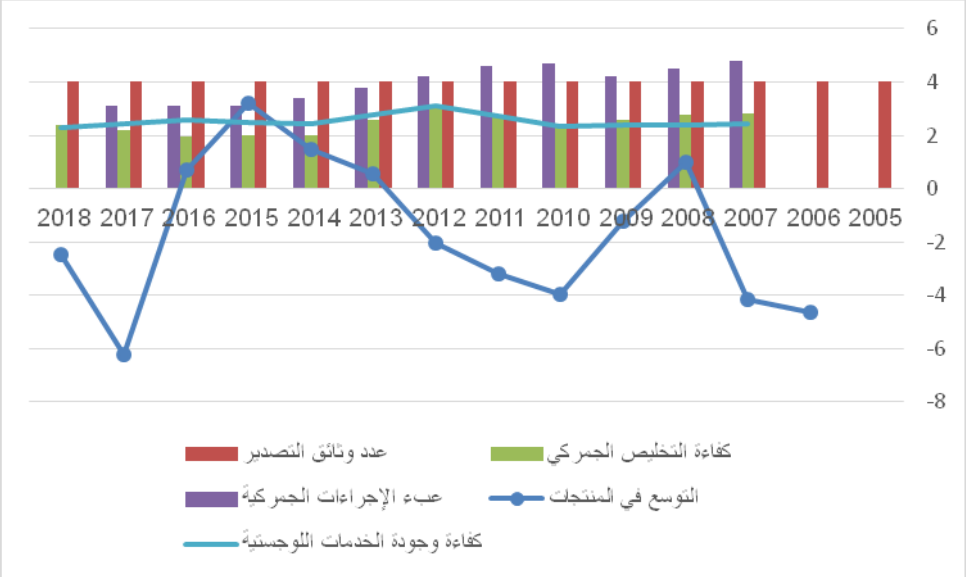

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بتوفير خدمات لوجستية جيدة تتدفق الى الاسواق منتجات محلية و اجنبية مما يجعل هناك منافسة اقتصادية و توسع كبير في المنتجات مع انخفاض الاسعار ، وقد يؤدي هذا الى خروج بعض المنتجات المحلي.

الشكل 2–35: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2006–2018

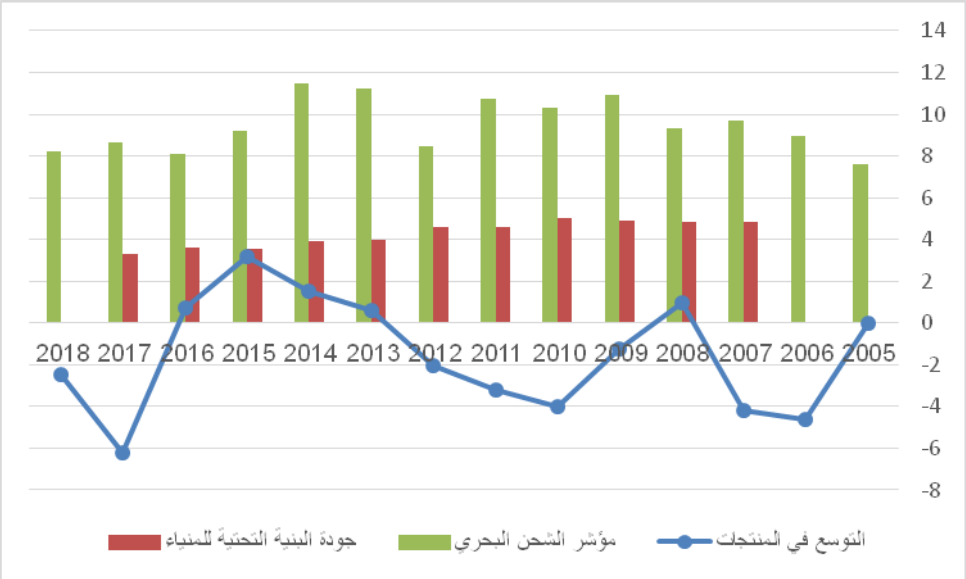

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

هناك علاقة طرديّة بين مؤشر الشحن البحري والتوسع في المنتجات ، حيث عندما يكون هناك سرعة في عمليات الشحن وسهولة في نقل السلع يكون هناك توسع في المنتجات ، بينما تؤثر جودة البنية التحتية للميناء سلبا على التوسع في المنتجات.

5. حالة موريتانيا:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية موريتانيا خلال الفترة 2006–2018.

الجدول 2–28: التوسع في المنتجات لموريتانيا للفترة 2006–2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
موريتانيا	-1,599	4.570	919,58	-2,849	15,217	9,648	-10,599	2,378	-10,849	-12,065	-0,359	4,571	2-6,63

Source: www.unido.org

من خلال قراءة الجدول اعلاه تبين لنا ان موريتانيا في سنة 2015 تعاني من تدهور في توسع منتجاتها وهذا يعود الى دخول المنتجات الاجنبية ، وتحسنه خلال سنة 2008 وهذا راجع الى نقص منتوجات اجنبية.

الشكل 2-36: التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2006-2018

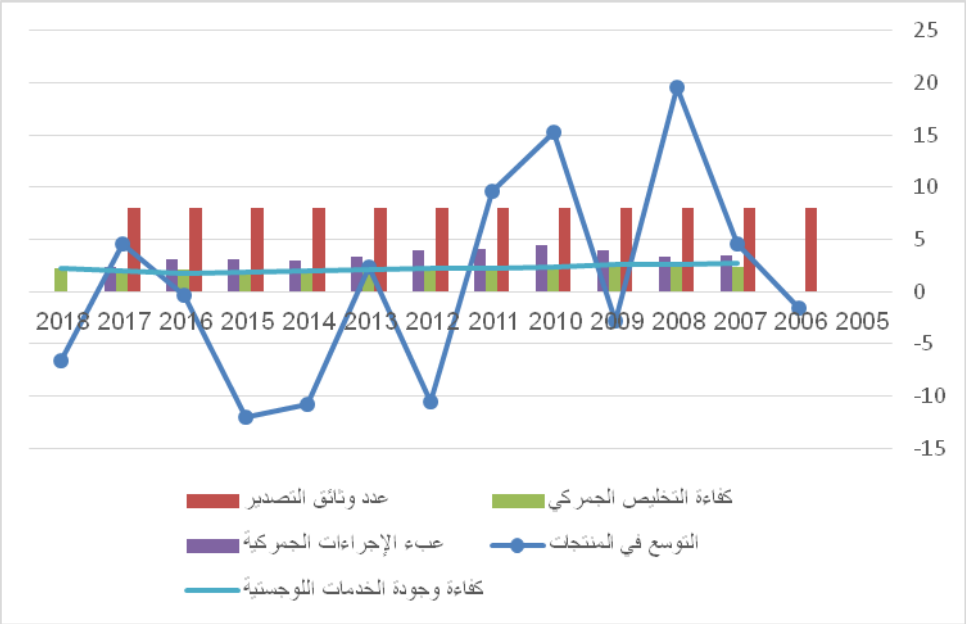

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بتدهور كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية فإن التوسع في المنتجات ينخفض ، مما يجعل السلع الاجنبية قليلة ، بينما عند تحسن عبء الاجراءات الجمركية تغزو السلع الاجنبية الاسواق المحلية و يكون هناك منافسة اقتصادية و توسع في المنتجات.

الشكل 2-37: التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2006-2018

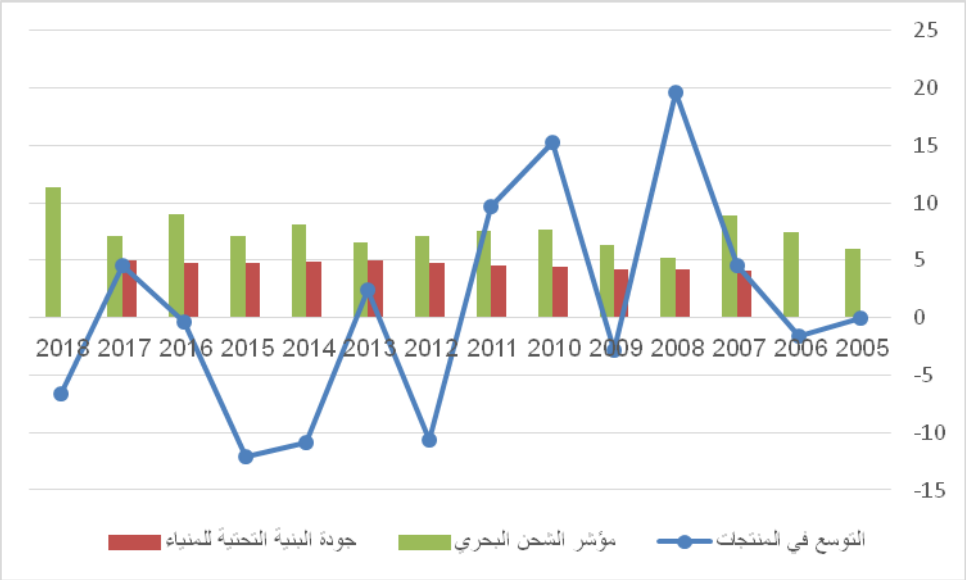

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

عند وجود توسع في المنتجات في الاسواق المحلية نقول ان جودة البنية التحتية للميناء جيدة ، وهذا يدل على ان الدولة منفتحة على السوق العالمية ، بينما مؤشر الشحن البحري له علاقة عكسية بالتوسع في المنتجات.

المطلب الثالث : اختراق أسواق التصدير:

يقيس هذا المؤشر مدى وصول صادرات الدولة إلى الأسواق المثبتة بالفعل. يتم حسابه على أنه عدد البلدان التي يصدر إليها المراسل منتجًا معينًا مقسومًا على عدد البلدان التي أبلغت عن استيراد المنتج في ذلك العام. قد يشير اختراق الصادرات المنخفض إلى وجود حواجز أمام التجارة تمنع الشركات من زيادة عدد الأسواق التي تصدر إليها. [1]

1. حالة الجزائر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة 2006-2017.

الجدول 2-29: اختراق أسواق التصدير للجزائر للفترة 2006-2017.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	1,744218	1,776596	1,79461	1,751	1,8042	1,739413	1,763851	1,776091	1,795724	1,731338	1,8469	1,895589

Source: https://mec.worldbank.org

نلاحظ أن الجزائر قد تحسنت إمكانيتها في اختراق أسواق التصدير، والاستحواذ على الحصص السوقية في الأسواق الأجنبية ووصول صادرتها الي الاسواق المثبتة بالفعل، وعدم وجود حواجز امام التجارة.

الشكل 2-38: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017

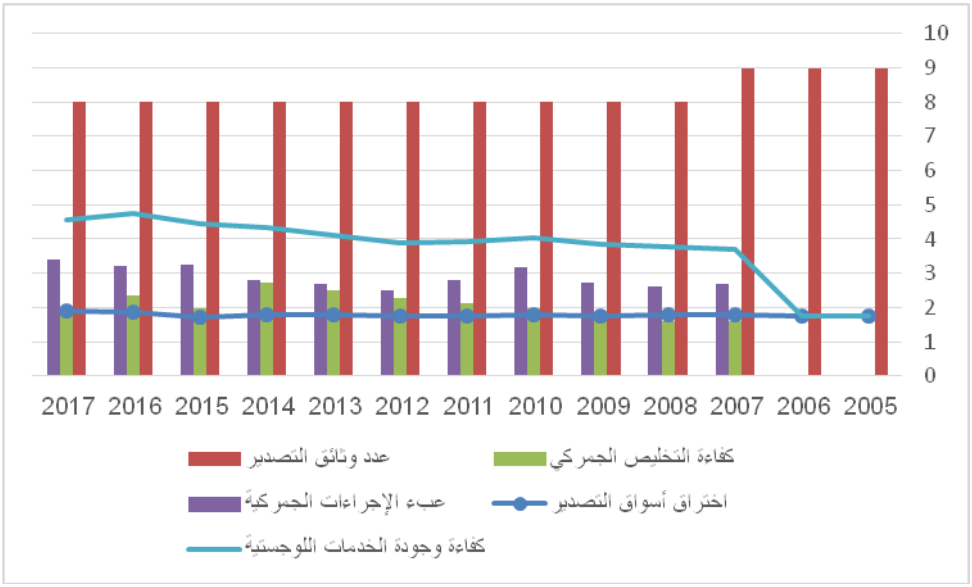

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

[1].https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/LTST/endyear/LTST/indicator/NDX-XPRT-MKT-PNRTTN

إن تحسن تدابير تيسير التجارة للبنية الناعمة ساهم بشكل ملحوظ في ترقية قدرات السلع التصديرية الجزائرية في اختراق الأسواق والاستحواذ على حصص سوقية في العالم الخارجي، وذلك من خلال المزايا السعرية التي تتحقق ارتباطا بتحسن جودة خدمات اللوجستية.

الشكل 2-39: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017

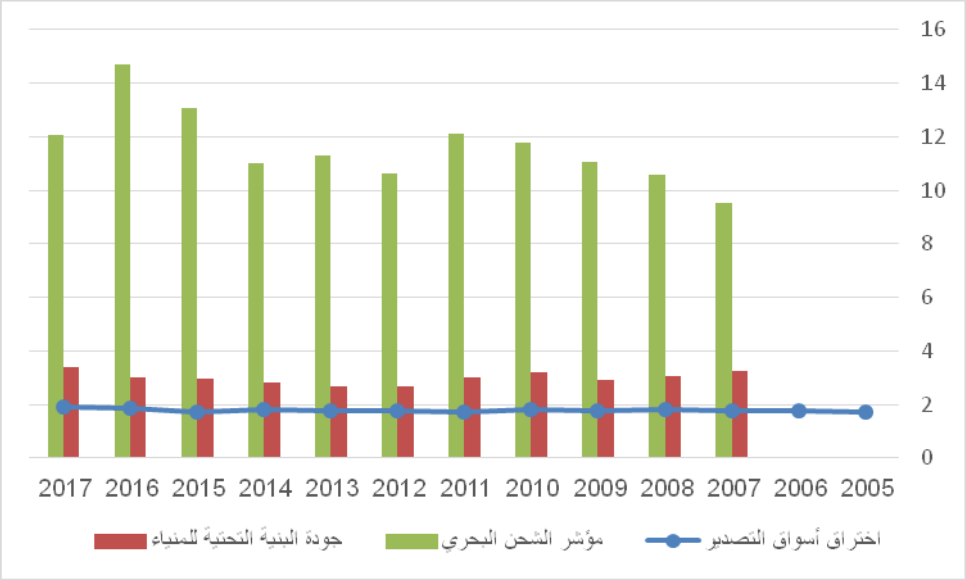

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

جودة البنية التحتية للميناء ومؤشر الشحن البحري تساعد الشركات على اختراق أسواق التصدير.

2. حالة مصر:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-30: اختراق أسواق التصدير لمصر للفترة 2005-2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	5,75249	5,94216	6,42226	6,52127	6,40961	6,64121	6,31061	6,38288	6,70277	6,72599	6,57989	6,77241	7,15373

Source: https://mec.worldbank.org

من الجدول نلاحظ أن مصر قد تحسنت إمكانيتها في اختراق أسواق التصدير، والاستحواذ على الحصص السوقية في الأسواق الأجنبية ووصول صادرتها الي الاسواق المثبتة بالفعل، وعدم وجود حواجز امام التجارة أو زيادة عدد الأسواق التي تصدر إليها.

الشكل 2-40: اختراق أسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2017

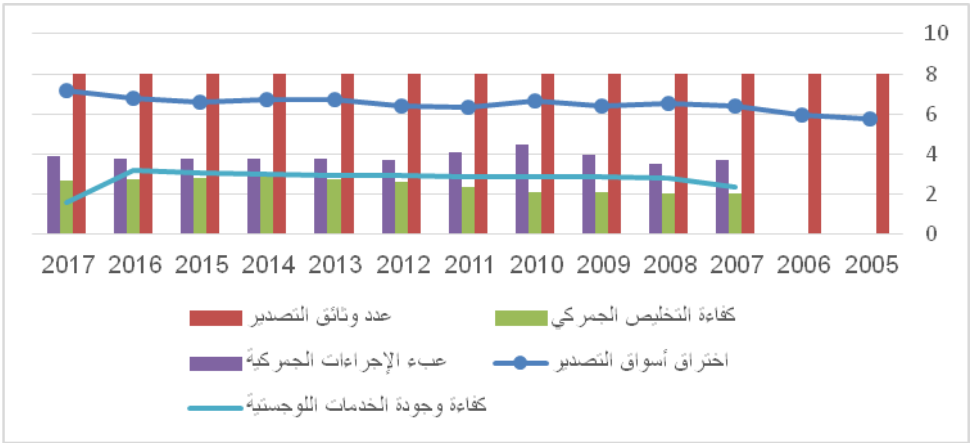

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

وجود علاقة طرديّة بين مؤشرات تيسير التجارة و اختراق أسواق التصدير ، فكما زادت هاته المؤشرات يكون هناك اختراق اكثر لأسواق التصدير.

الشكل 2-41: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر للفترة 2005-2018

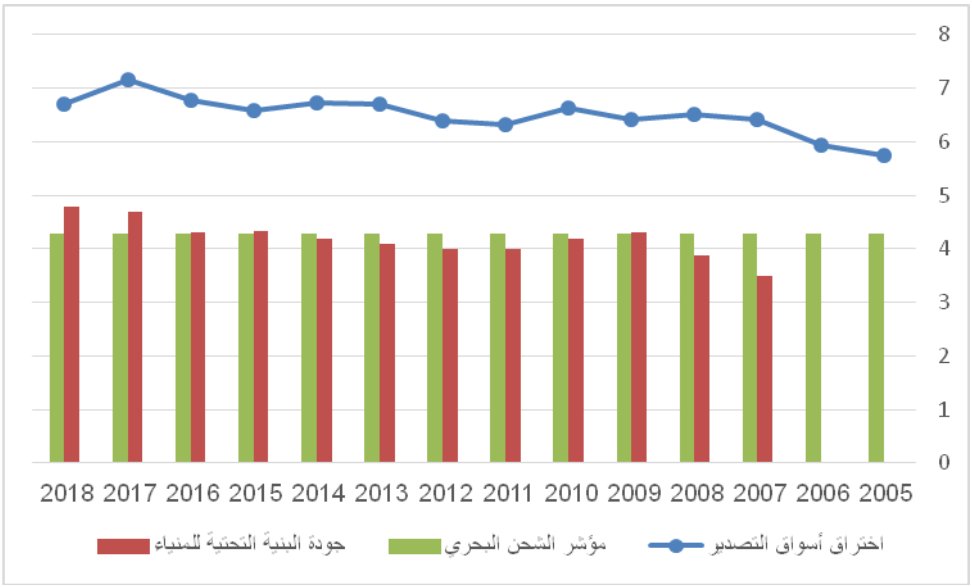

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

كلما كانت جودة البنية التحتية للميناء اكبر كلما زاد وصول صادرات الدولة إلى الأسواق المثبتة و كلما انخفضت صعبت وصول صادرات الدولة إلى الأسواق المثبتة.

3. حالة المغرب:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال الفترة 2006-2017.

الجدول 2-31: اختراق أسواق التصدير للمغرب للفترة 2006-2017

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المغرب	4,928288	5,204961	5,300805	5,27471	5,455111	5,435222	5,767025	5,985418	6,281941	6,090970	6,491664	6,793925

Source: https://mec.worldbank.org

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن المغرب قد تحسنت إمكانيتها في اختراق أسواق التصدير، ووصول صادرتها الي الاسواق المثبتة بالفعل، وعدم وجود حواجز امام التجارة أو زيادة عدد الأسواق التي تصدر إليها.

الشكل 2-42: اختراق أسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2018

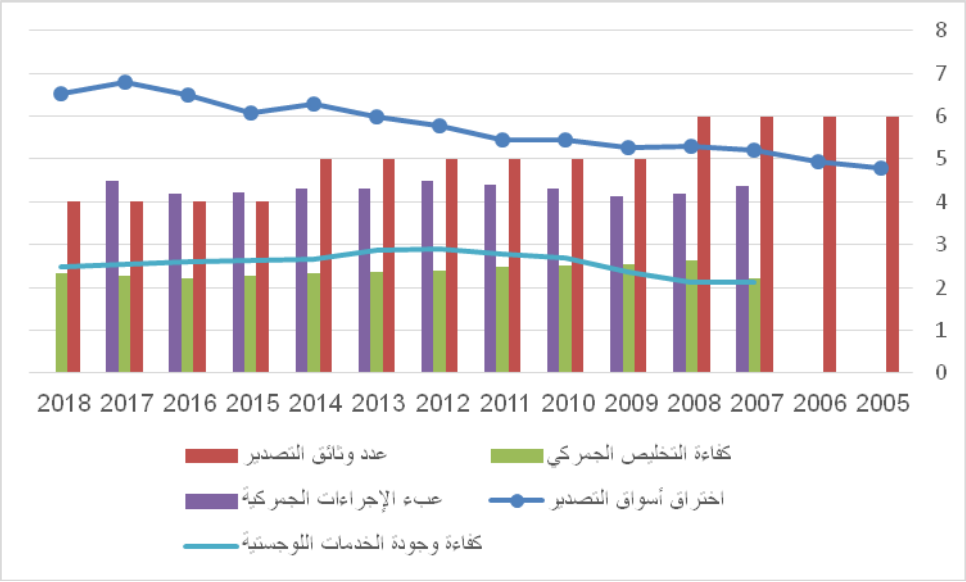

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

كلّما قلّ عدد وثائق التصدير والتحسين في عبء الإجراءات الجمركية وزيادة في كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية فإن اختراق أسواق التصدير يزيد مع زيادة هاته المؤشرات.

الشكل 2-43: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005-2018

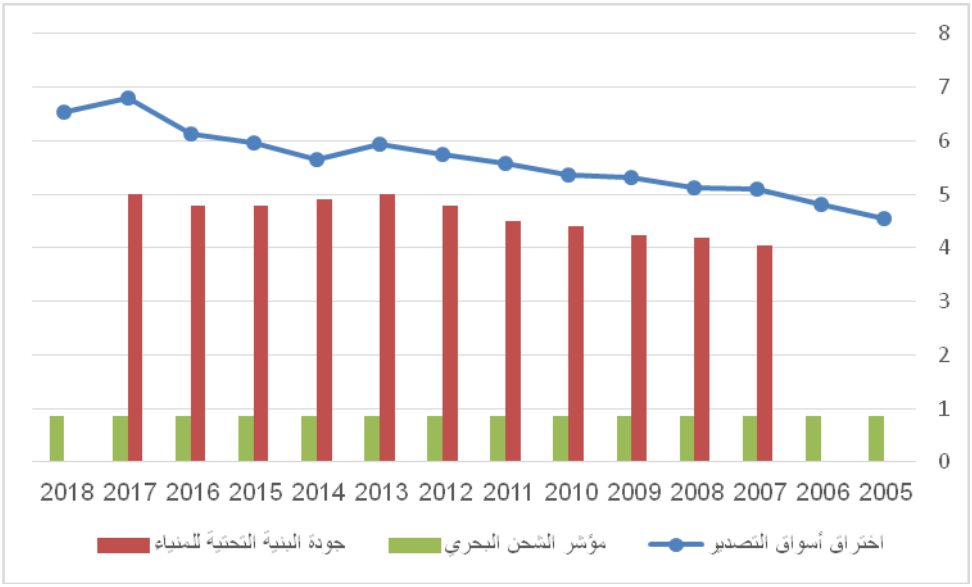

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

من قراءة الشكل اعلاه ان زيادة اختراق أسواق التصدير يعود الى تحسن في مؤشر الشحن البحري وجودة البنية التحتية للميناء.

4. حالة تونس:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لتونس خلال الفترة 2005-2017.

الجدول 2-32: اختراق أسواق التصدير لتونس للفترة 2005-2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تونس	4,559334	4,804722	5,10801	5,13532	5,31886	5,36497	5,57948	5,75313	5,94077	5,65800	5,97118	6,13161	4,55933

Source: https://mec.worldbank.org

من الجدول يتبين ان تونس عملت جاهد على تطوير اختراق اسواق التصدير، حيث سعت على وصول صادرتها الي هذه الاسواق المثبتة بالفعل ، واستحفاظها على حصصها التسويقية في السواق العالمية .

الشكل 2-44: اختراق أسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2018

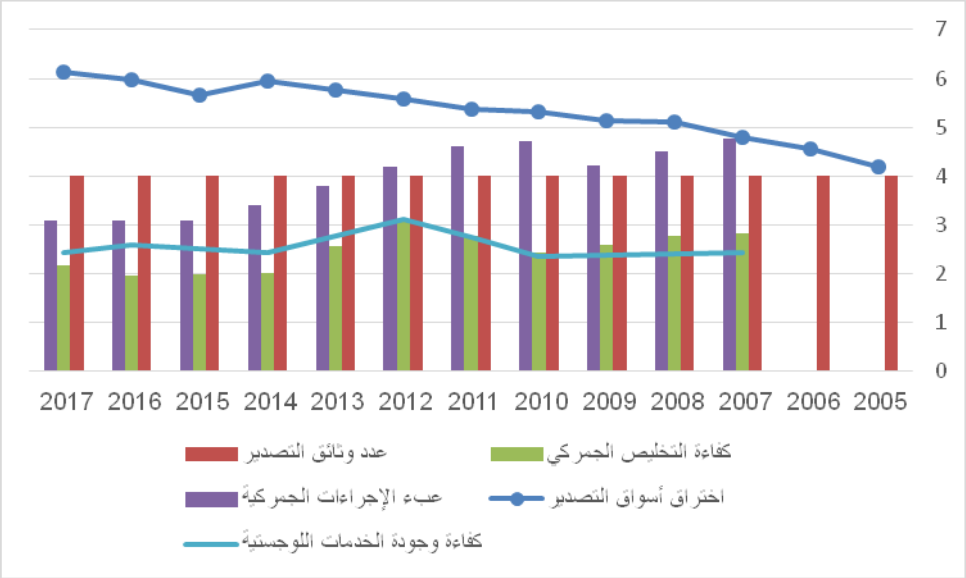

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

من هذه المؤشرات يتضح أن كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية هي الاكثر تأثير على اختراق أسواق التصدير ، فكلما زادت الخدمات اللوجستية تزامن معه زيادة في وصول الصادرات للأسواق و اختراق اكثر لها من قبل الشركات المصنعة.

الشكل 2-45: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لتونس للفترة 2005-2018

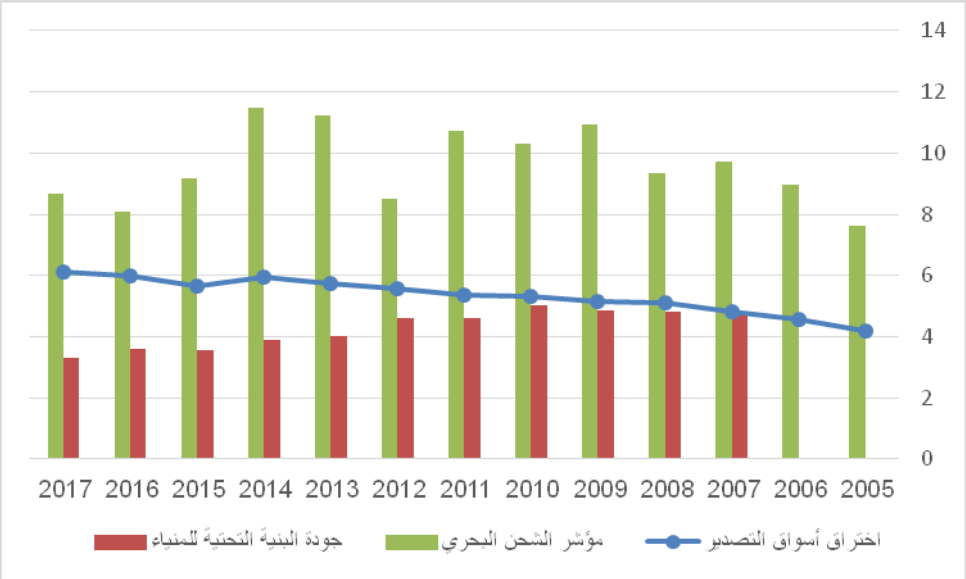

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

زيادة في اختراق أسواق التصدير يتقارن مع انخفاض في جودة البنية التحتية للميناء.

5. حالة موريتانيا:

يُمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية موريتانيا خلال الفترة 2006-2017.

الجدول 2-33: اختراق أسواق التصدير لموريتانيا للفترة 2005-2017

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
موريتانيا	1,741846	1,631575	1,800933	1,758730	1,551317	1,565538	1,61933	1,564790	1,566083	1,573725	1,581366	1,619527

Source: https://mec.worldbank.org

من خلال تحليل الجدول نلاحظ ان هناك تذبذبات لدولة موريتانيا في اختراق اسواق التصدير، وهذا يدل على انه هناك بعض الحواجز التي تعيق التجارة وتمنع الشراكات من زيادة الاسواق التي تصدر إليها.

الشكل 2-46: اختراق أسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2018

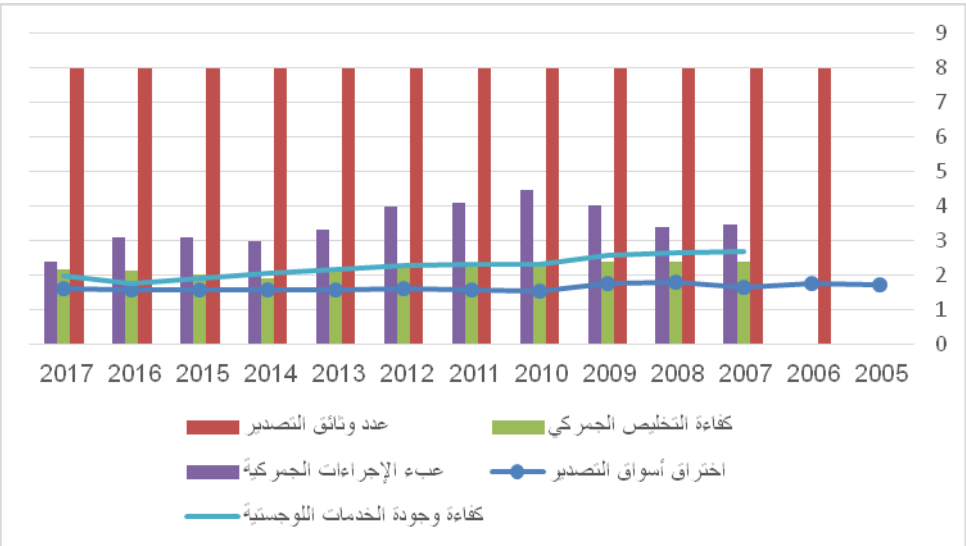

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

عدد وثائق التصدير ليس لها تأثير مباشر على اختراق أسواق التصدير عكس ما هي عليه الخدمات اللوجستية التي كلما زادت زاد اختراق أسواق التصدير و العكس صحيح.

الشكل 2-47: اختراق أسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لموريتانيا للفترة 2005-2018

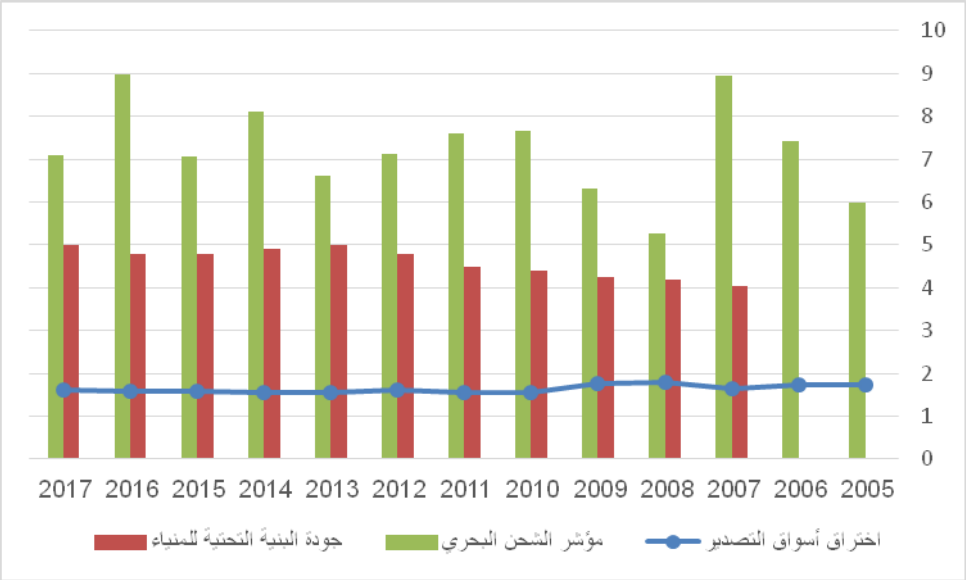

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

مع انخفاض مؤشر الشحن البحري يكون هناك زيادة في وصول الصادرات الى الأسواق المثبتة ، بينما في حالة صعوده يكون هناك صعوبة في الاختراق ، لكن البنية التحتية للميناء في حالة ما كانت جيدة فهي تساعد الشركات على اختراق اكثر للأسواق.

خلاصة الفصل الثاني:

قد يُغطي برنامج الإصلاح والتحديث إدارة واحدة فقط ، كالجمارك مثلاً ، أو قد يُغطي أكثر من كيان حكومي لا سيما عندما يُعالج البرنامج مسألة تنسيق إدارة الحدود بين جميع الكيانات الحكومية وتنفيذ نظام النافذة الواحدة .وفي كافة الأحوال ، ينبغي لبرنامج الإصلاح والتحديث إشراك القطاع الخاص منذ البداية ، لأنَّ مثل هذه البرامج يجب أن تدعم مجتمع الأعمال وتُحسِّن من إجمالي قدرة الدولة على التنافس. ومن أجل ضمان توجيه الشركات بشكل صحيح وإعلام القطاع الخاص بشأن التغيير ، يحتاج الأمر إلى دورات تدريب واستثمارات في هذا المجال ، ويُعتبر التشاور والتعاون الرسمي المنتظم أساسياً لا غنى عنه .

لكل دولة من الدول النامية ، التي وصلت إلى مراحل مختلفة من التنمية ، أولوياتها الوطنية الخاصة وتعمل ضمن بيئات قانونية وإدارية مختلفة. وتُملي هذه الأسباب على الدول أن تُحدد تدابير تيسير التجارة التي تنوي تنفيذها ، ونطاق كل منها ، والترتيب المتبع عند تنفيذها. وتُشكل هذه الأجندة وعملية تحديد الأولويات جزءاً من العملية السياسية التي تبدأ بتقييم أولي شامل للاحتياجات ، يتبعه عملية تحليل لخيارات وحلول التنفيذ ، ويؤدي إلى تخطيط ومراقبة وتقييم عملية التنفيذ الفعلي لبرنامج الإصلاح والتحديث. وتساعد مؤشرات تيسير التجارة في إدارة عملية الإصلاح

يوفر تيسير التجارة (TFIG) بالنسبة للجانب "القانوني" و "التكنولوجي" وجانب "العمليات" ولبعض أجزاء الجانب "التنظيمي"، نطاقاً كاملاً من المبادئ الإرشادية التي تستند إلى معايير دولية وممارسات مُثلى في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالجانب "البشري" والجوانب المتعلقة بالتطوير المؤسسي لمثل هذا البرنامج، فقد طورت منظمة الجمارك العالمية مؤخراً'' حزمة التطوير المؤسسي''التي توفر الأدوات والصكوك اللازمة للتطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية ، والنزاهة ، وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة. ويصف الفصل 12 "إدارة التغيير المؤسسي في عمليات إصلاح إدارة الحدود" من ''دليل تحديث إدارة الحدود ''الصادر عن البنك الدولي ، ضرورة وجود دعم سياسي قوي وبرنامج احترافي متين وتنظيم إدارة التغيير من أجل دفع عجلة عمليات الإصلاح واسعة النطاق.

الخـــــــاتمة

ركزت العديد من الدراسات على تأثير تيسير التجارة على المستوى الجزئي ، هناك مكاسب مهمة لخفض تكاليف التجارة وتسهيل التجارة مع بعض التباين عبر البلدان والقطاعات ، والإجراءات التجارية غير الفعالة في بعض البلدان النامية تعيق مشاركة الشركات في أسواق التصدير. توصلت الدراسات إلى فوائد محتملة كبيرة من تبسيط اللوائح التجارية وبالتالي خفض تكاليف التصدير.

يشير تحليل البنك الدولي إلى أن زيادة القدرة العالمية في تيسير التجارة (كفاءة الميناء ، الجمارك ، الشفافية التنظيمية ، تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المعاملات التجارية) في منتصف الطريق إلى المتوسط العالمي ستزيد التجارة العالمية ، ويمثل هذا زيادة في التجارة العالمية ، ويعزى معظم المكاسب إلى الإصلاح المحلي وبناء القدرات ، تأتي من التحسن في كفاءة الموانئ وتحسن البيئة الجمركية. وتحسن البيئة التنظيمية. يأتي أكبر مكسب من التحسن في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتي يتم تطبيقها بشكل متزايد في جميع أنحاء سلسلة القيمة التجارية والخدمات اللوجستية. ومع ذلك ، فإن العمل الهام الذي ينتظرنا لخفض تكاليف التجارة هو خارج نطاق السياسة التجارية ، وبالتالي يتركز بشكل مباشر في جداول أعمال الإصلاح المحلية ، بما في ذلك الخدمات مثل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الخدمات التي تؤثر على تكاليف المعاملات التجارية. هناك أيضًا دور رئيسي يجب أن يلعبه إصلاح السياسات بقيادة القطاع الخاص وفقًا للعديد من هذه الدراسات.

إختبار الفرضيات

1- إختبار الفرضية الأولى : من خلال ماتم عرضه تبين ان الانفتاح التجاري يعمل على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية، و هذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي، وهذا يثبت صحة الفوضية الأولى.

2- إختبار الفرضية الثانية: تأكدت صحة هذه الفرضية في اتفاقيه جديدة لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة على مجموعة من الأحكام تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتذليل الصعوبات والعوائق الإدارية أمام المبادلات التجارية الدولية، مثل التأخير في معالجة العمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي والإفراج، والفحوصات غير الضرورية

في الحدود، والمبالغة في متطلبات الوثائق والمستندات والبيانات، وضعف التنسيق بين السلطات ووكالات الحدود، والإجراءات الشكلية المعقدة وغير الفعالة.

3- إختبار الفرضية الثالثة: تنافسية الاقتصادية هي عبارة عن قدرة بلد على خلق بيئة تنافسية قادرة على توليد المداخيل من طرف عوامل إنتاج بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد. ويتمثل مهمها في بناء القدرة على التصدير والحد من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي عبر تدابير تيسير التجارة التي لها تأثيرات مهمة على قدرة الدولة التنافسية في مجال التصدير وهذا يدل على صحة الفرضية.

نتائج الدراسة

- يستوجب ضعف تنافسية الدولة إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على كفة الكمية، إضافة إلى تنمية القدرات البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
- ان اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثانايها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والاقل النمو ممايعد خروجا كبير عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن
- ان تدابير تيسير التجارة التي تضطلع بها الاتفاقية لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاديات هذه الدول.

توصيات الدراسة

- الالتزام بضرورة تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن النظام المتعدد الأطراف في إطار عمل المنظمة العالمية للتجارة بنوع من الصرام والجدية.
- يستوجب ضعف تنافسية الدولة تدعيم القطاع المالي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي، والاهتمام بالعوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي كالحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وببيئة أداء الأعمال، بحيث تكون هذه العناصر داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ولحرية عمل الأسواق وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى.
- الاهتمام بتطوير التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع وسوق العمل وسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني.
- تضمين تكلفة تنفيذ التزامات الاتفاقية في النماذج القياسية، الأمر الذي غفلت عنها أغلب الدراسات متحججة بصعوبة تقدير هذه التكاليف، غير أن هذا قد يضفي مبالغة في تقدير المكاسب المتوقعة من تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

قائمة المراجع

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009 ، متاح على: http://www.iaigc.net.

- توفيق عباس عبد عون المسعودي ، الحمائية الجديدة وأثرها على الصادرات العربية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، 1997.

- تدقيق ما بعد التخليص "، ورقة مقدمة من إقليم الجمارك في تايوان وبنجهو وكينمن وماتسو في ندوة منظمة التجارة العالمية المنعقدة في يوليو 2012 حول تيسير التجارة .متاح على https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/case_studies_e/pca_tpkm_e.doc 2013.

- خالد محمد السواعي ،التجارة والتنمية ،دار المناهج ، عمان ،2006.

- رمزي زكي ، "العولمة المالية "، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1999.

- ريحان الشريف ، هوام لمياء ، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييميه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع 36،العراق.

- شريفة بوعمرة سونة و آخرون ، العولمة الاقتصادية و آثارها على الدول النامية (حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية 2003،

- علي عبد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، الاردن ، 2007.

- عبد السلام مخلوفي ، وسفيان بن عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورق مقدم للمشارك في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادي زمن الأزمات ، يومي 21 و 22 فيفري 2012 ، بالمركز الجامعي بالوادي.

- عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر ، مطبعة الانتصار ، القاهرة ، 2001.

- عمرو عبد الكريم ، "إشكاليات قرن قادم سام للنشر ، القاهرة ، 1999.

- عبد الواحد الغوري ، العولمة و الجات ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000.

- عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

- عبد الحميد بوخاري ،" واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث ، ع 10 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012 .

- عزة حجازي ، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ع2، 2014.

- عبد الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر 1996.

- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والداب ، الكويت،1990.

- قياس تيسير التجارة" ، مرشد تنفيذ تيسير التجارة ، تاريخ الاطلاع2021/05/01، 21:04، http://tfig.itcilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm

سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار الجامعية المصرية اللبنانية ، حلوان ، الطبعة الثانية 1994.

- كبور نعيمة ، الاتحاد النقدي في ظل العولمة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001.

- محمد عثمان مصطفى ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المختار لنشر ، 1984.

- محمد توفيق عبد المجيد ، الإقليمية في اطار العولمة المالية :ماذا بعد الأزمة العالمية ، جامعة المنصورة – كلية الحقوق ، بدون تاريخ.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي ، مذكرة من إعداد الاونكتاد ، جنيف ، أيلول / سبتمبر 2012 .

- مركز التجارة الدولية ، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية :دليل أعمال للدول النامية ، جنيف ، سويسرا، 2013 .

- مصطفى أحمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2011 .

- مجموعة البنك الدولي ، ممارسة أنشطة الأعمال ، متاح على:"http://arabic.doingbusiness.org "

- مرشد تنفيذ تيسير التجارة ، تاريخ الاطلاع2021/05/11، 14:44، http://tfig.itcilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm

- ياسين قاسي ، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص التسويق ، الجزائر، 2005 .

[1]Beverelli, C., Neumueller, S. and Teh, R. (2015), "Export Diversification Effects of the WTO Trade Facilitation Agreement", World Development, Vol. 76(C).
[1]Beverelli, C., Neumueller, S. and Teh, R. (2015), "Export Diversification Effects of the WTO Trade Facilitation Agreement", World Development, Vol. 76(C).
[1]- Dennis, A. and Shepherd, B. (2011), "Trade Facilitation and Export Diversification", The World Economy 34(1).
[1]- Feenstra, R. C. and Ma, H. (2014), "Trade Facilitation and the Extensive Margin of Exports", Japanese Economic Review 65(2).
[1] -Fontagné, L., Orefice, G. and Piermartini, R. (2016), "Making (Small) Firms Happy: The Heterogeneous Effect of Trade Facilitation", CEPII, Working Paper 2016-08.
[1] -Fontagné, L., Orefice, G. and Piermartini, R. (2016), "Making (Small) Firms Happy: The Heterogeneous Effect of Trade Facilitation", CEPII, Working Paper 2016-08.
-GATT- "Faocus" GATT newsietter – N° 107, may 1994.
[1] - Global Alliance for Trade Facilitation, CAN TRADE FACILITATION DRIVE MANUFACTURING FDI?, April 2017, P 10. https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf.
- Gilbert Niyongabo, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique , Thèse Doctorat En Sciences Economiques , Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2007.
- Halit Yanikkaya, Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation, TurkeyReceived 1
May 2002; accepted 1 October 2002, Journal of Development Economic,2003.
[1]- Hillberry, R. and Zhang, X. (2015), "Policy and Performance in Customs: Evaluating the Trade Facilitation Agreement", Washington DC: World Bank, Policy Research Paper 7211.
[1]- Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Adler, M., Brunel, C. and Foong, W. (2010), "Figuring Out the Doha Round", Washington DC: Peterson Institute for International Economics, Policy Analyses in International Economics 91.
[1]- Hufbauer, G. and Schott, J. (2013), "Payoff From the World Trade Agenda 2013: Report to the ICC Research Foundation", Washington DC: Peterson Institute for International Economics.
[1] -Hufbauer, G. C. and Schott, J. J. (2013), Payoff From the World Trade Agenda 2013, Washington DC: Peterson Institute for.
International Economics Report to the ICC Research Foundation.
[1]- Hoekman, B. and Shepher, B. (2013), "Who Profts From Trade Facilitatation Initiatives?", San Domenico di Fiesole: European.
University Institute (EUI), Working Paper RSCAS 2013/49.
[1]- Hoekman, B. and Shepher, B. (2013), "Who Profts From Trade Facilitatation Initiatives?", San Domenico di Fiesole: European.
University Institute (EUI), Working Paper RSCAS 2013/49.
- Jean, Merc Siroen,l'ouverture commerciale est-elle mesurable ,colloque internationale ouverture économique développement ,TUNES ,22-24 juin 2000.
[1]- Kar, D. and Spanjers, J. (2014), Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2003-2012, Washington DC: Global Financial Integrity.
[1] -Li, Y. and Wilson, J. S. (2009), "Trade Facilitation and Expanding the Benefts of Trade: Evidence From Firm Level Data", Bangkok: Asia-Pacifc Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Working Paper Series No. 71.
[1] -Li, Y. and Wilson, J. S. (2009), "Trade Facilitation and Expanding the Benefts of Trade: Evidence From Firm Level Data", Bangkok: Asia-Pacifc Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Working Paper Series No. 71.
- Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, paris, Armand colin, 1996.
[1]- Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.
- Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, "**The Global Enabling Trade Report 2014**",World Economic Forum.
International Trade Centre (ITC), WTO Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries, Geneva: ITC, 2013.
https://bangladeshtradeportal.gov.bd/kcfinder/upload/files/Special%20and%20Differential%20Treatment%20under%20Trade%20Facilation%20for% 20LDCs.pdf
[1] -Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), "Trade Facilitation Indicators: the Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

[1]- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), "Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement: The Potential Impact on Trade Costs", Paris: OECD, Policy Brief.
[1] - Olofsdotter, K. and Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and Foreign Direct Investment", unpublished. Retrieved from: http:// www.etsg.org/ETSG2013/Papers/392.pdf.
[1]- Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and the Extensive Margin", The Journal of International Trade & Economic Development 22(5).
- peret .G. Dowson nenor old protectionism … wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012.
[1]- Persson, M. (2013), "Trade Facilitation and the Extensive Margin", The Journal of International Trade & Economic Development 22(5).
[1]- Persson, M. (2012), "From Trade Preferences to Trade Facilitation: Taking Stock of the Issues", Economics: The OpenAccess, Open-Assessment E-Journal 6(2012-17).
- Romain Wacziarg ,Karen Horn Welch , Trade Liberalization And Growth: New Evidence , National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003.
-The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2015-2016**, Available on:" http://widgets.weforum.or
[1]- World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO.
[1] -World Customs Organization (WCO) Revenue Conference (2014), "A Background Paper for a Panel Discussion: Revenue and WTO Agreement on Trade Facilitation", Brussels: World Customs Organization (WCO), Session 4.
[1]- WTO, Speeding up trade: benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, WORLD TRADE REPORT 2015.
[1] -World Trade Organization (WTO) (2015a), World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges
of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, Geneva: WTO.
[1]- World Trade Organization (WTO) (2015a), World Trade Report 2015 – Speeding up trade: Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, Geneva: WTO.
[1]- Yasui, T. (2010), "Benefts of the Revised Kyoto Convention", Brussels: World Customs Organization (WCO), Research Paper No.
[1]- Zaki, C. (2014), "An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects", World Trade Review 13(01).

مصادر

- مصدر : جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة :طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1987.
- Global Alliance for Trade Facilitation, Can trade facilitation drive manufacturing FDI?, April 2017. https://www.tradefacilitation.org/content/uploads/2018/02/8-can-trade-facilitation-drive-manufacturing-fdi.pdf
- McDougall, Robert. 2017. Evaluating the Implementation Obligations of the Trade Facilitation Agreement in the Context of Existing Multilateral Trade Rules. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD).
- OECD (2015), "OECD Trade Facilitation Indicators: An overview of available tools" https://pdfs.semanticscholar.org/5c86/c37778a36ff1608b5e8592d8168b02d1038e.pdf
- WTO, Easing the flow of goods across borders Trade Facilitation, 2014 https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf
- WTO, Speeding up trade benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report, 2015. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf
- WTO, Speeding up trade benefts and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, World Trade Report, 2015. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report15_e.pdf
- World Development Indicators.

مواقع

1 .
https://tcdata360.worldbank.org/indicators/gci?country=BRA&indicator=631&viz=line_chart&years=2007,2017
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/country/by-country/startyear/LTST/endyear/LTST/indicator/NDX-XPRT-MKT-PNRTTN.
- http://tfig.unece.org/AR/contents/sdt.htm.